هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

2019

التقرير السنوي

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

2019

التقرير السنوي

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

سيادة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

الدكتور نيل قسّيس
رئيس مجلس الإدارة

السيد طارق المصري
نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثلاً عن وزارة الاقتصاد الوطني

السيد محمود نوفل
ممثلاً عن وزارة المالية

السيد محمد مناصرة
ممثلاً عن سلطة النقد الفلسطينية

السيد جوزيف نسناس
ممثلاً عن المصارف العاملة
في فلسطين

السيد محمد أبو رمضان
ممثلاً عن الشركات المساهمة
الفلسطينية

الدكتور عبد الفتاح أبو شكر
ممثلاً عن الشركات المساهمة
الفلسطينية

الرؤيا

"هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه".

الرسالة

"التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية".

الأهداف الإستراتيجية

- النهوض بقطاع التأمين من خلال إعادة هيكلته وتنظيم أوضاعه، بما يسهم في تحقيق استقراره ونموه.
- تنشيط قطاع الأوراق المالية وتعميقه، وزيادة وعي المجتمع حول أهمية الاستثمار في قطاع الأوراق المالية.
- خلق البيئة المواتية لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري ونموه.
- تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع التأجير التمويلي ورفع مساهمته الاقتصادية.
- إعداد تطورات تنظيمية داخلية تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة.

قائمة المحتويات

11 **كلمة رئيس مجلس الإدارة**

15 **هيئة سوق رأس المال**

15 الوضع القانوني

15 أهداف الهيئة ومهامها

15 رؤيا الهيئة

15 رسالة الهيئة

16 إدارة الهيئة

16 التنظيم الإداري للهيئة

18 موظفو الهيئة

19 استراتيجية الهيئة للأعوام 2016 – 2020

21 **الإنجازات والتحديات**

21 اجتماعات مجلس الإدارة

22 أهم الإنجازات

30 الشمول المالي

31 التحديات التي تواجه الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها

35 **أنشطة الهيئة**

37 قطاع الأوراق المالية

53 قطاع التأمين

69 قطاع تمويل الرهن العقاري

71 قطاع التأجير التمويلي

77 **حوكمة الشركات**

80 **حاكمية المؤسسة**

الملخص باللغة الإنجليزية

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كلٍ من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي في فلسطين، وتطويرها بما تحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الدكتور نبيل قسيس

أود في البداية أن أنتهز فرصة كتابة هذا التقديم للتقرير السنوي للعام 2019 لأتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، على الجهود المشكورة التي بذلوها في تسيير عمل الهيئة، وتزويد الإدارة التنفيذية بالنصح والتوجيهات التي ساعدت طاقم الهيئة في القيام بواجباته وتحقيق أهداف الهيئة. كما أتوجه بالشكر والثناء، باسمي، وبالنيابة عن المجلس، إلى الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الهيئة، على جهودهم وإنجازاتهم التي أسهمت في تطور العمل والأداء في الهيئة.

عقد مجلس إدارة الهيئة، في هذا العام، 8 جلسات عادية، استلزم بعضها جلسات تكميلية، كثيراً ما انطوت على القدر نفسه من الجهد في الجلسة العادية. فعلى الرغم من مراعاة عدم الاكتظاظ على جدول الأعمال، فإن بعض مواده كالموازنة والتعليمات -وقد عالج المجلس العديد منها هذا العام- استلزم بحثها من الوقت ما لم يمكن المجلس من الانتهاء منها في جلساته العادية. وهذه مناسبة لأشكر أعضاء المجلس على التزامهم وصبرهم وتعاونهم في إعطاء كل موضوع حقه من النقاش. كما عقدت اللجان العادية والخاصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، العديد من الجلسات لبحث القضايا المحالة إليها من قبل المجلس، فأعطت من وقتها ما يلزم لذلك، وقامت بما عليها خير قيام، وقدمت توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وبهذا، فقد عالج مجلس الإدارة المواضيع التنظيمية والرقابية والإدارية ضمن اختصاصه، وأصدر العديد من التعليمات اللازمة لسير عمل الهيئة، وذلك بعدما أقر مجلس الوزراء النظام المالي والإداري في نهاية العام المنصرم، فعدّل المجلس تعليمات استوجبت ذلك بناء على توصية الإدارة التنفيذية التي تقيّم فعالية التعليمات السارية، وتحدد الفجوات من خلال الممارسة العملية بشكل مستمر، كما أقر المجلس التعليمات والإجراءات الإدارية ضمن اختصاصه، بما يضمن حسن سير العمل في الهيئة، وبما يعزز التزام القطاعات التي تشرف عليها الهيئة بالقوانين والأنظمة.

مما يستحق التنويه أن الهيئة تابعت تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2016-2020 بكل حرص، فاستمرت الجهود لإقامة مبنى الهيئة، ونأمل وضع الحجر الأساس له في النصف الأول من العام المقبل، وهذا يشكل خطوة مهمة في الخطة الاستراتيجية. ويذكر أن الهيئة قد باشرت خلال هذا العام بتنفيذ خطة استمرارية العمل والتعافي من الكوارث، كأحد أهداف الخطة الاستراتيجية، ومن المتوقع استكمالها في النصف الأول من العام المقبل. نشير، أيضاً، إلى أن استقرار الوضع الوظيفي في الإدارة العامة للتأمين، الذي كنا نأمله في نهاية العام المنصرم، قد تحقق وأعطى نتائجَ إيجابية ملموسة على صعيد تطوير العلاقة مع الهيئات الشريكة، وبخاصة مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، الذي يضم مدير عام التأمين في عضويته. وقد أقر مجلس إدارة الهيئة تعليمات الرقابة والإشراف على الصندوق بموجب التعديل الذي أدخل في مطلع العام على مواد قانون التأمين ذات العلاقة، ويعمل المجلسان بتعاون وتوافق تامين، وبما يحقق المصلحة العامة. ومما يستحق التنويه، أيضاً، إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية كهيئة مستقلة، وذلك بالتعاون

ما بين الهيئة وسلطة النقد، واستمرار العمل والتعاون بين هاتين المؤسستين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تابع مجلس الإدارة تقدم العمل فيها، ونذكر كذلك قيام الهيئة بتنفيذ حملة توعية وتعريف بالقطاعات المالية غير المصرفية للمنتسبين والأعضاء في الغرف التجارية، بالتعاون مع اتّحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وبخاصة قطاع التأجير التمويلي، وستستمر الحملة وتستكمل في العام المقبل. ولا يفوتنا أن نذكر اهتمام الهيئة، أيضاً، بزيادة فعالية التنسيق والتشبيك مع المؤسسات المالية الدولية، حيث تم استحداث وظيفة قسم العلاقات العامة والدولية.

لا شك أن هذا التقديم لن يغني عن مطالعة التقرير بالتفصيل، فهناك الكثير من الإنجازات التي حققتها الإدارة التنفيذية والإدارات العامة للهيئة بدوائرها وأقسامها، ولكن من الضروري إبراز بدء العمل بأداة تقييم للموظفين المحدّثة بعدما أقرها مجلس الإدارة، وكذلك الشروع بأتمتة أعمال الهيئة، حيث تم تنفيذ أتمتة تسجيل عقود التأجير التمويلي، ورفع القدرات الفنية لموظفي الدوائر في الوزارات ذات العلاقة، بما يزيد من فعالية وكفاءة الخدمات التي تقدمها الهيئة.

وأخيراً، فقد تم تجديد تعييني في أيلول من هذا العام رئيساً للهيئة ولمجلس إدارتها لدورة ثانية وأخيرة، وأتطلع إلى العمل مع زملائي في مجلس الإدارة على تنفيذ خطط الهيئة وإدارة شؤونها لتحقيق المزيد من الإنجاز والتطور والازدهار، ولا يفوتني أن أشير إلى أهمية الدعم الذي يقدمه دولة رئيس الوزراء، ومعالي وزير المالية، ومجلس الوزراء الموقر عموماً، إلى الهيئة، وأتوجه إليهم جميعاً باسم الهيئة بالشكر والامتنان.

الأهداف الاستراتيجية

- النهوض بقطاع التأمين من خلال إعادة هيكلته وتنظيم أوضاعه، بما يسهم في تحقيق استقراره ونموه.
- تنشيط قطاع الأوراق المالية وتعميقه، وزيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الاستثمار فيه.
- خلق البيئة المواتية لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري ونموه.
- تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع التأجير التمويلي ورفع مساهمته الاقتصادية.
- إعداد تطورات تنظيمية داخلية تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة.

هيئة سوق رأس المال

الوضع القانوني

تم إنشاء هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2005/8/11، استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وهي بذلك تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المادي والإداري، والأهلية القانونية.

أهداف الهيئة ومهامّها

نصت المادة رقم (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، على أن أهداف الهيئة ومهامها تكمن في تهيئة المناخ المناسب والملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وعليها، في سبيل تحقيق هذه الأهداف، القيام بما يلي:

- الإشراف على كلٍّ من سوق الأوراق المالية، بما يكفل سلامة التعامل، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري.
- التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك تداول الأوراق المالية، والخدمات المالية غير المصرفية.
- تنظيم الإفصاح عن أيّ بيانات مالية أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.
- مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يضمن سلامة عملها.

رؤيا الهيئة

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

رسالة الهيئة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كلٍّ من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

إدارة الهيئة

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون رأس المال، يترأسهم رئيس مجلس الإدارة. وقد تأسس أول مجلس إدارة للهيئة في العام 2006، ويشمل مجلس الإدارة ممثلاً عن وزارة الاقتصاد الوطني، وممثلاً عن وزارة المالية، وممثلاً عن سلطة النقد الفلسطينية، وممثلاً عن المصارف العاملة في فلسطين، وممثلين اثنين عن الشركات المساهمة الفلسطينية المقبولة أسهمها في هيئة سوق رأس المال.

ويدير الهيئة مدير عام متفرغ من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة العالية في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويعين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية.

التنظيم الإداري للهيئة

يتكون التنظيم الإداري للهيئة من عدد من الإدارات والدوائر على النحو التالي:

- **الإدارة العامة للأوراق المالية:** تتولى عمليات التنظيم والرقابة والإشراف على جميع المتعاملين في قطاع الأوراق المالية من شركات أوراق مالية، وممتهني المهن المالية وصناديق الاستثمار، وتطوير قطاع الأوراق المالية، من حيث تحديد السياسات المطلوبة والملائمة، وإعداد الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

- **الإدارة العامة للتأمين:** تتولى الإشراف والرقابة على أعمال التأمين وتطويرها، وإعداد الأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل هذا القطاع.

- **الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي:** تعمل على تنظيم قطاعي تمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي وتطويرهما وتمويل الإشراف عليهما، من خلال توفير البيئة القانونية والحوافز الاستثمارية، وزيادة الوعي لدى المستثمرين في هذا المجال.

- **الإدارة العامة للمؤسسات المالية غير المصرفية:** تسعى إلى تنظيم عمل المؤسسات المالية غير المصرفية والإشراف عليها، وتوفير البيئة القانونية الضرورية لعملها.

تضاف إلى هذه الإدارات مجموعة من الإدارات والدوائر المساندة لعمل الهيئة؛ مثل الإدارة العامة للدراسات والتطوير، والإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، ودائرة نظم المعلومات، ودائرة التدقيق الداخلي، ودائرة الشؤون القانونية، ودائرة إدارة المخاطر.

الهيكل التنظيمي

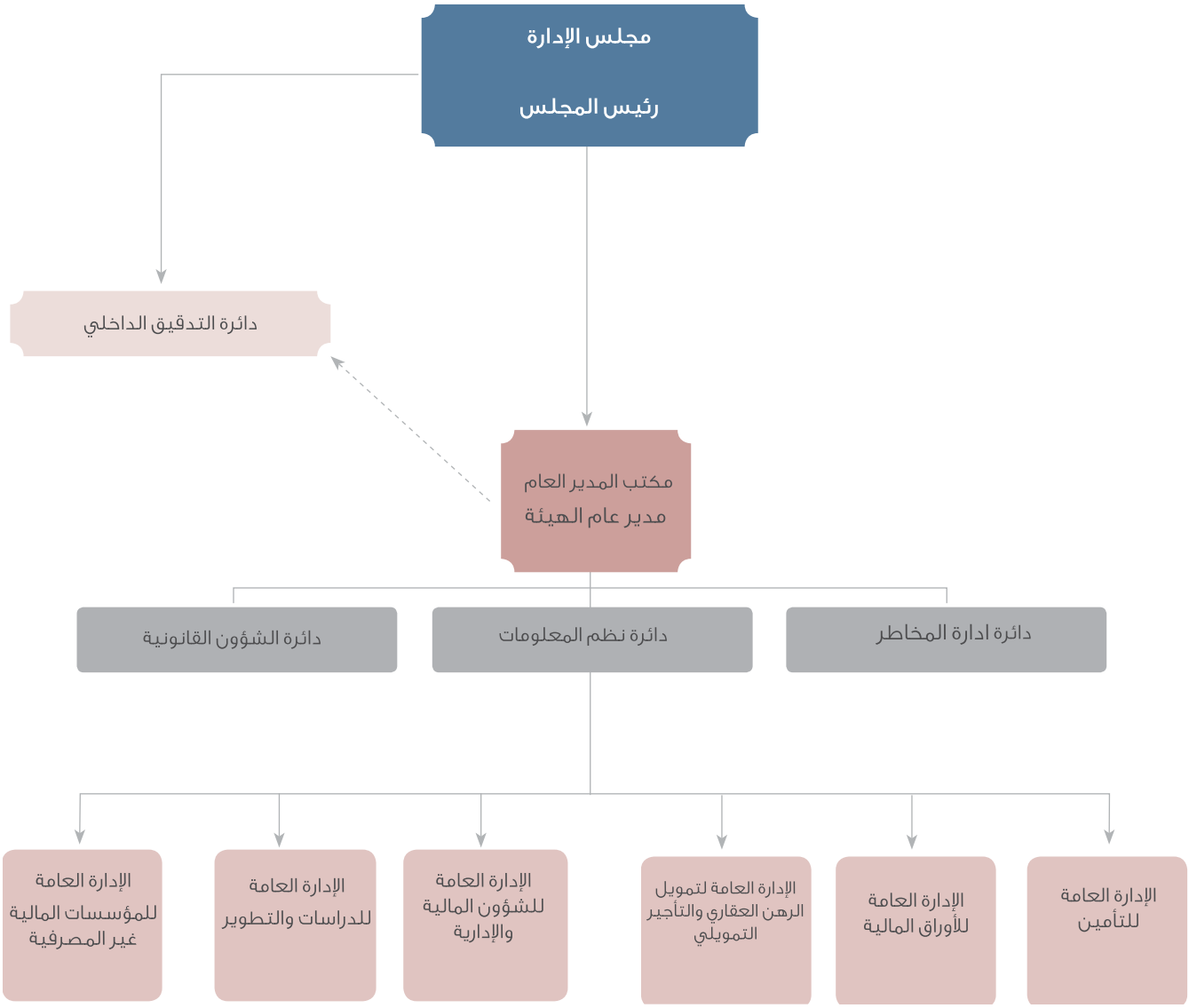

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة (90) موظفاً مع نهاية العام 2019، جاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس، كما في الجدول أدناه:

المستوى التعليمي	ذكر	أنثى	المجموع
دكتوراه	1	-	1
ماجستير	7	7	14
بكالوريوس	42	16	58
دبلوم	2	2	4
دون الدبلوم	8	5	13
المجموع	**60**	**30**	**90**

التدريب وبناء القدرات

تسعى الهيئة إلى تسليح طواقمها بالمعرفة الكافية لمواكبة التغيرات المتسارعة في القطاع المالي غير المصرفي إقليمياً ودولياً، وذلك بهدف تأهيل طواقمها لأداء المهام الرقابية والإشرافية التي أوكلت لها بموجب القانون بالشكل الأمثل، وبدرجة عالية من المهنية، حيث أولت الهيئة موضوع الاستثمار في الكادر البشري أهمية خاصة عبر تدريب ورفع قدرات العاملين لديها، إذ عملت الهيئة على إلحاق موظفيها في عدد من البرامج التدريبية المتخصصة محلياً ودولياً خلال العام 2019، شملت مواضيع عديدة مثل: برنامج تدريب مدربين خاص بحوكمة الشركات، برنامج تدريب مدربين متقدم خاص بحوكمة الشركات، المنتدى السنوي الرابع لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9،IFRS17)، الورشة التدريبية لإعداد دولة فلسطين لعملية التقييم المتبادل، إدارة المحافظ الاستثمارية، التخطيط الاستراتيجي، الشمول المالي، الأسس الفنية لتقييم الأخطار عند الاكتتاب وتسوية الخسائر في تأمينات الحريق، الحوكمة، الامتثال وإدارة المخاطر، الندوة العربية بعنوان المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (17)، عقد التأمين رقم (16)، إدارة عقود الإيجار وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، التأمين ضد حوادث الأمن السيبراني، مؤشرات السلامة المالية، الإتيكيت المهني والبروتوكول، افضل الممارسات في القيادات الاستراتيجية، تطبيقات الرقابة والحوكمة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات ودور التدقيق الداخلي في تقييم عملياتها، مقدمة في إصدار الصكوك وهيكلتها، التقنيات المالية (Fintech and Blockchain)، (Asp.net Using Mvc)، (VMware Horizon View)، (Implementation of Risked Based Supervision)،

إضافة إلى حصول موظفي الهيئة على عدد من الشهادات المهنية المتخصصة مثل "مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار" الصادرة عن معهد (CISI) في لندن.

برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات لموظفي الهيئة خلال العام 2019

برامج التأهيل ورفع القدرات		
نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	14	86
الدورات الخارجية	22	45

استراتيجية الهيئة للأعوام 2016 – 2020

عملت الهيئة، خلال العام 2015، على وضع استراتيجيتها الخماسية التي تغطي الفترة 2016 – 2020، حيث أقر مجلس إدارة الهيئة الاستراتيجية في بداية العام 2016، واحتوت الاستراتيجية على خمسة أهداف استراتيجية، وهي:

- النهوض بقطاع التأمين، من خلال إعادة هيكلة وتنظيم أوضاع القطاع، بما يسهم في تحقيق استقراره ونموه.
- تنشيط وتعميق قطاع الأوراق المالية، وزيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الاستثمار فيه.
- خلق البيئة المواتية لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري ونموه.
- تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع التأجير التمويلي ورفع مساهمته الاقتصادية.
- إعداد تطورات تنظيمية داخلية تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة.

وينبثق عن الأهداف الاستراتيجية الواردة أعلاه، مجموعة من الأهداف الفرعية المرتبطة بها، بحيث تستنبط منها البرامج والأنشطة المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف، وقد تم استخدام نهج التدحرج في تنفيذ الاستراتيجية، حيث يتم تنفيذ الأهداف وفقاً للإطار الزمني الخاص بها، ويتم تحديد محطات مركزية لمراجعة الاستراتيجية وتقييم الإنجازات، وتحديد المعوقات التي تحول دون تنفيذ بعضها، والعمل على معالجة هذه المعوقات، إضافة إلى تقييم الحاجة إلى تعديل بعض الأهداف الاستراتيجية إذا لزم الأمر استجابةً لتطورات أو مستجدات رئيسية تؤثر على عمل الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها.

وقد أقر مجلس إدارة الهيئة، خلال العام 2018، نتائج التقييم المرحلية للاستراتيجية، وذلك خلال مرور نصف الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية والبالغ خمس سنوات، حيث أقر المجلس تعديل مجموعة من الأهداف الفرعية الواردة في الاستراتيجية استجابة للمستجدات الموضوعية المهمة والمرتبطة بتنفيذ بعض الأهداف التي تؤثر على عمل الهيئة.

وتم خلال العام 2019، استكمال العمل استناداً إلى الاستراتيجية المعدلة وتنفيذاً للأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية المنبثقة عنها. وعملت الهيئة على إصدار مجموعة من التشريعات والأطر القانونية الثانوية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مجموعة من البرامج التطويرية الرئيسية هدفها الانتهاء من تطوير وإطلاق برنامج الشهادات المهنية الخاص بقطاع التأمين، وإطار الكفاءات الخاص به، ووضعه حيز التنفيذ الفعلي، الأمر الذي يهدف إلى رفع القدرات الفنية والمهنية لقطاع التأمين في فلسطين.

كما تم خلال العام 2019 إعادة تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية لتشمل القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، إضافة إلى اتخاذ مجلس الإدارة مجموعة من القرارات التنظيمية والإدارية، وإصدار العديد من التعليمات اللازمة لسير عمل الهيئة، وذلك بعد إقرار النظام المالي والإداري للهيئة من قبل مجلس الوزراء الموقر.

ومن جهة أخرى، استكملت الهيئة الإجراءات الإدارية لإقامة مبنى الهيئة، وجاري العمل على وضع الحجر الأساس للمبنى الجديد الذي يتوقع أن يتم خلال النصف الأول من العام 2020.

ويشهد العام 2020 العام الأخير من الإطار الزمني لاستراتيجية الهيئة الحالية (2016–2020)، وعليه ستعمل الهيئة خلال العام 2020، واستناداً إلى نهج التدحرج المتبع في تقييم الاستراتيجية، على تنفيذ تقييم شامل لنتائج تنفيذ الاستراتيجية الحالية من خلال جلسات تقييمية منهجية، بدءاً من تقييم على مستوى كل وحدة إدارية على حدة، وصولاً إلى تقييم ما تم إنجازه من الأهداف الاستراتيجية والأهداف المنبثقة عنها، وتحديد الأهداف الفرعية غير المنفذة وأسباب عدم تنفيذها، وما سيتم ترحيله منها إلى الاستراتيجية الجديدة، وإقرار نتائج التقييم من قبل مجلس الإدارة. وعطفاً على توجيهات ورؤية مجلس الإدارة، ستتم، خلال النصف الثاني من العام 2020، مباشرة العمل على بناء الخطة الاستراتيجية الجديدة للهيئة التي تغطي الفترة 2021–2025، وذلك بمشاركة كافة الشركاء والجهات ذات العلاقة، آخذين بعين الاعتبار المستجدات والتطورات الحاصلة وذات العلاقة بالقطاع المالي بشكل عام، والقطاع المالي غير المصرفي بشكل خاص، ولعل أبرزها التكنولوجيا المالية، والتخصيم، وغيرها من المواضيع المستجدة، ليصار إلى اعتماد استراتيجية الهيئة للأعوام 2021-2025 من قبل مجلس إدارة الهيئة، المتوقع إنجازه مع نهاية العام 2020.

الإنجازات والتحديات

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة الهيئة ثماني جلسات خلال العام 2019، انبثق عنها مجموعة من القرارات التي تتعلق بتطوير الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها. فعلى مستوى قطاع التأمين، صادق المجلس على مشروع تعديل نظام مستوى الأسعار أو التعرفة الخاصة بتأمين المركبات وتأمين العمل (تعديل التعرفة الخاصة بتأمين الدراجات النارية) ورفع مشروع النظام المعدل إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. كما أقر المجلس إعادة تشكيل لجنة الإشراف والرقابة على التأمين. وفيما يخص قطاع الأوراق المالية، أقر المجلس تعليمات بشأن التعامل بالأوراق المالية، إضافة إلى الموافقة على إصدار التعليمات الخاصة بالحافظ الأمين.

من جهة أخرى، وافق مجلس الإدارة على الاقتراح المقدم من بورصة فلسطين بتخفيض الحد الأدنى لكفالات التداول المقدمة من الشركات الأعضاء. ووافق مجلس الإدارة خلال العام 2019 على قرار إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية.

كما اتّخذ المجلس مجموعة من القرارات على الصعيد الداخلي للهيئة، وأصدر مجموعة من التعليمات، حيث صادق مجلس الإدارة على البيانات المالية السنوية المدققة للهيئة للسنة المالية 2018، إضافة إلى المصادقة على البيانات المرحلية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران العام 2019، وأقر مجلس الإدارة مشروع موازنة الهيئة للعام 2020. ومن جهة أخرى، أصدر مجلس الإدارة مجموعة من التعليمات، وبما يتوافق مع أحكام مجلس الوزراء رقم (20) لسنة 2018 بخصوص النظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال، حيث أصدر المجلس تعليمات التعيين في وظائف الهيئة، وتعليمات تنظيم تشكيل لجان التحقيق ومهامها، والمصادقة على توصياتها، وتعليمات إجراءات تظلم الموظف من القرارات الإدارية، وتعليمات الرعاية الطبية والتأمين الصحي، وتعليمات اللوازم والمواد والخدمات للهيئة، وتعليمات صندوق التوفير. واعتمد مجلس الإدارة آلية تقييم الأداء السنوي لموظفي الهيئة، إضافة إلى الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي الفرعي لمكتب المدير العام.

أهم الإنجازات

عملت الهيئة في العام 2019 على تنفيذ عدد من الأنشطة ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية وتطوير أعمال الهيئة الفنية، إضافة إلى تعزيز علاقاتها الداخلية والخارجية، وذلك استناداً إلى خططها وبرامجها والمهام الموكلة إليها بموجب القانون والأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2016-2020، وتعديلاتها. وفي هذا السياق، حققت الهيئة مجموعة من الإنجازات، ومن أهمها:

أولاً: تطوير البيئة القانونية وتعزيز عمليات الرقابة على القطاعات التي تشرف عليها الهيئة

- **إعادة تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية**، حيث عملت الهيئة وسلطة النقد على إعادة تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية لتشمل المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة وسلطة النقد، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وعقدت الهيئة العليا للرقابة الشرعية أولى جلساتها خلال العام 2019 في مقر الهيئة، وتناولت الأمور المالية للقطاعات المالية الإسلامية غير المصرفية.

- **تعزيز نطاق التعاون ما بين الهيئة وسلطة النقد**، حيث تم خلال العام 2019 توسيع نطاق مذكرة التعاون القائمة بين المؤسستين، وذلك بهدف تعزيز التنسيق القائم لتحقيق أهداف المؤسستين المتعلقة بالرقابة المشتركة، وبهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وحماية المستخدمين والمتعاملين الحاليين والمتوقعين في سوق رأس المال والجهاز المصرفي في فلسطين، والحد من المخاطر النظامية، وتعزيز الثقة في المؤسسات المصرفية والمالية المقدمة للخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز الشمول المالي في فلسطين.

- **تفعيل الإدارة العامة للمؤسسات المالية غير المصرفية في الهيئة**، هذا إضافة إلى تفعيل مجموعة من الوحدات الإدارية، وبخاصة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفدها بالكادر المطلوب، إضافة إلى استحداث قسم العلاقات العامة والدولية.

- **بدء إنفاذ إطار الكفاءات الخاص بقطاع التأمين**، حيث سيتم مطلع العام 2020، بدء التطبيق الفعلي لإطار الكفاءات المرتبط ببرنامج الشهادات المهنية الخاص بقطاع التأمين، الذي يهدف، بشكل رئيسي، إلى تطوير قطاع التأمين في فلسطين، من خلال زيادة ورفع قدرات العاملين فيه فنياً، استناداً إلى شهادات مهنية متخصصة صادرة عن مؤسسات مرموقة وفقاً لأفضل المعايير الدولية في صناعة التأمين، حيث تم ربط إطار الكفاءات بمتطلبات الترخيص اللازمة لممتهني المهن التأمينية، ومجموعة من الوظائف الرئيسية في شركات التأمين.

- **بدء تطوير قواعد حوكمة الشركات الخاصة بقطاع التأمين**، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، وبما يتوافق مع المتطلبات الواردة في مبادئ التأمين الرئيسية (ICPs)، حيث شرعت الهيئة، خلال العام 2019، في تطوير تعليمات حوكمة الشركات الخاصة بشركات التأمين بشقيها الإلزامي والاختياري.

- **تنظيم ورش متخصصة في التأجير التمويلي لموظفي دوائر السير**، خلال العام 2019، وذلك بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات، وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، واستهدفت هذه الورش موظفي دوائر السير في محافظات الوطن كافة؛ بهدف تعريفهم بالهيئة، ودورها الرقابي والإشرافي في تنظيم قطاع التأجير التمويلي، وآليات تنميته وتطويره، ورفع كفاءة التعاون ما بين الوزارة والهيئة.

- **عقد لقاءات متخصصة حول مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، حيث عقدت هذه اللقاءات خلال العام 2019 بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية، وشملت مجموعة من الكوادر العاملة في كل من قطاع الأوراق المالية وقطاع التأمين وقطاع التأجير التمويلي، وتضمنت عرض آخر المستجدات الخاصة بعملية التقييم المتبادل التي ستخضع لها دولة فلسطين بداية العام 2020. وهدفت الورش إلى رفع كفاءة وقدرات هذه الكوادر في عمليات مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **انضمام شركات التأمين إلى نظام الاستعلام الائتماني الموحد التابع لسلطة النقد**، وذلك تحت رعاية الهيئة، وتتويجاً لجهودها في حث الشركات للانضمام إلى نظام الاستعلام الائتماني الموحد الصادر عن سلطة النقد، والاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النظام لشركات التأمين، الأمر الذي يسهم في تعزيز استقرارها وسلامة استدامتها المالية، وتعزيز نسب السيولة لديها.

- **مصادقة مجلس الوزراء على النظام المالي والإداري للهيئة**، حيث صادق مجلس الوزراء الموقر على النظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال في جلسته رقم 234 المنعقدة بتاريخ 2018/12/27، الذي تم نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) بتاريخ 2019/2/19 في عددها رقم (152)، وحمل الرقم (20) لسنة 2018، وأصبح سارياً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- **البدء بتنفيذ خطة استمرارية العمل والتعافي من الكوارث في الهيئة**، التي من المتوقع استكمال تنفيذها خلال النصف الأول من العام 2020.

- **إقرار مجموعة من التعليمات الناظمة لعمل قطاع الأوراق المالية**، من قبل مجلس إدارة الهيئة خلال العام 2019، وهي تعليمات رقم (1) لسنة 2019 بترخيص الحافظ الأمين، وتعليمات رقم (2) لسنة 2019 بالتعامل بالأوراق المالية.

- **عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية المتخصصة بقطاع الأوراق المالية**، خلال العام 2019، وذلك بهدف مناقشة توجه الهيئة القاضي بتطوير التعليمات الناظمة لمعايير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية، وبما يتماشى والممارسات الفضلى المتبعة دولياً في هذا المجال، إضافة إلى آليات تهيئة البرامج الإلكترونية، وتطوير التقارير الفنية المقدمة إلى الهيئة، وذلك تزامناً مع عملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين في العام 2020 على يد فريق من الخبراء المختصين في شؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: تعزيز العلاقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية

- **لقاء الهيئة مع وزارة النقل والمواصلات**، حيث اجتمعت إدارة الهيئة العليا برئاسة مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي مع معالي وزير النقل والمواصلات السيد عاصم سالم في مقر الوزارة، بهدف بحث تعزيز التعاون المشترك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الهيئة في خطتها الاستراتيجية، والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية لتذليل العقبات التي تواجه تطور ونمو القطاعات التي تشرف عليها الهيئة، تبع هذا اللقاء مجموعة من الاجتماعات بين الطواقم الفنية للمؤسستين.

- **المشاركة في الاجتماع السنوي الثالث عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمؤتمر الثاني لأسواق المال العربية**، اللذين عقدا في العاصمة الأردنية عمان، وبتنظيم من قبل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الأردنية، خلال الربع الأول من العام 2019.

- **المشاركة في المؤتمر الرابع لاتحاد الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين** االذي عقد في مدينة مراكش–المغرب، في الربع الرابع من العام 2019، واستضافته هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي–المغرب، حيث عقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان «تحديات ورهانات تقنين وتنظيم قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

- **المشاركة في المؤتمر السنوي السادس والعشرين للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS)**، حيث عقد المؤتمر في مدينة أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة في الربع الرابع من العام 2019، حيث تم عقده بالتعاون مع هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتناول مستجدات

وآليات الرقابة على التأمين في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.

- **تنظيم زيارة استطلاعية لسوق التأمين الأردني**، وذلك بهدف الاطلاع على التجربة الأردنية في إصدار مخططات الحوادث المرورية إلكترونياً (E-Kroka)، ودراسة إمكانية تطبيقها في فلسطين، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة مثل شرطة المرور والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وشركات التأمين، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.

- **المشاركة في الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، والاجتماعات المنعقدة على هامشه، الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر نيسان من العام 2019.

- **تنفيذ مهمة استطلاعية في دور وسيط التأمين في عملية إعادة التأمين**، وذلك باستضافة من قبل شركة (FENCHERCH FARIS) في العاصمة اليونانية أثينا.

- **المشاركة في ورشة العمل الإقليمية الخاصة بخطط الصكوك والاستثمار الجماعي**، والمنظمة من قبل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي.

- **المشاركة في المؤتمر الدولي السابع للتأمين**، والمنعقد في مدينة العقبة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- **المشاركة في مؤتمر التأجير التمويلي**، والمنظم من قبل (Alta Group) وعقد في الجمهورية التركية.

ثالثاً: تعزيز التوعية المالية

إن زيادة الوعي المجتمعي بأهمية القطاع المالي غير المصرفي هو ركن أساسي من واجبات الهيئة تجاه جمهور المواطنين في فلسطين، حيث سعت الهيئة، ولا تزال، إلى تعزيز قدرات المواطنين وثقافتهم المالية بالقطاعات التي تشرف عليها، انطلاقاً من أهمية توعية الجمهور وتثقيفه في بناء مجتمع واعٍ مالياً، وقادر على اتّخاذ قرارات مالية سليمة، وعمل استثمارات صحية اقتصادياً، الأمور التي تسهم، مجتمعة، في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق الهدف الأسمى في تخفيض نسب الفقر والبطالة. وفي العام 2019، كثفت الهيئة جهودها في التوعية المالية، من خلال الأنشطة التي تستهدف فئات محددة، وأيضاً عبر تنفيذ حملات توعوية شاملة، حيث تم تنفيذ التالي:

- **إطلاق حملة التأمين الشاملة «التأمين حماية وأمان»**، وهي حملة توعوية شاملة خاصة بقطاع التأمين الفلسطيني، وأتت الحملة انسجاماً مع استراتيجية الهيئة بالنهوض بقطاع التأمين الفلسطيني، وعملاً بتوجيهات مجلس الإدارة المباشرة بضرورة تعزيز الثقة ما بين المواطنين ومزودي الخدمات التأمينية في فلسطين، حيث امتدت الحملة لسبعة شهور وغطت المحافظات كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهدفت الحملة إلى تعزيز الوعي والمعرفة لدى المواطن الفلسطيني بأهمية التأمين والمنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع التأمين الفلسطيني، وتعريف المواطنين بآلية استخدامها والاستفادة منها بالطريقة المثلى، والأهم من ذلك حماية حقوق المواطنين والمتعاملين مع قطاع التأمين، من خلال تعزيز الوعي والمعرفة التأمينية لديهم، وتعريفهم بدور الهيئة الرقابي على قطاع التأمين الفلسطيني، وقد رافق هذه الحملة الشخصية الكرتونية «أمين»؛ وهو شخصية ابتكرت خصيصاً لهذه الحملة، ويمثل درعاً للحماية محاكاة لدور التأمين في حماية المجتمع من المخاطر المختلفة.

- **إطلاق صفحة الهيئة على منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك**، وذلك تزامناً مع إطلاق حملة التأمين الشاملة «التأمين حماية وأمان»، ونشرت الهيئة، من خلالها، العديد من الأخبار والفيديوهات والمواد التي تحمل العديد من الرسائل التوعوية؛ بهدف إرشاد الجمهور والتوعية بالخدمات والمنتجات المالية، وفي الوقت ذاته التوعية بحقوقهم وواجباتهم، وتعتبر صفحة الهيئة على فيسبوك منصة تفاعلية مع الجمهور، ومصدراً لأخبار الهيئة وفعالياتها، ويمكن الوصول إليها من خلال العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.facebook.com/palestineCMA

- **إبـرام مذكـرة تفاهـم مـع مؤسسـة إنجـاز فلسـطين**، التـي تأتـي إطلاقاً للشـراكة الاسـتراتيجية بيـن الهيئـة ومؤسسـة إنجاز فلسـطين، والرامية إلى رفع نسـبة الوعـي لـدى فئة الشـباب والأطفال في المجتمع الفلسـطيني بالقطاع المالي غير المصرفي، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ برامج توعوية متخصصة تستهدف تثقيف هذه الشريحة الحساسة من المجتمع.

- **إطـلاق فعاليـة اليـوم العربـي للشـمول المالـي بالشـراكة مـع سـلطة النقـد**، وتم إطلاق الفعالية التي تنفذ في نيسان من كل عام بالتزامن مع جميع الدول العربية، في قرية الشباب التابعة لمنتدى شارك الشبابي في قرية كفر نعمة في محافظة رام الله والبيرة، وفي منتجع الشاليهات بمدينة غزة، حيث تمت استضافة عدد من طلبة الجامعات، وأقيم لهم نشاط «تحدي الشمول المالي» الذي يحتوي على مجموعة من الأنشطة والتحديات التفاعلية التي تتعلق بالأمور المالية والمصرفية، وذلك بهدف إطلاعهم على مفهوم الشمول المالي وأهدافه.

- **عقـد لقـاء متخصـص حـول قطـاع التأميـن، والإطـار القانونـي الناظـم لهـذا القطـاع في فلسـطين**، واستهدف اللقاء مجموعة من طلبة درجة الماجستير في القانون من جامعة النجاح الوطنية، وتناول اللقاء محاور عدة؛ التعريف بدور الهيئة في الرقابة والإشراف على القطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين، وبخاصة قطاع التأمين، إضافة إلى دور الهيئة في تنمية هذا القطاع وتطويره، وأهم الإنجازات والتحديات التي تواجه الإدارة العامة للتأمين في عملها الناظم لهذا القطاع، إلى جانب عرض أهم البيانات الإحصائية الخاصة به، والمنتجات التي يوفرها، وبخاصة الإلزامية منها، ودورها في توفير الحماية التأمينية للمجتمع، والاطار القانوني الناظم لعمل قطاع التأمين والتحديات القانونية التي تواجه عمله، وتقاطعها مع القوانين الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى أهم المستجدات التشريعية بالخصوص.

- **إطلاق فعالية أسبوع المستثمر الدولي المنبثقة عن منظمة (IOSCO)، تخللتها احتفالية «قرع الجرس» للمعرفة المالية**، التي جاءت ضمن المبادرة الدولية السنوية التي تنظمها المنظمة الدولية المشرفة على أسواق المال (IOSCO)، بالشراكة مع ما يقارب 85 دولة من الدول الأعضاء حول العالم. ويأتي تنظيم الهيئة لهذه الفعالية للعام الثالث على التوالي تحت شعار «معاً لتعزيز دور المرأة للاستثمار في الأوراق المالية»، وذلك من أجل تعزيز المعرفة المالية لدى المرأة، وحثها على الادخار والاستثمار في قطاع الأواق المالية. وقد نفذت الفعاليات بمشاركة مكونات قطاع الأوراق المالية الفلسطيني كافة، وبخاصة بورصة فلسطين، وشركات الأوراق المالية، وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، وبالتعاون مع الغرف التجارية في المحافظات، بهدف تعزيز ثقافة الجمهور والمتعاملين في قطاع الأوراق المالية، وحمايتهم على المستويين المحلي والعالمي، من خلال جهود الهيئات الرقابية على قطاع الأوراق المالية.

- **عقد لقاء متخصص حول التأجير التمويلي في جامعة النجاح الوطنية**، حول «الإطار القانوني للتأجير التمويلي وتطبيقاته العملية»، حيث استهدف اللقاء مجموعة من طلبة ماجستير القانون الخاص في جامعة النجاح الوطنية. ويذكر أن هذا اللقاء يأتي منسجماً مع استراتيجية الهيئة في زيادة الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة بقطاع التأجير التمويلي، وبخاصة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث تسعى الهيئة، وبالتعاون مع شركائها، إلى ترسيخ سياسة تهدف إلى الاستثمار في الفكر والوعي المالي لدى جيل المستقبل لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة لديه، من أجل إعداده وتأهيله للتعامل مع المؤسسات المالية مستقبلاً بشكل مهني، ما يسهم في تحقيق أحد أهداف الهيئة بتعزيز الشمول المالي في فلسطين.

- **عقد لقاء متخصص حول التأجير التمويلي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى سيدات الأعمال**، حيث تم تنفيذ اللقاء التدريبي المتخصص حول قطاع التأجير التمويلي والبدائل التمويلية التي يوفرها للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبخاصة تلك التي تملكها النساء. واستهدف اللقاء التدريبي مجموعة من النساء الرياديات من الضفة الغربية وقطاع غزة، لبناء وتعزيز قدراتهن وإدارة مشاريعهن الريادية بما يتناسب مع احتياجات السوق، وبما يمكنهن من المشاركة الفاعلة في سوق العمل، بما يحقق الوصول إلى فرص اقتصادية مستدامة.

- **تنظيم يوم التأجير التمويلي في محافظات شمال الضفة بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية**، ويأتي «يوم التأجير التمويلي في محافظات شمال الضفة الغربية»، الممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، تنفيذاً لأهداف الهيئة الاستراتيجية للنهوض بالقطاعات المالية غير المصرفية، وتعزيز الوعي المجتمعي، وبخاصة أصحاب المشاريع والرياديين، بأهمية التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم لمشاريعهم. وقدم تم افتتاح معرض لشركات التأجير التمويلي في هذا اليوم، وتم من خلاله تقديم توضيح حول الخدمات المختلفة التي تقدمها هذه الشركات. ويأتي تنفيذ هذا اليوم المتخصص تتويجاً للقاء ما بين الهيئة وغرفة تجارة وصناعة نابلس الذي هدف إلى بحث سبل التعاون المستقبلي بين الطرفين، وشكل بداية لحملة شاملة ستنفذها هيئة سوق رأس المال في محافظات الوطن، وبالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية، حول أهمية التأجير التمويلي كإحدى أدوات التمويل غير المصرفي، وما يوفره من خدمات تمويلية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ورياديي الأعمال.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

الشمول المالي

منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، في أواخر العام 2018، والهيئة تعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال القيادة المشتركة مع سلطة النقد للجنة الوطنية التي شُكلت بقرار من مجلس الوزراء، وبمشاركة القطاعات المالية ذات العلاقة كافة، لتوجيه الجهود والمبادرات الرامية إلى زيادة نسبة الشمول المالي في فلسطين، والبالغة 36%، لتصبح 50% مع نهاية العام 2025، وذلك من خلال تطبيق الخطة الخاصة بالاستراتيجية.

وقد تم خلال العام 2019 الانتهاء من تطوير ورفد الموقع الإلكتروني للشمول المالي، وتغذيته بالبيانات والمعلومات، وذلك تمهيداً لإطلاقة في العام 2020، حيث يشكل الموقع منصة لجميع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالشمول المالي، ونقطة تواصل تفاعلية مع الجمهور الفلسطيني، ومن جهة أخرى، يجري العمل على تطوير قاعدة بيانات مركزية خاصة بمؤشرات الشمول المالي، وبشكل خاص تقوم الهيئة بتطوير منتجات وخدمات مالية من شأنها تعزيز الشمول المالي مثل التأمين متناهي الصغر، وغيره من المنتجات التي تستهدف الفئات المعنية بالشمول المالي في المجتمع، كما تعمل الهيئة على مراجعة وتطوير الأطر القانونية الناظمة لعمل قطاعاتها، لتكون أكثر ملاءمة لمتطلبات الشمول المالي، إضافة إلى تنفيذها للمبادرات الخاصة ببناء قدرات المواطنين والمجتمع الفلسطيني ككل، كحملة التأمين الشاملة التي أطلقتها الهيئة في بداية العام.

وعلى المستوى الإداري، فقد عملت اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية على تشكيل ست مجموعات عمل متخصصة، وهي كالتالي:

- مجموعة عمل النوع الاجتماعي
- مجموعة عمل تطوير المنتجات والخدمات
- مجموعة عمل الإعلام الاقتصادي
- مجموعة عمل التكنولوجيا المالية (Fintech)
- مجموعة عمل تطوير القدرات والمهارات المالية للمواطنين
- مجموعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

وتتكون المجموعات من جميع الجهات ذات العلاقة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛ من جهات حكومية، ومؤسسات، ومجتمع مدني، وجهات محلية ومالية عديدة، كما تم تطوير شروط مرجعية خاصة بكل مجموعة تحدد إطار المسؤوليات والمهام المطلوبة منها، بما يتوافق وتخصصها، وأطلق العمل بالمجموعات في بداية العام 2019، حيث ستعمل هذه المجموعات على المساهمة في تنفيذ الخطة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وعقدت اللجنة الوطنية في نهاية العام 2019 اجتماعها الثالث الذي ناقش فيه وأقر تقرير الإنجاز السنوي الخاص بالاستراتيجية، والذي يوضح سير العمل في تنفيذ متطلبات خطة عمل الاستراتيجية للعام الأول، وبما يشمل الأنشطة والبرامج الخاصة بالقطاعين المالي المصرفي وغير المصرفي التي تم تنفيذها من قبل سطلة النقد وهيئة سوق رأس المال خلال الفترة السابقة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية. وقد تطرق تقرير الإنجاز، أيضاً، إلى مخرجات مجموعات العمل المتخصصة التي تم تشكيلها من أعضاء متخصصين من مؤسسات وشركات عدة، لتشمل القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، لتساهم، بشكل أساسي، في تنفيذ متطلبات خطة عمل الاستراتيجية والأنشطة الخاصة بها.

ومن الجدير ذكره أن فلسطين تعد من أوائل الدول العربية التي عملت على إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى. ويسهم الشمول المالي، بشكل مباشر، في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، وذلك من خلال إدماج فئات المجتمع وشرائحه كافة بالنظام المالي الرسمي، وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

التحديات التي تواجه الهيئة والقطاعات التي تشرف عليها

تمارس الهيئة مهامها المنصوص عليها في القانون في ظل العديد من المعيقات والتحديات الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير على سير أعمالها، وأنشطة القطاعات التي تشرف عليها، وينعكس ذلك على البيئة الكلية للاستثمار في قطاعات سوق رأس المال التي تشرف عليها الهيئة.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجهها الهيئة هو معالجة آثار الانقسام الداخلي، حيث هناك مجموعة من التحديات التي تواجه إعادة تفعيل الدور المهم لقطاعات سوق رأس المال في المحافظات الجنوبية، وذلك بعد استكمال جهود المصالحة الداخلية. ولعل أبرزها هو فرض المنظومة القانونية والإجرائية في المحافظات الجنوبية من قبل الحكومة الفلسطينية، لما له من ضرورة حتمية لاستعادة الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة نشاط التأمين، والبت بمصير الأحكام القضائية الصادرة في المحافظات الجنوبية، وتوحيد الأطر القانونية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي؛ مثل قانون الشركات والضرائب. وعلى مستوى الهيئة، فإن التحدي الأبرز هو تطبيق الحد الأدنى للتعرفة في التأمينات الإلزامية، وتصويب أوضاع شركات التأمين التي تأسست في المحافظات الجنوبية، التي تمارس أعمال التأمين دون ترخيص من قبل الهيئة.

أما في قطاع الأوراق المالية، فلا يزال أحد أهم التحديات التي يواجهها قطاع الأوراق المالية ضعف نمو أحجام التداول، وذلك نتيجةً للانعكاسات السلبية التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية في فلسطين، والتقلبات الجيوسياسية التي شهدتها، وما زالت العديد من الدول العربية تشهدها، والتي على أثرها نزح العديد من المستثمرين المحليين إلى الاستثمار في البورصات الخارجية، أو التوجه نحو بدائل استثمارية محلية أخرى. ولعل أبرز هذه البدائل هي القطاع المصرفي والقطاع العقاري، فما زال القطاع المصرفي جاذباً، وبشكل كبير، للادخارات الفردية لدى المواطنين، سواء أكان ذلك من خلال الودائع أم التسهيلات الممنوحة للأفراد، حيث تشير البيانات إلى نمو ودائع العملاء وصافي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال السنوات الخمس الماضية. فضلاً على ذلك، فقد واجهت شريحة واسعة من المتعاملين، خلال العام 2019، شحاً في السيولة نتيجة لأزمة المقاصة، واحتجاز أموال الضرائب من قبل دولة الاحتلال، وبخاصة أن الجزء الأكبر من المستثمرين في بورصة فلسطين هم مستثمرون محليون غالبيتهم من الأفراد.

بالتزامن مع ما ذكر، أثرت العوامل الداخلية الخاصة على بورصة فلسطين، والمتمثلة بانحسار أنشطة التداول في عدد محدد من أسهم الشركات المدرجة، والتراجع بنسبة الأسهم الحرة لجميع الأوراق المالية المدرجة في البورصة على مدار السنوات الماضية، وارتفاع تكلفة التداول في البورصة، لا سيما أن فلسطين تعد الأعلى من حيث تكلفة عمولة التداول (إذا ما أضيفت إليها ضريبة القيمة المضافة) وذلك من بين الدول العربية، الأمر الذي شكل برمته تحدياً من نوعٍ آخر أمام القطاع.

ويواجه قطاع تمويل الرهن العقاري العديد من التحديات؛ أبرزها عدم اكتمال البيئة القانونية المنظمة للقطاع، حيث إن القانون الذي ينظم الرهن العقاري قد وضع في الحقبة الأردنية (قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين للعام 1953)، ولم يطرأ أي تغيير على هذا القانون منذ ذلك الحين، حيث إنه، وحتى تاريخه، لم يتم اعتماد وصدور قانون تمويل الرهن العقاري الذي من المتوقع أن يكون لصدوره تأثير إيجابي على قطاع تمويل الرهن العقاري، وتحفيز نموه، والمساهمة في استقراره، وتحقيق نوع من التوازن فيما بين أطراف العلاقة التعاقدية.

كما إن محدودية مساحة الأراضي المسجلة رسمياً في دوائر تسجيل الأراضي (الطابو)، التي لا تتجاوز 30%، ما زالت تشكل عائقاً أمام نمو هذا القطاع واتساعه بشكل منظم، ويعكس، بشكل حقيقي، تفاعل قوى العرض والطلب. كما إن 17% من أراضي الضفة تقع ضمن المنطقة (أ)، و23% ضمن المنطقة (ب)، أما الجزء الأكبر الذي يقع في المنطقة (ج) بنسبة 60%، فهو ضمن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي تقييد الاستثمار العقاري في هذه المنطقة نظراً لصعوبة الحصول على تراخيص للبناء، وصعوبة الحصول على تمويل للاستثمار، وعزوف المؤسسات المالية عن الإقراض في هذه المناطق.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه القطاع، انتشار وتوسع قطاع الإسكان غير الرسمي، حيث تتم عمليات البيع بالتقسيط خارج القطاع الرسمي، وما قد يترتب على ذلك من ضياع للحقوق، وعدم وجود آلية لحماية الأطراف ذات العلاقة، وضياع فرص التمويل عبر القنوات الرسمية كالمصارف والمؤسسات المالية، هذا إلى جانب انتشار ما يسمى بالبيع على الخارطة، دون وجود آلية لتسجيل اتفاقيات البيع، وما يترتب عليها من إشكاليات عديدة.

ومن التحديات التي تواجه شركات إعادة تمويل الرهن العقاري، وتشكل عائقاً أمام إنشاء شركات تمويل رهن عقاري تعمل في السوق الأولى، وجود فائض في السيولة لدى القطاع البنكي، وبالتالي استخدام البنوك أموالها في عملية الإقراض العقاري دون الحاجة إلى إعادة تمويل هذه القروض، وسيكون من الصعب على شركات تمويل الرهن العقاري في السوق الأولي المنافسة. كما تمنح البنوك المقترضين لأغراض الإقراض العقاري أسعار فائدة قريبة من سعر فائدة إعادة التمويل المقدم من شركة إعادة التمويل. أما بخصوص الشركات في السوق الأولي، فإن تكلفة الأموال ستكون أعلى من حيث مصادر التمويل (سواء الاقتراض أو إصدار السندات)، والمصاريف التشغيلية ستشكل جزءاً لا بأس فيه من تكلفة هذه الأموال. ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن إصدار السندات في فلسطين ما زال في بداياته، ولا يوجد أي ميزات أو محفزات للسندات المدعمة برهونات عقارية.

أما بخصوص نشاط التخمين العقاري، فيواجه عدداً من التحديات؛ أهمها عدم توفر المعلومات اللازمة لتحديد أسعار دقيقة للعقارات، حيث إن المعلومات المتوفرة، وإن توافرت في الجهات الرسمية، لا تعكس بدقة القيمة الحقيقية لعمليات البيع والشراء. كما إن هناك العديد من عمليات البيع تتم بناء على وكالات دورية وعقود خارج سلطة الأراضي، حيث إن ما يقارب 30% فقط من الأراضي مسجلة في الطابو، وبالتالي لا يوجد مصدر موحد للمعلومات يتجه إليه المخمنون للحصول على المعلومات، ما يؤثر سلباً على عمل المخمنين. وأهم المؤشرات غير المتوفرة هو سعر الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى قيم دقيقة للعقارات، وبالتالي يساعد المخمنين العقاريين في عملهم.

كما إن الوضع السياسي يلعب دوراً كبيراً في التأثير على عمل المخمنين، حيث إن ما يقارب 60% من أراضي الضفة الغربية هي تحت سيطرة إسرائيلية شبه تامة، تشمل الصلاحيات الأمنية والمدنية المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها والتخطيط والبناء والبنية التحتية الخاصة بها، التي تم تصنيفها بالمنطقة (ج). ويؤثر هذا سلباً على قدرة المخمنين العقاريين على تقييم سعر العقارات في هذه المناطق؛ نظراً لأن معايير تقييم سعر الأرض، ومن ثم احتساب سعر الأساس، ستختلف وفقاً لتقسيم الأرض، فالأرض في منطقة (ج) قد تختلف قيمتها عن الأراضي في مناطق (أ) و(ب)، ولكن مع وجود محددات على استخدامات الأرض، قد تصبح القيمة في حدودها الدنيا، وأحياناً في الأراضي القريبة من نقاط عسكرية إسرائيلية تصبح صفراً.

وقد قامت الهيئة في العام 2019 بإنهاء العمل على نموذج التخمين الموحد، وتم تعميمه من قبل سلطة النقد على المصارف كافة، وبالتالي يستخدم المخمنون العقاريون نموذج التخمين الموحد في عمليات التخمين. ويحتوي نموذج التخمين الموحد على أقسام تتعلق بمعلومات طلب التخمين، ووصف دقيق للعقار، وموقعه، ووجود الخدمات والبنية التحتية، والمنهجيات العلمية لعملية التخمين، والأسباب والمسببات لقرار القيمة، وضرورة إرفاق سندات التسجيل ومخطط للموقع. وبالتالي، تصبح آلية التخمين موحدة ما بين المخمنين ولصالح البنوك، مع التخفيف من المخاطر التي قد تحدث في الوصول إلى القيمة نتيجة لاختلاف التقارير، ونتيجة لهذا النموذج، يكون مستوى التقارير أعلى مع قدرة أعلى على المقارنة ما بين التقارير.

هناك مجموعة من التحديات التي تعيق توسع نشاط التأجير التمويلي في القطاعات الإنتاجية والعقارية والإنشائية، يأتي في مقدمتها عدم اكتمال البيئة القانونية الملائمة والمنظمة لعمل هذه القطاعات، بما يشمل آلية عمل النشاط وخصوصيته، وبخاصة تلك المتعلقة بتعليمات تسجيل الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً (والمال غير المنقول)، وعدم وجود تعليمات بما يخص استفادة المؤجر من الإعفاءات الممنوحة للمستأجر؛ كالإعفاء الجمركي للاستثمار، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تواجه شركات التأجير التمويلي العاملة في فلسطين صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة، للمساهمة في التوسع بعملياتها، إضافةً إلى عدم توفر الوعي التام بهذا الخيار التمويلي وأهميته بين المواطنين وأصحاب المشاريع.

وفيما يخص قطاع التأمين، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مؤشرات قطاع التأمين المالية والتشغيلية خلال الأعوام الماضية، فإن هذا القطاع ما زال يواجه عدداً من التحديات التي تحد من إمكانية زيادة مساهمته في الناتج المحلي، وزيادة قدرته في المساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة تطوره ونموه بالشكل المأمول. ولعل من أبرز هذه التحديات، صغر حجم سوق

التأمين، واستمرار تركز المحفظة التأمينية بتأمينات المركبات والتأمين الصحي اللذين يشكلان ما يقارب من 79.1% من إجمالي المحفظة، إضافة إلى استمرار تكبد خسائر في فرع التأمين الصحي.

ولعل من التحديات التي تواجه قطاع التأمين أيضاً، ارتفاع مستويات الذمم المدينة المرتبطة أساساً بالوضع الاقتصادي العام، وبالقدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني، وانتشار ثقافة البيع الآجل الذي يثقل كاهل شركات التأمين في أخذ المخصصات والإجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية الجديدة، لإعداد التقارير المالية (IFRS17)، و(IFRS9)، إضافة إلى ضعف إدراك المواطن لأهمية التأمين، وضعف برامج التوعية التأمينية، ما يحول دون قيام شركات التأمين بتقديم منتجات تأمينية جديدة، أو التوجه نحو منتجات التأمين المتناهي الصغر.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية العامة، ومحددات تنوع الاستثمارات المتاحة في السوق الفلسطيني، تتركز معظم استثمارات شركات التأمين في القطاع العقاري، الأمر الذي يشكل تحدياً إضافياً لقطاع التأمين في تنويع استثمارات الشركات، وضمان تحقيق العوائد المالية المتوقعة منها، إضافة إلى سرعة توفير السيولة اللازمة عند الحاجة لدى بعض شركات التأمين.

ومن التحديات التي تواجه قطاع التأمين، أيضاً، وبخاصة في ظل تسارع وتيرة الخدمات المالية الإلكترونية، عدم وجود إطار قانوني ينظم هذه الخدمات التي بدأت تدخل إلى السوق الفلسطيني؛ مثل خدمات الدفع الإلكتروني، والتخصيم، وغيرها من الأدوات المالية الجديدة، الأمر الذي يتطلب توفير أرضية قانونية لدخول هذه الخدمات لقطاع التأمين وتنظيم عملها.

أنشطة الهيئة

قطاع الأوراق المالية

قطاع التأمين

قطاع تمويل الرهن العقاري

قطاع التأجير التمويلي

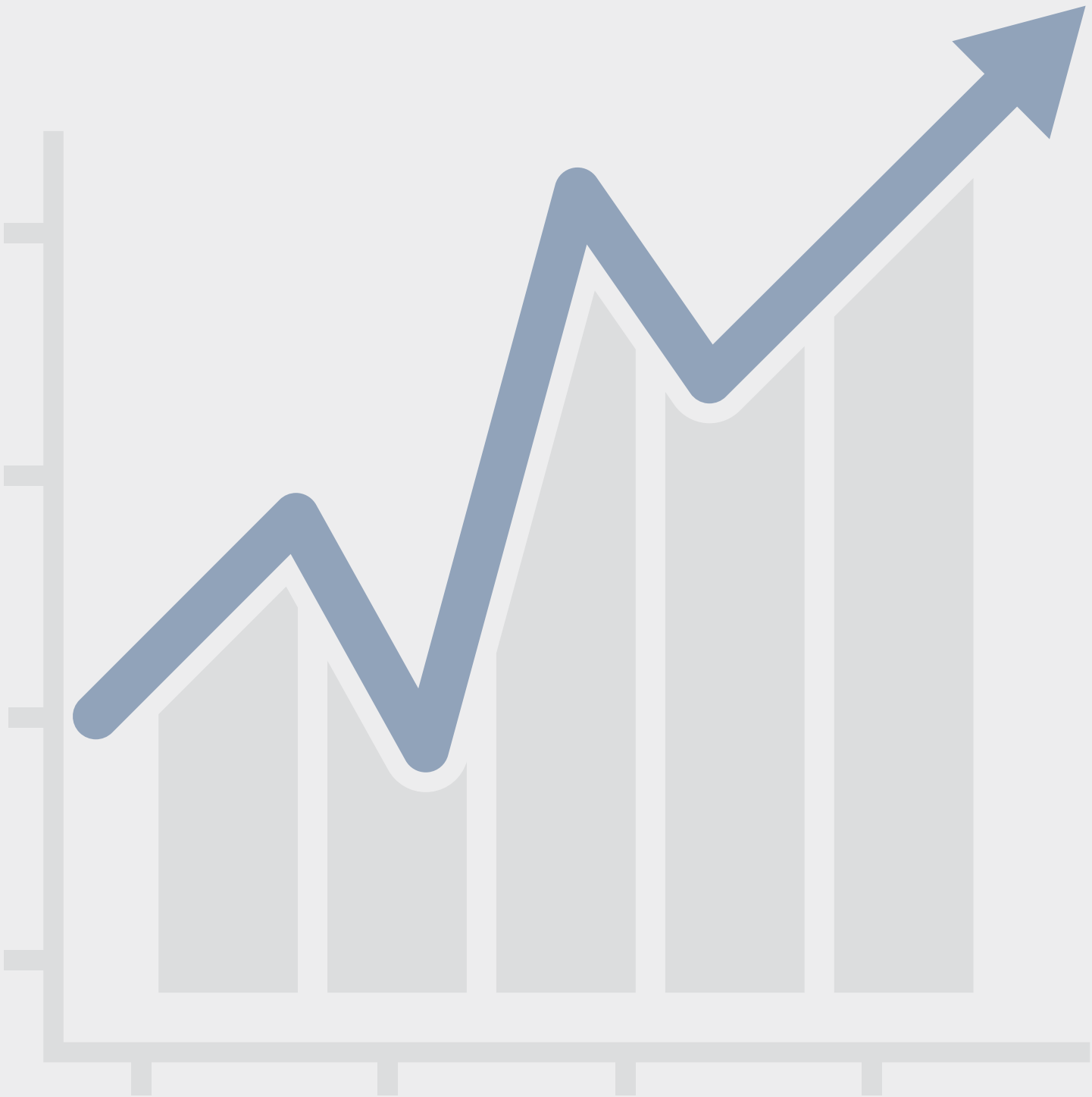

البيئة القانونية والتنظيمية

عامٌ جديد اجتازه قطاع الأوراق المالية الفلسطيني، تسارعت فيه الأحداث المحلية وأثرت به المتغيرات الإقليمية والعالمية، الأمر الذي انعكس حكماً على أداء القطاع في العام 2019 مقارنة مع العام 2018، حيث انخفض مؤشر القدس بما نسبته 0.6% ليغلق عند حاجز 526 نقطة، وتراجعت بما نسبته حوالي 23% كل من أعداد وقيم الأوراق المالية المتداولة، واستمر إحجام شريحة واسعة من المستثمرين عن التداول، واتّخاذ التعامل بالأوراق المالية ليكون الخيار الاستثماري الأفضل لهم، حيث تدنت نسبة عدد الصفقات المنفذة بما نسبته 16.4%. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات كافة، فقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بنسبة 0.6%، النسبة التي قد يجدها القارئ متواضعة، إلا أنها مقياس يستدل من خلاله على مدى قدرة شركاتنا الفلسطينية على الاستمرار والتكيف على الرغم من الأزمات كافة.

وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات كافة، فقد حققت الهيئة خلال العام 2019، ومن خلال الإدارة العامة للأوراق المالية، عدداً من الإنجازات المهمة، حيث تم إصدار عدد من التشريعات الناظمة لقطاع الأوراق المالية، وتطوير وسائل رقابية وإجراءات هدفت بمجملها إلى ضمان استقرار السوق وضبط مخاطرة، وذلك بما يتناسب مع المتطلبات الإشرافية الخاصة بالهيئة، ووفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها لدى الهيئات الرقابية النظيرة.

التطورات خلال العام 2019

تم خلال العام 2019 إصدار التعليمات رقم (1) لسنة 2019 الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية، والتعليمات رقم (2) لسنة 2019 المتعلقة بترخيص الحافظ الأمين، والموافقة على طلب بورصة فلسطين بتخفيض كفالة سقف التداول للشركات الأعضاء إلى نصف مليون دولار أمريكي، هذا وتم الشروع بتحديث تعليمات أخرى من المتوقع إصدارها خلال العام الحالي 2020.

من ناحية أخرى، وفي ظل سعي الإدارة العامة للأوراق المالية إلى تطوير أنظمة رقابة إلكترونية، تم خلال العام استحداث تقارير رقابية مطورة داخلياً من قبل موظفي الرقابة على التداول، مبنية جميعها على حصيلة خبراتهم في مجالات التداول، والحفظ المركزي للأوراق المالية.

أما على صعيد جهود الإدارة العامة للأوراق المالية في تلبية المتطلبات التشريعية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستعداد المرتقب لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين، فقد تم تطوير أوراق عمل وملفات مخاطر خاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال المؤسسات العاملة في قطاع الأوراق المالية، حيث تم تنفيذ أول تفتيش متخصص بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الشركات المالية الأعضاء وبورصة فلسطين. وبالتوازي مع ذلك، فقد بادرت الإدارة إلى صياغة مقترحات استرشادية عملت على ترجمة مؤشرات الاشتباه الواردة في تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن معايير رقمية محددة تقوم الشركات الأعضاء بأتمتتها.

الخدمات المقدمة للقطاع

• الترخيص

من مهام الهيئة الرئيسية ترخيص نشاطات وأعمال الأوراق المالية، بما يساهم في المحافظة على سلامة التعامل في قطاع الأوراق المالية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، وحماية المتعاملين فيه. وتشمل الأعمال التي ترخّصها الهيئة، الوساطة المالية لحساب الغير، والوساطة المالية لحسابه، ووكيل الإصدار، ومدير الإصدار، وأمين الإصدار، والحافظ الأمين، وترخيص ممارسة أعمال أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى ترخيص ممتهني المهن المالية.

وفيما يلي نتائج العام 2019 فيما يتعلق بترخيص النشاطات المالية وتجديدها:

الشركة	الأعمال والنشاطات المالية المرخصة
الهدف الاردن فلسطين للأوراق المالية	الوساطة المالية لحساب الغير خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية
المتحدة للأوراق المالية	الوساطة المالية لحساب الغير خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، البورصة المصرية، سوق دبي المالي، سوق المملكة العربية السعودية، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، السوق الأمريكي
الوطنية للأوراق المالية	الوساطة المالية لحساب الغير خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، البورصة المصرية، سوق دبي المالي، السوق الأمريكي، السوق السعودي
العالمية للأوراق المالية	الوساطة المالية لحسابه الوساطة المالية لحساب الغير خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، سوق دبي المالي
سهم للاستثمار والأوراق المالية	الوساطة المالية لحسابه الوساطة المالية لحساب الغير مدير إصدار مدير محافظ خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، البورصة المصرية، بورصة نيويورك
لوتس للاستثمارات المالية	الوساطة المالية لحسابه الوساطة المالية لحساب الغير وكيل إصدار خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، سوق المملكة العربية السعودية، السوق الأمريكي

الوساطة للأوراق المالية	الوساطة المالية لحسابه الوساطة المالية لحساب الغير أمين إصدار مدير إصدار مدير محافظ خدمات الوساطة المالية: بورصة عمان، البورصة المصرية، سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية. السوق الأمريكي
العربي جروب للاستثمار	الوساطة المالية لحساب الغير مدير إصدار أمين إصدار خدمات الوساطة المالية: سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية
أبو غزالة للاستشارات	مدير إصدار
البنك العربي	حافظ أمين
بنك فلسطين	حافظ أمين
إثمار للاستثمار والاستشارات المالية	مدير إصدار مستشار استثمار
بنك القاهرة عمان	حافظ أمين أمين إصدار
بورصة فلسطين	نشاط أسواق الأوراق المالية
البنك الوطني	حافظ أمين
بنك الأردن	حافظ أمين

الإصدارات

ألزم قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، الشركات المصدرة عند عملية إصدار الأوراق المالية، أن تقدم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تمكّن المستثمر من اتّخاذ قراره الاستثماري، وتقديم البيانات التي ترى الهيئة ضرورة اطّلاع المستثمر عليها. وتعتبر نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وهي كذلك أول عملية إفصاح تقوم بها الشركة المصدرة عند إصدار الأوراق المالية لغرض تمويل مشاريعها وخطتها المستقبلية؛ إما عن طريق رفع رؤوس أموالها بإصدار الأسهم، وإما عن طريق الاقتراض بإصدار السندات.

وتوافق الهيئة على إنفاذ نشرة الإصدار في حالة تحقق وتوفر متطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، ولها الحق في رفض وإيقاف إنفاذ النشرة إذا تبين أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة، أو غير دقيقة، أو مضللة، أو أنها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكّن المستثمر من اتّخاذ قراره الاستثماري. وفي حال تضمنت النشرة معلومات وبيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية، أو تم حذف هذه المعلومات، فإن المصدر وأي شخص وقّع على هذه النشرة، يعتبر مخالفاً لقانون الأوراق المالية.

وافقت الهيئة على زيادة رأسمال عشرة شركات مساهمة عامة عن طريق توزيع أسهم مجانية، من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة، وهي على النحو التالي:

الشركة	عدد الأسهم
البنك الإسلامي العربي	9,919,252
البنك الإسلامي الفلسطيني	3,000,000
بنك فلسطين	4,000,000
بنك القدس	6,602,083
بنك الاستثمار الفلسطيني	3,000,000
البنك الوطني	3,000,000
العربية الفلسطينية للاستثمار	5,500,000
المجموعة الأهلية للتأمين	14,000,000
الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	414,000
العالمية المتحدة للتأمين	960,000

ووافقت الهيئة على زيادة رأسمال شركة واحدة عن طريق الاكتتاب الخاص، وهي على النحو التالي:

الشركة	عدد الأسهم
العربية الفلسطينية للاستثمار	1,500,000

الإفصاح

يعتبر الإفصاح الدقيق بشقيه الأولي والدوري، وتوفير المعلومات للجمهور والمتعاملين في الأوراق المالية، من الأهداف الرئيسية للهيئة لغرض الوصول إلى بورصة تتميز بالعدالة والكفاءة والشفافية. وتقوم الإدارة العامة للأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المصدرة للأوراق المالية بأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وتعليمات ونظام الإفصاح الصادر عن الهيئة والبورصة، واتّخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2019:

التقارير الدورية	آخر موعد للإفصاح	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الالتزام
البيانات المالية الأولية للعام 2018	2019/2/17	48	43	%89.6
التقارير السنوية للعام 2018	2019/3/31	48	39	%81
البيانات المالية للربع الأول 2019	2019/4/30	48	42	%87.5
التقارير نصف السنوية للعام 2019	2019/8/22	48	42	% 87.5
البيانات المالية للربع الثالث 2019	2019/10/31	48	45	%96

الرقابة على عمليات السوق

تتم الرقابة على التداول في بورصة فلسطين استناداً إلى قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وفي حال تم اكتشاف أي سلوك لا ينسجم وسلامة التعامل العادل، يقوم قسم الرقابة على التداول بإجراءات مخاطبة الجهة المتسببة لتجنب هذا السلوك، بحيث يستند عمل القسم إلى إجراء تحليل موسع للعمليات التي يشتبه بوجود مخالفات فيها، ودراسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، وتتبع السلوك غير الاعتيادي لأحجام وأسعار تداول الأوراق المالية، وعند تأكيد المخالفة، يتم السير بإجراءات التنبيه وإشعار الجهة المخالفة، وإتمام الإجراءات القانونية بتلك المخالفة أصولاً. كما يشرف قسم الرقابة على التداول على أعمال بورصة فلسطين ومركز الإيداع والتحويل فيها بشكل مباشر، وذلك من خلال الفحص المستمر لعملياته اليومية، بما فيها عمليات التحويل المستثناة من التداول عبر نظام التداول الإلكتروني، والعمليات المنفذة على رأسمال الشركات المدرجة.

خلال العام 2019، توافقت أنظمة تقارير الهيئة الرقابية ونظام الرقابة الإلكتروني لدى البورصة على عددٍ من الإنذارات الرقابية، وذلك نتيجة لبعض السلوكيات والتعاملات التي تمت على بعض الأوراق المالية المدرجة، وتمت معالجة هذه الإنذارات من قبل دائرة الرقابة على عمليات السوق، بالتنسيق مع إدارة العمليات لدى بورصة فلسطين. وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام 2019 بخصوص التعامل مع الإنذارات الرقابية، الإنذار الرقابي المتضمن التأثير على أسعار إغلاق الأوراق المالية، حيث تم إلغاء الأثر السعري 9 مرات نتيجة للتغير المفاجئ في سعر إغلاق الورقة المالية خلال الدقائق الخمس الأخيرة من جلسة التداول، بحيث تأتي معالجة إلغاء الأثر السعري لتعزيز شفافية التداول أمام المستثمرين، وحماية حقوق المتعاملين في الورقة المالية.

وانسجاماً مع جهود الهيئة لتطوير بنيتها الرقابية الإلكترونية، تم استحداث جملة من التقارير الرقابية، التي تستند إلى تتبع التعاملات المتقاربة ضمن

فترات زمنية محددة، والتعاملات التي يكثر تقابل المستثمرين فيها، والتعاملات التي تقابلت من خلال الشخص المفوض نفسه، إضافة إلى تقارير تعمل على رصد التعاملات غير الطبيعية، وذلك على أساس ربط معدل قيمة تعاملات المستثمر التاريخية خلال فترة معينة مع قيمة تعاملاته اليومية، وأخرى خاصة بالتعليم السعري للصفقات المنفذة خلال الدقائق الخمس الأخيرة لجلسة التداول، وتقارير رقابية أخرى جاري العمل عليها، بحيث تخدم هذه التقارير كلاً من عمليات الرقابة على التداول، وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في آنٍ واحد.

• التحليل المالي والملاءة المالية لشركات الأوراق المالية

يعمل قسم التحليل المالي على المتابعة الدورية لتقارير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية الأعضاء؛ بهدف التأكد من التزامهم بقانون الأوراق المالية وتعليمات الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة، وذلك بما يضمن الحفاظ على سلامة واستقرار أوضاع شركات الأوراق المالية الأعضاء، والحفاظ على أموال وحقوق المستثمرين لديها. وانسجاماً مع الاستراتيجية التي تبنتها الهيئة، والمتمثلة في تطوير تشريعاتها لتكون وفق أفضل الممارسات العالمية، قام قسم التحليل المالي، خلال العام 2019، بتوجيه موارده باتجاهين؛ الأول يتمثل في بدء تطوير بيئة (مركزية إلكترونية لمخاطر العملاء)، حيث تم إعداد وصف للمشروع، ومتابعة الشركات المالية الأعضاء في تحديث أنظمتها المحاسبية لتتماشى والتطوير المنشود، والثاني يتثمل في إعداد مراجعة شاملة للتعليمات الناظمة له، من المتوقع إصدارها خلال الربع الأول من العام 2020.

• التفتيش على شركات الأوراق المالية

شهد العام 2019 نقلة نوعية في مجال التفتيش، ليشمل، إضافة إلى التفتيش المبني على المخاطر، التفتيش المتخصص بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما تبعه ذلك من تهيئة لبرامج وأوراق عمل وملفات مخاطر متخصصة تم بناؤها وفق معايير رقابية مشددة استندت إلى عدد من المعايير، أبرزها تصنيف مخاطر العملاء، والتحقق من المستفيد الحقيقي وإجراءات الشركات المالية الأعضاء بفحص مصدر أموال العملاء، إضافة إلى تأهيل ضباط الامتثال والتحقق من استقلاليتهم وإجراءات عملهم.

وإضافة إلى جولات التفتيش المتخصصة بقضايا معينة، تم تنفيذ 16 زيارة تفتيش رسمية على الشركات المالية الأعضاء خلال العام 2019 للوقوف على أوضاعها، وذلك بناءً على مصفوفة المخاطر التي تم إعدادها، وبواقع جولتي تفتيش لكل شركة، إضافة إلى جولة تفتيش بورصة فلسطين الأولى من نوعها في هذا المجال.

اسم الشركة	تاريخ الجولة الأولى	تاريخ الجولة الثانية
شركة العربي جروب للاستثمار	2019/2/19	2019/12/29
الشركة الوطنية للأوراق المالية	2019/3/5	2019/12/11
شركة الهدف الأردن فلسطين للأوراق المالية	2019/3/19	2019/9/30
الشركة المتحدة للأوراق المالية	2019/4/1	2019/8/20
الشركة العالمية للأوراق المالية	2019/4/2	2019/10/21
شركة الوساطة للأوراق المالية	2019/4/15	2019/11/19
شركة سهم للاستثمارات المالية	2019/4/16	2019/11/11
شركة لوتس للاستثمارات المالية	2019/4/29	2019/9/9
بورصة فلسطين	2019/7/2	

الرقابة والإشراف على مكونات قطاع الأوراق المالية

أولاً: بورصة فلسطين

أ. مؤشر القدس

مع نهاية العام 2019، أغلق مؤشر القدس عند حاجز 526 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.6% عن إغلاقه في نهاية العام 2018، والبالغ 529.4 نقطة.

ويظهر الجدول التالي قيم مؤشر القدس في نهاية كل ربع خلال العام 2019.

الفترة	مؤشر القدس	التغير مقارنة بالربع السابق (%)	التغير مقارنة بـ 2018/12/31 (%)
2018/12/31	529.4	----	----
2019/3/31	530.5	0.2	0.2
2019/6/30	519.8	2.0 -	1.8 -
2019/9/30	517.7	0.4 -	2.2 -
2019/12/31	526.0	1.6	0.6 -

وفيما يلي الرسم البياني لإغلاق مؤشر القدس الشهري خلال العام 2019:

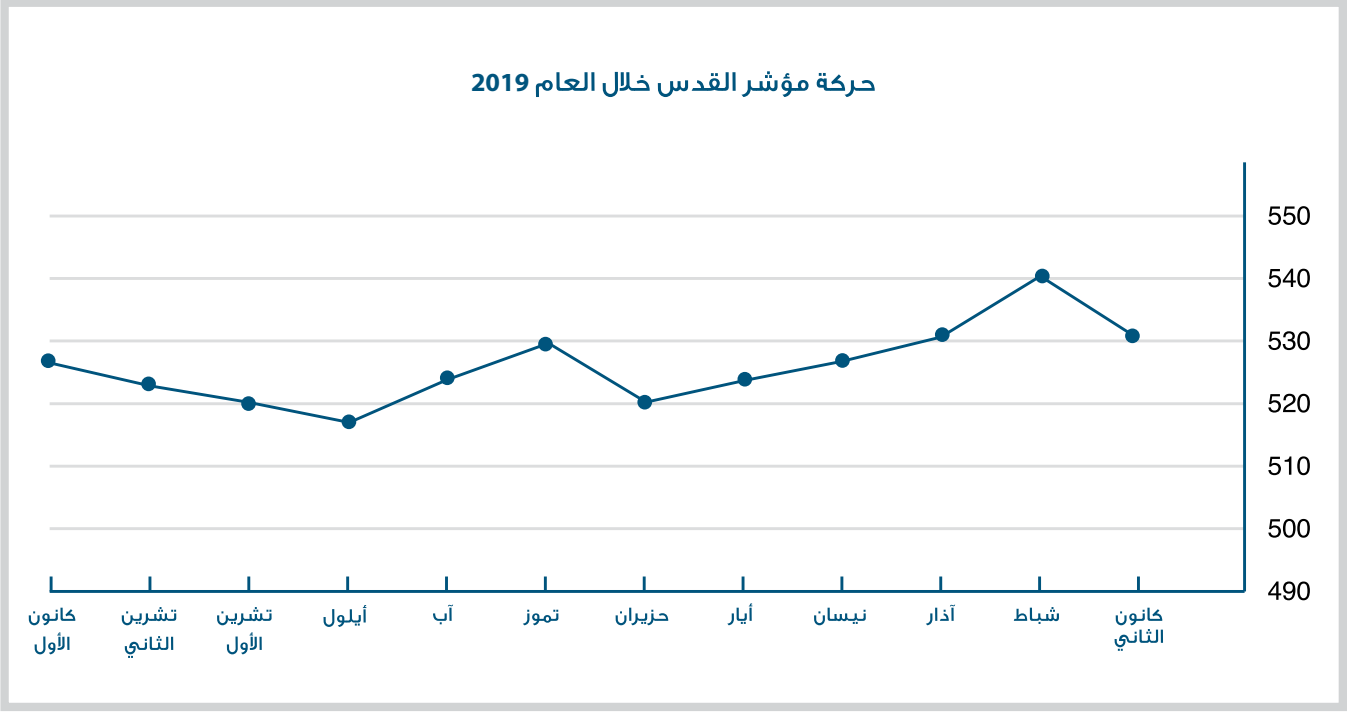

ب. نشاط السوق

يبين الجدول التالي مقارنة لنشاط التداول في بورصة فلسطين بين العامين 2018 و2019:

نشاط التداول في بورصة فلسطين خلال العامين 2018 و 2019

السنة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد جلسات التداول	عدد الصفقات	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ($)	القيمة السوقية ($)
2018	185,071,060	353,476,019	243	35,030	1,454,634	3,734,921,019
2019	142,827,719	273,905,762	246	29,276	1,113,438	3,757,501,158
	%22.8 -	%22.5 -	%1.2	%16.4 -	%23.5 -	%0.6

يبين الشكل التالي القيمة السوقية للشركات المدرجة، وقيمة وحجم التداول في بورصة فلسطين للعامين 2018 و2019.

حجم التداول وقيمتة في بورصة فلسطين في العامين 2018 و 2019

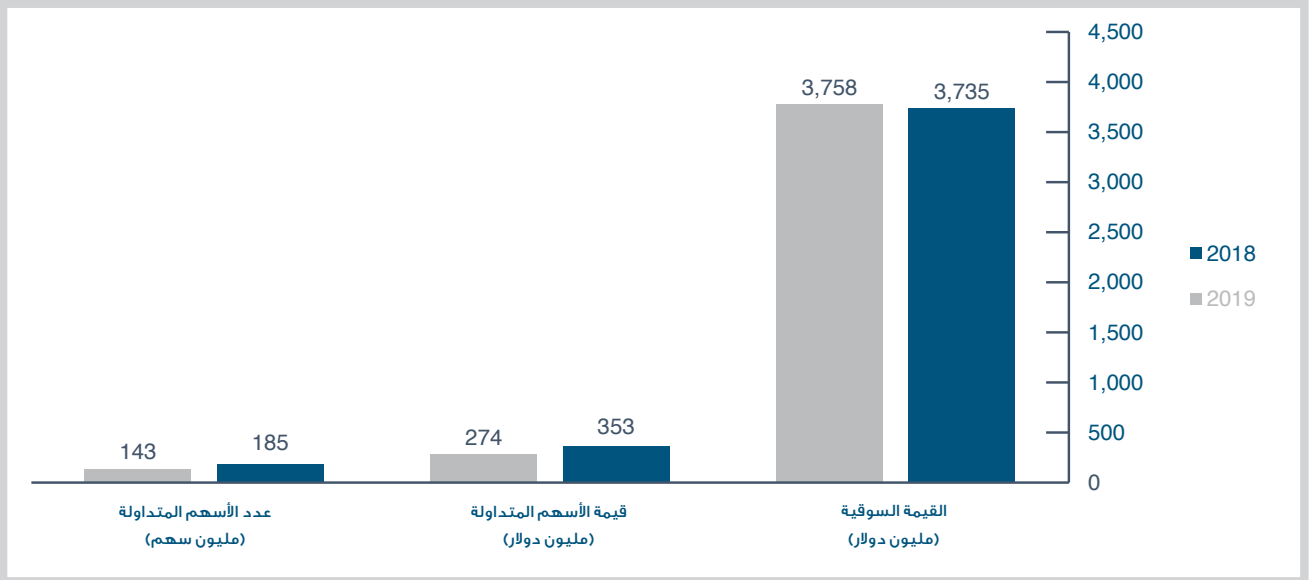

يبين الجدول أدناه القيمة السوقية وقيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعامين 2018 و2019*

القيمة السوقية وقيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعامين 2018 و2019

البـنـد	2018 (%)	2019 (%)
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	22.9	23.1
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	2.2	1.7

*تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018.

النشاط الشهري الإجمالي لبورصة فلسطين خلال العام 2019*

الشهر	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الأسهم المتداولة	عدد الصفقات	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (نقطة)
كانون الثاني	33,789,329	19,436,381	2,681	21	531.1
شباط	33,120,370	18,951,204	2,687	20	541.2
آذار	36,352,437	20,569,241	3,330	21	530.5
نيسان	22,290,609	12,623,895	3,614	20	527.6
أيار	14,642,798	9,441,064	2,372	21	525.4
حزيران	10,320,804	5,709,826	1,667	17	519.8
تموز	22,180,717	15,275,562	2,875	23	529.4
آب	7,620,816	4,291,420	1,750	16	523.6
أيلول	20,139,120	11,403,720	2,259	22	517.7
تشرين الأول	10,712,596	4,876,096	1,858	23	519.5
تشرين الثاني	48,195,773	13,263,669	2,140	20	521.5
كانون الأول	14,540,393	6,985,641	2,043	22	526.0

*يشمل النشاط الإجمالي الصفقات المنفذة خارج القاعة.

ج. حجم التداول في بورصة فلسطين خلال العام 2019

فيما يلي أحجام التداول للعام 2019 موزعة حسب القطاعات الرئيسية:

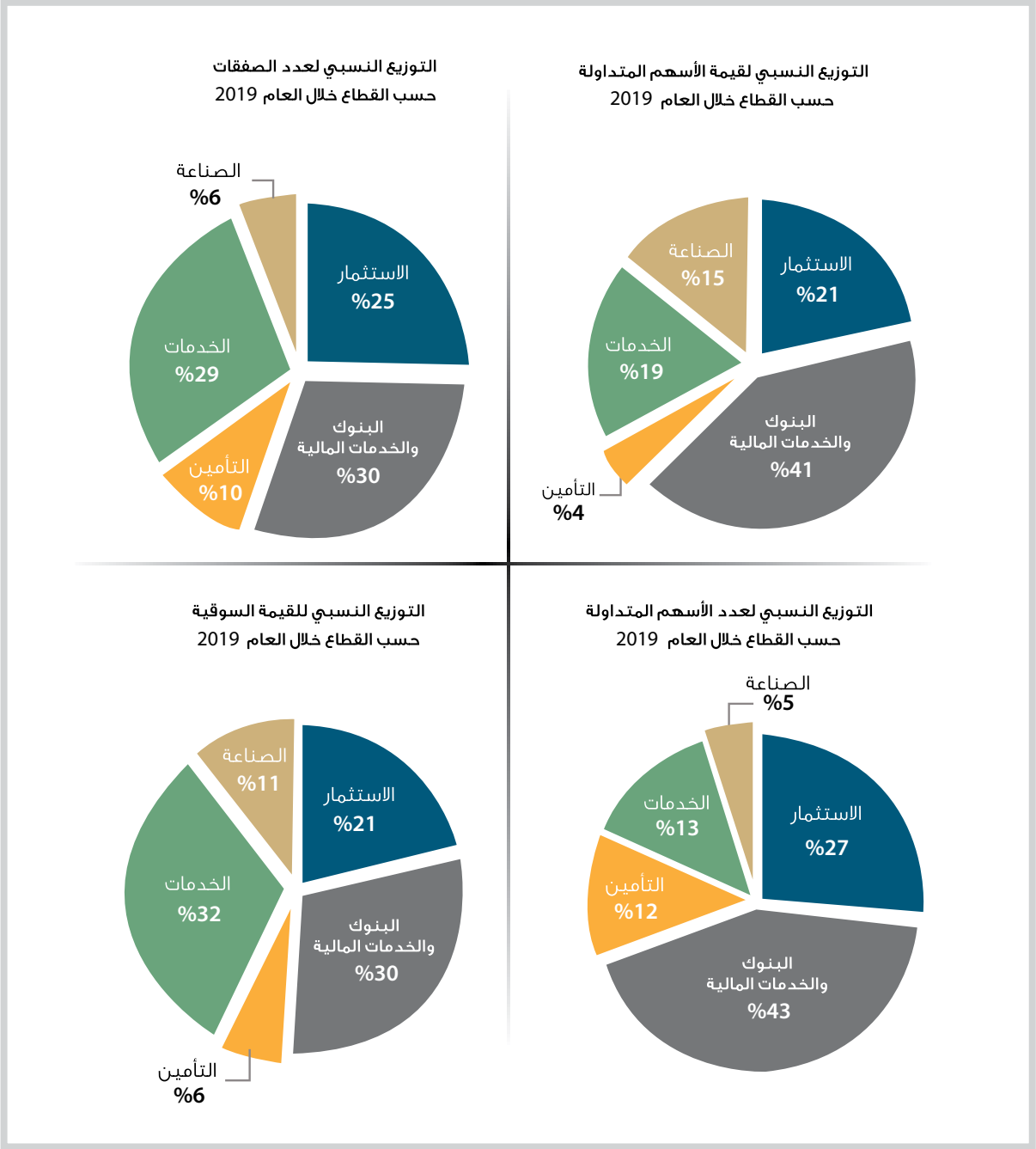

د. حجم نشاط القطاعات في بورصة فلسطين خلال العام 2019*

قطاع التأمين

الشركة	الرمز	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الصفقات
المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	15,702,415	6,756,156	2,336
العالمية المتحدة للتأمين	GUI	219,105	528,946	142
المشرق للتأمين	MIC	598,483	1,449,529	64
التأمين الوطنية	NIC	479,316	1,785,605	154
فلسطين للتأمين	PICO	100,350	397,358	4
التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	72,993	171,987	77
ترست العالمية للتأمين	TRUST	280,659	931,283	88
المجموع		**17,453,321**	**12,020,865**	**2,865**

قطاع الصناعة

الشركة	الرمز	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الصفقات
العربية لصناعة الدهانات	APC	6,361	55,133	14
دواجن فلسطين	AZIZA	340,843	1,394,626	16
بيت جالا لصناعة الأدوية	BJP	37,219	126,648	12
بيرزيت للأدوية	BPC	915,589	4,698,359	317
مصنع الشرق للإلكترود	ELECTRODE	4,685	13,216	3
مطاحن القمح الذهبي	GMC	2,217,494	2,369,160	129
سجاير القدس	JCC	698,320	854,553	453
القدس للمستحضرات الطبية	JPH	640,050	1,849,716	334
فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	630	2,211	3
الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	NAPCO	312,903	403,527	184
الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	84,176	76,539	113
دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE	298,196	1,061,423	55

مصانع الزيوت النباتية	VOIC	1,395,235	26,551,815	71
المجموع		**6,951,701**	**39,456,926**	**1,704**

قطاع الخدمات

الشركة	الرمز	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الصفقات
أبراج الوطنية	ABRAJ	16,297	21,378	36
المؤسسة العربيـة للفنـادق	AHC	157,599	117,928	5
المؤسسة العقارية العربية**	ARE	-	-	-
جلوبال كوم للاتصالات**	GCOM	-	-	-
مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	361,998	766,174	25
موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	OOREDOO	9,778,659	8,754,270	2,598
بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	3,614	2,222	4
الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	5,981,049	35,465,212	4,039
الفلسطينية للكهرباء	PEC	2,176,330	3,083,419	1,649
مصايف رام الله	RSR	586,891	2,406,128	49
الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	45,732	15,677	116
المجموع		**19,108,169**	**50,632,408**	**8,521**

قطاع البنوك والخدمات المالية

الشركة	الرمز	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الصفقات
البنك الإسلامي العربي	AIB	939,042	1,555,943	580
بنك فلسطين	BOP	21,257,487	45,041,298	3,352
البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	7,250,159	13,843,220	1,606
بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	3,769,472	4,292,340	662
سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	200	980	2
بنك القدس	QUDS	15,793,610	27,874,933	1,909
البنك الوطني	TNB	12,128,474	20,660,211	670
المجموع		**61,138,444**	**113,268,925**	**8,781**

قطاع الاستثمار

الشركة	الرمز	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الصفقات
العربية الفلسطينية للاستثمار (أيبك)	APIC	9,266,924	22,106,192	1,711
العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	410,264	297,970	53
المستثمرون العرب	ARAB	3,433	4,107	2
القدس للاستثمارات العقارية	JREI	1,345,062	365,485	23
فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	14,926,698	19,366,423	3,618
الفلسطينية للاستثمار والإنماء	PID	370,823	868,133	63
فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	175,396	593,947	60
فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	3,470,467	1,937,799	788
سند للموارد الإنشائية	SANAD	5,159,436	10,858,597	152
الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	3,047,581	2,127,986	935
المجموع		**38,176,084**	**58,526,639**	**7,405**

* تشمل قيم الأسهم المتداولة الصفقات المنفذة خارج القاعة.

** سهم الشركة موقوف عن التداول.

هـ. الأسهم النشطة خلال العام 2019

يبين الجدول التالي أسماء الشركات المدرجة الأعلى من حيث قيمة التداول خلال العام 2019:

الشركة	الرمز	قيمة الأسهم المتداولة ($)	عدد الأسهم المتداولة	عدد الصفقات
بنك فلسطين	BOP	45,041,298	21,257,487	3,352
الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	35,465,212	5,981,049	4,039
بنك القدس	QUDS	27,874,933	15,793,610	1,909
مصانع الزيوت النباتية	VOIC	26,551,815	1,395,235	71
العربية الفلسطينية للاستثمار (أيبك)	APIC	22,106,192	9,266,924	1,711
البنك الوطني	TNB	20,660,211	12,128,474	670
فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	19,366,423	14,926,698	3,618
البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	13,843,220	7,250,159	1,606
سند للموارد الإنشائية	SANAD	10,858,597	5,159,436	152
موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	OOREDOO	8,754,270	9,778,659	2,598

و. النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

مع نهاية العام 2019، لم يحدث أي تغيير على عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغة (48) شركة.

ويبين الجدول التالي النتائج المالية للشركات خلال العام 2019، وذلك استناداً إلى البيانات المالية الختامية المقدمة من الشركات إلى هيئة سوق رأس المال:

نتائج أعمال الشركات المدرجة للعام 2019*

القطاع	الشركة	رمز التداول	العملة	صافي الربح (الخسائر)
البنوك والخدمات المالية	البنك الإسلامي العربي	AIB	دولار	9,010,282
	بنك فلسطين	BOP	دولار	38,936,722
	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	دولار	14,524,068
	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	دولار	4,521,105
	بنك القدس	QUDS	دولار	11,223,643
	البنك الوطني	TNB	دولار	18,122,438
	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	دولار	596,281
الصناعة	العربية لصناعة الدهانات	APC	دينار	849,284
	دواجن فلسطين	AZIZA	دينار	3,941,532
	بيرزيت للأدوية	BPC	دولار	9,518,841
	مصنع الشرق للإلكترود	ELECTRODE	دينار	7,183
	سجاير القدس	JCC	دينار	144,294
	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	دولار	5,012,972
	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	دينار	(63,398)
	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	NAPCO	دينار	446,625
	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	دولار	285,234
	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	دينار	6,700,417
	دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE	دولار	1,674,817
	مطاحن القمح الذهبي	GMC	دينار	815,181
	بيت جالا لصناعة الأدوية	BJP	دينار	1,373,189

التأمين	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	دولار	746,101
	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	دولار	1,565,685
	المشرق للتأمين	MIC	دولار	1,558,955
	التأمين الوطنية	NIC	دولار	7,168,738
	فلسطين للتأمين**	PICO	دولار	--
	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	دولار	2,101,613
	ترست العالمية للتأمين	TRUST	دولار	4,005,292
الاستثمار	العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	دولار	632,460
	المستثمرون العرب	ARAB	دينار	62,657
	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	دولار	(281,582)
	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	دولار	25,132,000
	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	PID	دينار	(276,106)
	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	دينار	6,141,999
	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	دينار	(4,594,882)
	سند للموارد الإنشائية	SANAD	دولار	(966,239)
	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	دولار	861,497
	العربية الفلسطينية للاستثمار "أيبك"	APIC	دولار	22,331,295
الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	دولار	1,461,776
	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	دينار	(1,252,342)
	المؤسسة العقارية العربية***	ARE	دينار	--
	جلوبال كوم للاتصالات***	GCOM	دولار	--
	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	دينار	474,935
	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات**	PALAQAR	دينار	--
	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	دينار	63,967,000
	الفلسطينية للكهرباء	PEC	دولار	12,450,448
	مصايف رام الله	RSR	دينار	309,890
	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	دولار	257,175
	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	OOREDOO	دولار	1,123,117

* من واقع البيانات المالية الختامية المدققة.

** لم تصدر البيانات المالية الختامية المدققة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

*** سهم الشركة موقوف عن التداول.

قطاع التأمين

البيئة القانونية والتنظيمية

حدد قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، وقانون التأمين رقم (20) للعام 2005، مهام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وصلاحياتها بصفتها الجهة المخولة بالرقابة والإشراف على قطاع التأمين، وأن تضع سياسات مفصلة تهدف إلى تطوير قطاع التأمين وتنميته، وأن تعد الأنظمة والتعليمات والقرارات والأوامر اللازمة لتحقيق غاياتها، بهدف توفير المناخ الملائم لنمو صناعة التأمين وتقدمها، بما يعود بالنفع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في فلسطين، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

وتتولى الإدارة العامة للتأمين في الهيئة، الإشراف والرقابة على أعمال التأمين، والعمل على تطوير هذا القطاع، ومتابعة التقيد بالأنظمة والتعليمات والقرارات، واتّخاذ الإجراءات الضرورية لضمان ذلك.

وقد حقق قطاع التأمين نمواً خلال العام 2019 عن سابقه بلغت نسبته حوالي 8.3%، وشهد نمواً ملحوظاً مقارنة مع السنوات العشر الماضية؛ أي منذ نهاية العام 2009 وحتى نهاية العام 2019، بمعدل نمو بلغ 19% سنوياً، حيث ازدادت المحفظة التأمينية من مئة وأربعة ملايين دولار، إلى ثلاثمئة وثلاثة ملايين دولار (104.3 – 302.5 مليون دولار أمريكي) خلال هذه الفترة.

نسبة التغير في مكونات المحفظة التأمينية للأعوام 2009- 2019

مكونات المحفظة التأمينية	2009	2019	نسبة التغير (%)
مجموع أقساط تأمين المركبات	60,551,846	204,246,742	237.3
مجموع أقساط التأمين الصحي	16,816,966	35,119,320	108.8
مجموع أقساط تأمين الحريق	6,822,880	14,288,928	109.4
مجموع أقساط التأمين البحري	1,094,914	1,885,616	72.2
مجموع أقساط تأمين الحياة	2,931,514	6,278,096	114.2
مجموع أقساط تأمين العمال	---	24,851,968	--
مجموع أقساط التأمين الهندسي	---	6,074,106	--
مجموع أقساط تأمين المسؤولية المدنية	---	4,387,383	--

مجموع أقساط التأمينات العامة الأخرى	---	5,376,909	--
مجموع أقساط التأمينات العامة*	16,086,274	--	--
مجموع أقساط التأمين	104,304,394	302,509,068	190

* ابتداء من بيانات العام 2011، تم تفصيل بند التأمينات العامة إلى (تأمينات عمال، مسؤولية، هندسي، عامة أخرى).

التطورات خلال العام 2019

شهد العام 2019 العديد من التطورات التي تمت على قطاع التأمين، حيث تم إطلاق برنامج الشهادات المهنية لقطاع التأمين وإطار الكفاءات الخاص به، من خلال التعاون مع كل من معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية (BIBF)، والمعهد القانوني البريطاني (CII)، وجمعية إدارة التأمين على الحياة (LOMA)، ذلك استناداً إلى توجيهات وقرارات مجلس إدارة الهيئة بأهمية تعزيز وتطوير القدرات الفنية لقطاع التأمين الفلسطيني وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

ويهدف هذا البرنامج، بشكل رئيسي، إلى تطوير قطاع التأمين في فلسطين والنهوض به، من خلال زيادة ورفع قدرات العاملين فيه فنياً استناداً إلى شهادات مهنية متخصصة صادرة عن مؤسسات مرموقة ذات اختصاص، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية في صناعة التأمين، حيث سيستخدم إطار الكفاءات لشهادات التأمين كمتطلب مسبق لمنح التراخيص للمهن التأمينية ذات العلاقة، وبعض الوظائف الفنية والإدارية في شركات التأمين.

وقد تم بناء وتطوير برنامج الشهادات المهنية الخاصة بقطاع التأمين ليستهدف فئات عديدة، وعلى مستويات عدة. فهو بالأساس يستهدف المستوى الأول للعاملين في شركات التأمين وممتهني المهن التأمينية المرخصين من قبل هيئة سوق رأس المال، حيث ستكون مجموعة من الشهادات التي يحتويها البرنامج، متطلباً أساسياً للحصول على الترخيص المهني من قبل هيئة سوق رأس المال لمجموعة من المهن التأمينية والمساندة لصناعة التأمين، وذلك من خلال إطار الكفاءات الذي اعتمدته الهيئة. وعلى المستوى الثاني، يمثل البرنامج فرصة للعديد من الفئات المستهدفة مثل الخريجين الجدد، ومديري إدارة المخاطر والقانونيين والمديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين الراغبين في تعزيز قدراتهم في مجالات صناعة التأمين المختلفة.

وتم خلال العام 2019 الانتهاء من إعداد دراسة إكتوارية بناء على تكليف الهيئة من قبل مجلس الوزراء الموقر، وذلك بهدف تحديد تسعيرة ملائمة ومنطقية لأقساط تأمين الدراجات النارية وفقاً لقانون التأمين وتشريعاته الثانوية. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة، تم رفع مشروع تعديل نظام مستوى الأسعار أو التعرفة الخاصة بتأمين المركبات وتأمين العمل (تعديل التعرفة الخاصة بتأمين الدراجات النارية) إلى مجلس الوزراء، لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، والمتوقع إقراره خلال العام 2020.

وعلى صعيد آخر، تم خلال العام 2019، إطلاق حملة توعوية تستهدف قطاع التأمين في فلسطين تحت اسم «التأمين حماية وأمان»؛ وهي حملة توعوية شاملة خاصة بقطاع التأمين الفلسطيني، وذلك انسجاماً مع استراتيجية الهيئة بالنهوض بقطاع التأمين الفلسطيني، وعملاً بتوجيهات مجلس الإدارة المباشرة بضرورة تعزيز الثقة ما بين المواطنين ومزودي الخدمات التأمينية في فلسطين، التي امتدت على مدار سبعة شهور، وشملت المحافظات كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهدفت، بشكل أساسي، إلى تعزيز الوعي والمعرفة لدى

المواطن الفلسطيني بأهمية التأمين، والمنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع التأمين الفلسطيني، وتعريف المواطنين بآلية استخدامها والاستفادة منها بالطريقة المثلى، والأهم من ذلك حماية حقوق المواطنين والمتعاملين مع قطاع التأمين، من خلال تعزيز الوعي والمعرفة التأمينية لديهم وتعريفهم بدور الهيئة الرقابي على قطاع التأمين الفلسطيني.

كذلك تم، خلال العام 2019، ربط جميع شركات التأمين بنظام الاستعلام الائتماني الموحد مع سلطة النقد الفلسطينية، ويأتي ذلك تتويجاً للجهود التي بذلت في حث الشركات على الانضمام إلى نظام الاستعلام الائتماني الموحد الصادر عن سلطة النقد، والاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النظام لشركات التأمين، الأمر الذي يسهم في تعزيز استقرارها وسلامة استدامتها المالية وتعزيز نسب السيولة لديها، وتمتين قدرة شركات التأمين على مواجهة وإدارة الأخطار الائتمانية المرتبطة بعملها، ما ينعكس إيجاباً على الوفاء بالتزاماتها التأمينية.

وفي إطار سعي الهيئة إلى تطوير البنية التحتية للعمليات الفنية وأتمتتها، وبخاصة فيما يتعلق بالحوادث المرورية، عملت الهيئة على تنظيم زيارة استطلاعية لسوق التأمين الأردني بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية المرورية في فلسطين؛ مثل الإدارة العامة لشرطة المرور، وسلطة الترخيص في وزارة النقل والمواصلات، ونيابة مكافحة الجرائم المرورية، إضافة إلى شركات التأمين، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وذلك بهدف الاطلاع على التجربة الأردنية في إصدار مخططات الحوادث المرورية إلكترونياً (E Kroka)، الأمر الذي مكّن شركات التأمين الأردنية من الاطلاع على جميع الحوادث المسجلة لديها بشكل فوري (On–Line)، وذلك لحظة تسجيل الحادث من قبل مديرية الأمن العام، الأمر الذي هدف إلى التعرف على التجربة الأردنية في هذا السياق، ودراسة إمكانية تطبيقها في فلسطين.

وعلى صعيد ضبط سوق التأمين، نفذت دائرة انضباط السوق خلال العام 2019 مهام الرقابة الميدانية استنادا إلى منهجية الرقابة المبنية على المخاطر، وامتدت لتشمل مناطق جغرافية أوسع، كما غطت العديد من المواضيع والملفات ذات العلاقة مثل الحد الأدنى لتعرفة تأمين المركبات والعمال، وإصدار وثائق تأمين المركبات والعمال وفق الوثيقة الموحدة للمركبات والعمال، وفحص ادّعاءات التعويض على شركات التأمين، والعديد من المهام الرقابية الأخرى.

وقد تم تنفيذ 201 مهمة رقابة على انضباط السوق، شملت المقرات الرئيسية لشركات التأمين، وفروعها، ووكلاءها، ووسطاءها. وتم اتّخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الجهات التي تبين ارتكابها مخالفات، حيث شملت هذه الإجراءات فرض 30 عقوبة مالية بقيمة 31,100$ دولار أميركي، وفرض 17 عقوبة إنذار، وفرض 4 عقوبات إغلاق مكتب لوكلاء تأمين لمدة شهر.

وقد تبنت الهيئة إجراءات واضحة لمتابعة الشكاوى الواردة إلى الإدارة العامة للتأمين خلال العام 2019، التي بلغ عددها 56 شكوى، تمت معالجة وإقفال عدد 51 شكوى، وعدد 2 من الشكاوى منظورة أمام القضاء، وعدد 3 من الشكاوى غير مكتملة المستندات من قبل مقدميها، وبالتالي لم يتم إقفالها.

نسب انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

لا تزال مساهمة التأمين الى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت مع نهاية العام 2019 1.9%، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الخمسة الماضية، اذ تشير هذه النسبة «نسبة الاختراق التأمينية» الى اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، اما من حيث الكثافة التأمينية والتي تشير الى حصة الفرد من اجمالي المحفظة التأمينية (اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي عدد السكان) شهدت نمواً عبر السنوات الخمسة الماضية لتصل مع نهاية العام 2019 الى 60 دولار أمريكي.

فيما يلي جدول يبين نسب الاختراق والكثافة التأمينية للأعوام 2015 – 2019*

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2015	%1.3	37.1
2016	%1.4	44.1
2017	%1.6	53.4
2018	%1.7	56.8
2019	%1.9	60

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كما تم استخدام عدد السكان استناداً إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني «نتائج التعداد العام للسكان والمساكن»، سنوات عدة.

الخدمات المقدمة للقطاع

منح ورفض وتجديد إجازات مزاولة شركات تأمين ووكلاء وممتهني المهن التأمينية:

تم تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية، حيث تم ترخيص 61 من أصحاب المهن التأمينية، ووسيط تأمين عدد 6، ووكيل/منتج تأمين عدد 49، وتأمين مصرفي عدد 1، واعتماد موظفين لممارسة أعمال التأمين المصرفي عدد 2، وخبير معاينة لتقدير الأضرار عدد 1، وإدارة نفقات طبية وخدمات تأمينية عدد 1، ومحقق تأمين عدد 1.

في المقابل، تم إلغاء إجازات لمهن تأمينية حسب التعليمات النافذة بهذا الخصوص، حيث تم إلغاء إجازات وكلاء / منتجي تأمين عدد 22، وإلغاء إجازة محقق تأمين عدد 1.

كما قامت الهيئة بتجديد إجازات المزاولة لشركات التأمين في العام 2019 حسب التفصيل التالي:

رقم الرخصة	الشركة	فرع التأمين الذي تم تجديد إجازته
2	شركة المشرق للتأمين	التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري
3	شركة فلسطين للتأمين	التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري

4	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	تأمين الحياة
5	شركة التأمين الوطنية	تأمين الحياة
		التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري
7	شركة ترست العالمية للتأمين	تأمين الحياة
		التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري
8	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري
9	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	تأمين إقراض الرهن العقاري
10	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	تأمين الحياة
		التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري

11	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	تأمين الحياة
		التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري

12	شركة تمكين للتأمين	تأمين الحياة
		التأمين الصحي
		تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية
		تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات
		التأمين البحري

ويوضح الجدول التالي أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة كما في نهاية العام 2019:

البيان	العدد
وكلاء التأمين	267
منتجو التأمين	30
وكالات (هيئة)	3
وسطاء التأمين	17
وسطاء إعادة التأمين	1
الخبراء الاكتواريون	3
المصارف المعتمدة لممارسة أعمال التأمين المصرفي	3
خبراء المعاينة لتقدير الأضرار	12
شركات إدارة النفقات الطبية والخدمات التأمينية	6
محققو التأمين	64

المكونات الرئيسية لقطاع التأمين

- الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال.
- شركات التأمين العاملة في فلسطين والمجازة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.
- الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.
- وكلاء التأمين.
- أصحاب المهن التأمينية المساندة.

أهم البيانات التشغيلية والمالية لقطاع التأمين للعام 2019 [1]

أ. بعض المؤشرات المالية والأداء التشغيلي لقطاع التأمين 2018- 2019

(العملة: الدولار الأمريكي)

	البيان	2018	2019
معلومات عامة	عدد شركات التأمين	10	10
	عدد فروع ومكاتب شركات التأمين	151	160
	عدد الموظفين في شركات التأمين	1,401	1,532
	عدد وكلاء ومنتجي شركات التأمين	271	300
نتائج أعمال قطاع التأمين	مجموع أقساط تأمين المركبات	184,407,507	204,246,742
	مجموع أقساط تأمين العمال	23,565,137	24,851,968
	مجموع أقساط التأمين الصحي	34,586,219	35,119,320
	مجموع أقساط تأمين الحريق	13,824,848	14,288,928
	مجموع أقساط التأمين البحري	1,796,569	1,885,616
	مجموع أقساط التأمين الهندسي	5,958,361	6,074,106
	مجموع أقساط تأمين المسؤولية المدنية	4,308,065	4,387,383
	مجموع أقساط التأمينات العامة الأخرى	4,601,928	5,376,909
	مجموع أقساط تأمين الحياة	6,321,964	6,278,096
	إجمالي أقساط التأمين	279,370,598	302,509,068
	إجمالي التعويضات المدفوعة	166,307,996	182,660,629
	صافي التعويضات المتكبدة	158,971,394	173,974,813
	المصاريف الإدارية والعمومية*	54,597,762	58,180,291
	صافي الربح بعد الضريبة	15,442,849	16,904,603
	صافي ربح أعمال التأمين الفنية	21,105,525	15,818,670

1 البيانات المالية لشركة فلسطين للتأمين لم تحصل على موافقة الهيئة على النشر لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير، وقد يحدث تغيير جوهري في بنود مطلوبات عقود التأمين والمخصصات الفنية وربح الفترة والأرباح المدورة وما يتبعه من اية إنعكاسات في اية بنود اخرى.

ملخص موجودات ومطلوبات قطاع التأمين

إجمالي الموجودات المتداولة	324,386,554	365,483,873
إجمالي الموجودات غير المتداولة	217,044,830	238,841,053
إجمالي الاستثمارات	249,330,540	259,946,368
إجمالي الذمم المدينة	84,907,919	98,412,093
صافي الذمم المدينة	68,995,745	78,490,144
ذمم دائنة	24,924,604	33,166,874
إجمالي الموجودات	541,431,384	604,324,926
إجمالي موجودات عقود التأمين	48,830,985	54,736,605
مجموع المطلوبات غير المتداولة	17,695,482	26,583,350
مجموع المطلوبات المتداولة	337,483,380	388,263,368
إجمالي مطلوبات عقود التأمين	261,035,374	291,765,798
رأس المال المدفوع	90,000,000	94,460,000
الاحتياطي الإجباري	17,132,051	18,507,585
الاحتياطي الاختياري	10,441,574	11,243,731
التغير في القيمة العادلة للموجودات	21,802,824	15,684,873
الأرباح (الخسائر) المدورة	41,863,492	41,500,195
مجموع حقوق الملكية	**186,252,522**	**189,478,208**

* المصاريف الإدارية العمومية هي مجموع المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة وغير الموزعة.

ب. التركز في القطاع

ما يزال التأمين الصحي وتأمين المركبات يستحوذان على النسبة الأكبر من قطاع التأمين، وذلك مع نهاية العام 2019، حيثُ شكّلا معاً ما نسبته 79.1% من الحصة السوقية في القطاع، في حين حافظت مختلف أنواع المنتجات التأمينية على حصص مستقرة نسبياً خلال السنوات الخمسة الماضية. ومن ناحية أخرى، يلاحظ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاثة من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 52% من اجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني وذلك في نهاية العام 2019.

ويوضح الشكل التالي توزيع إجمالي محفظة التأمين البالغة 302.5 مليون دولار أمريكي وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في 2019/12/31:

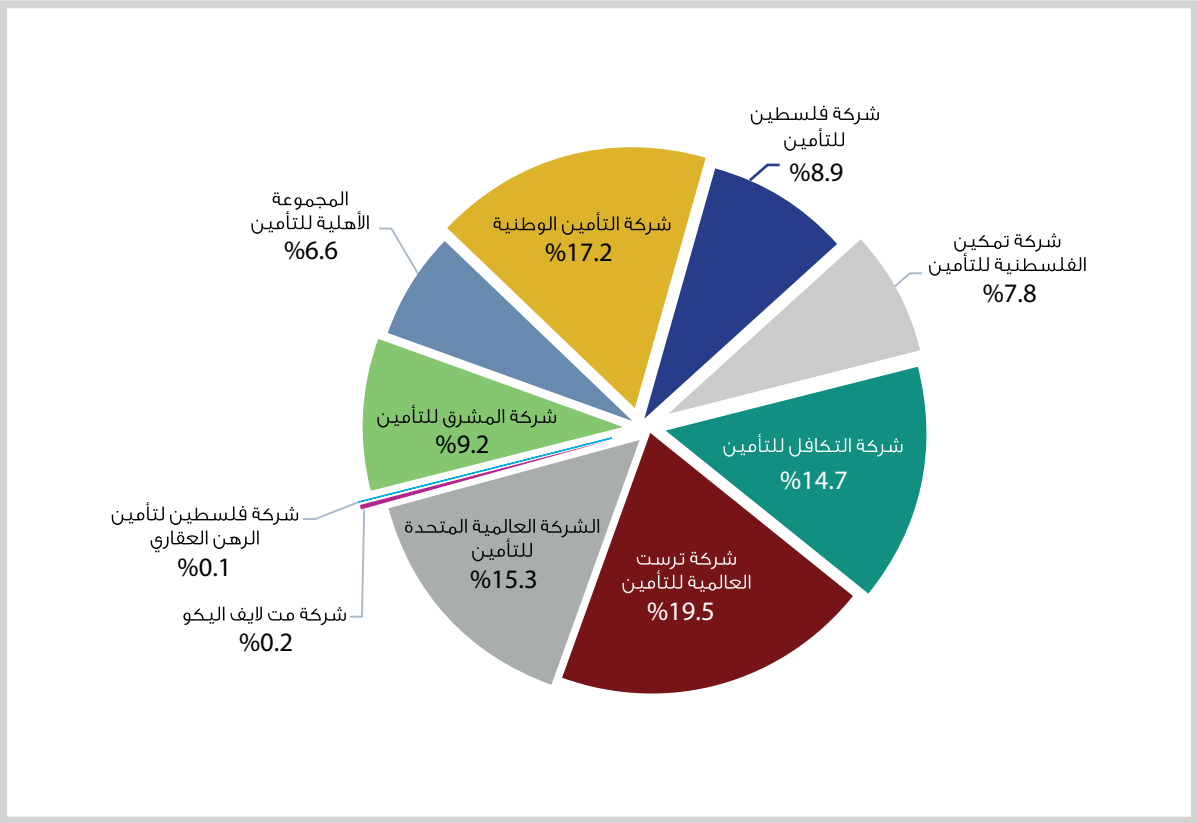

فيما يبين الشكل التالي توزيع إجمالي محفظة التأمين البالغة 302.5 مليون دولار أمريكي حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في 2019/12/31:

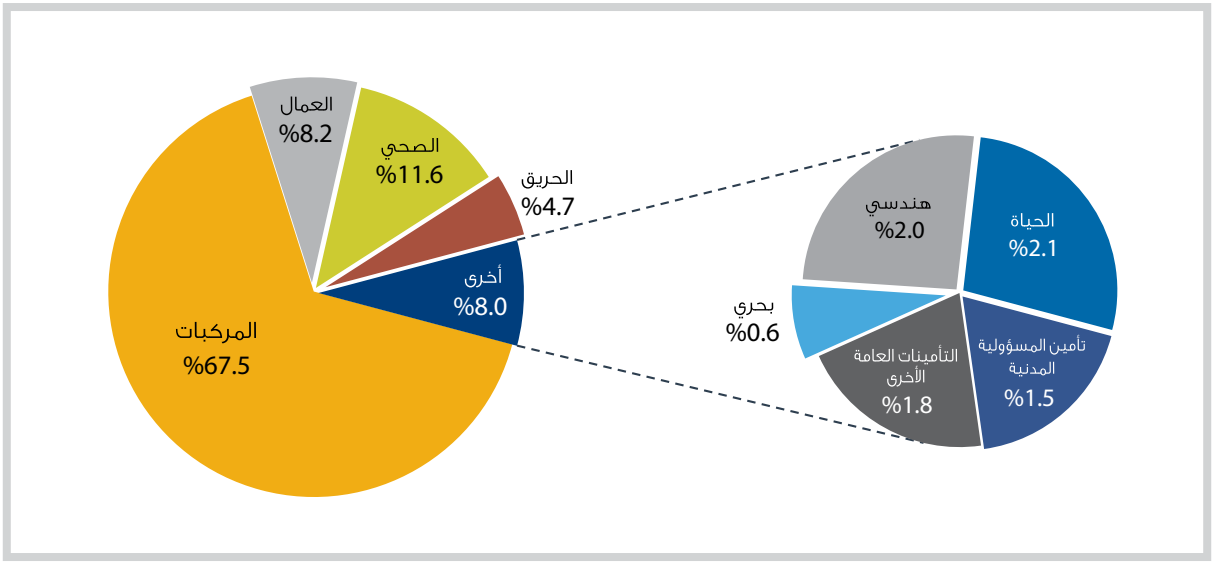

ج. الميزانية العمومية المجمعة كما هي في 2019/12/31

(العملة: الدولار الأمريكي)

البيان	المجموع	
	2018	2019
الموجودات غير المتداولة		
عقارات وآلات ومعدات بالصافي	47,212,102	52,432,877
استثمارات عقارية	82,101,869	93,159,913
مساهمات في شركات حليفة	21,538,073	21,154,765
قروض لجهات ذات علاقة	2,614,291	343,200
استثمارات مالية متوفرة للبيع	32,387,724	31,348,449
استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	16,267,922	20,344,667
شيكات برسم التحصيل تستحق بعد ١٢ شهراً	2,420,437	4,430,825
ودائع مقيدة السحب مربوطة لأمر	1,265,000	3,196,552
موجودات ضريبة مؤجلة	5,072,137	6,447,977
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	6,165,275	5,981,828
مجموع الموجودات غير المتداولة	**217,044,830**	**238,841,053**
الموجودات المتداولة		
استثمارات مالية للمتاجرة	11,585,701	8,270,319
موجودات عقود التأمين، أخطار سارية مركبات	2,513,650	3,705,774
موجودات عقود التأمين، أخطار سارية تأمينات عامة	6,769,893	6,590,598
موجودات عقود التأمين، ادّعاءات مبلغ عنها مركبات	23,442,701	26,244,531
موجودات عقود التأمين، ادّعاءات مبلغ عنها تأمينات عامة	16,046,216	17,510,062
موجودات عقود التأمين على الحياة	58,525	685,640
مجموع موجودات عقود التأمين	48,830,985	54,736,605
ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين	6,325,466	7,256,219
الذمم المدينة	84,907,919	98,412,093
(مخصص ذمم مدينة)	(15,912,174)	(19,921,949)
ذمم مدينة بالصافي	68,995,745	78,490,144
أرصدة مدينة أخرى	18,034,953	20,692,599

شيكات برسم التحصيل تستحق خلال سنة	68,703,838	96,663,878
ودائع بنكية	73,818,568	74,959,951
النقد في البنوك والصناديق	26,505,181	23,227,433
استثمارات عقارية متداولة	1,586,117	1,186,725
مجموع الموجودات المتداولة	**324,386,554**	**365,483,873**
مجموع الموجودات	**541,431,384**	**604,324,926**
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	90,000,000	94,460,000
احتياطي إجباري	17,132,051	18,507,585
احتياطي اختياري	10,441,574	11,243,731
علاوة (خصم) الإصدار	655,390	655,390
التغير المتراكم في القيمة العادلة	21,802,824	15,684,873
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	(1,842,138)	(13,340)
أرباح (خسائر) مجمعة	41,863,492	41,500,195
حقوق جهات غير مسيطرة	6,917,381	7,456,110
أسهم خزينة	(174,465)	(174,465)
حساب المركز الرئيسي	(543,587)	158,129
مجموع حقوق الملكية	**186,252,522**	**189,478,208**
فائض مشتركي صندوق التكافل	**0**	**0**
المطلوبات غير المتداولة		
مخصص نهاية خدمة ومنافع الموظفين	14,468,951	16,204,880
قروض طويلة الأجل	921,902	2,472,948
مطلوبات ضريبية طويلة الأجل	2,304,629	4,224,762
ذمم دائنة طويلة الأجل	0	3,680,760
مجموع المطلوبات غير المتداولة	**17,695,482**	**26,583,350**
المطلوبات المتداولة		
مطلوبات عقود التأمين		
احتياطي أخطار سارية، مركبات	58,546,703	69,909,430

احتياطي أخطار سارية، تأمينات عامة	22,567,881	25,493,490
الاحتياطي الحسابي، تأمينات الحياة	8,583,591	7,940,844
المجموع	89,698,175	103,343,764
احتياطي ادّعاءات تحت التسوية مبلغ عنها، إلزامي مركبات	67,612,829	79,236,160
احتياطي ادّعاءات تحت التسوية مبلغ عنها، مادي مركبات	44,700,503	44,990,524
احتياطي ادّعاءات مبلغ عنها، تأمينات عامة	48,715,309	55,663,913
احتياطي ادّعاءات غير مبلغ عنها	9,857,951	6,876,992
احتياطي ادّعاءات، تأمينات الحياة	450,607	1,654,445
المجموع	171,337,199	188,422,034
مجموع المطلوبات المتداولة (عقود تأمين)	261,035,374	291,765,798
الذمم الدائنة	24,924,604	33,166,874
ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين	11,708,285	12,539,045
مصاريف مستحقة	3,649,282	104,058
مخصصات أخرى	9,626,298	13,569,407
أرصدة دائنة أخرى	11,173,851	17,205,015
قروض قصيرة الأجل	937,814	1,319,811
بنوك دائنة	5,196,835	9,626,229
شيكات آجلة الدفع	9,231,037	8,967,131
مجموع المطلوبات المتداولة	**337,483,380**	**388,263,368**
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**541,431,384**	**604,324,926**

د. قائمة الدخل المجمعة لقطاع التأمين للسنة المنتهية في 2019/12/31

(العملة: الدولار الأمريكي)

البيان	المجموع	
	2018	2019
أقساط التأمين المكتتبة	279,370,598	302,509,068
(حصة المعيدين من الأقساط المكتتبة)	(31,898,507)	(33,871,941)
صافي الأقساط المكتتبة	247,472,091	268,637,127
± التغير في احتياطي الأخطار السارية/ احتياطي حسابي حياة	(7,124,337)	(10,145,064)

± حصة المعيدين من التغير في الأخطار السارية/ احتياطي حسابي حياة	(6,772)	1,287,652
صافي الأقساط المكتسبة	240,340,982	259,779,715
دخل الاستثمار من أعمال التأمين	225,547	164,728
عمولة إعادة التأمين	3,705,483	3,757,073
(العمولات المدفوعة)	(16,881,996)	(19,926,942)
إيرادات أخرى من أعمال التأمين	0	0
صافي الإيرادات من أعمال التأمين	227,390,016	243,774,574
(التعويضات المدفوعة)	(166,307,996)	(182,660,629)
(أقساط مدفوعة لتغطية فائض الخسارة)	0	0
حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة	16,063,764	17,377,888
± التغير في احتياطي الادّعاءات تحت التسوية وغير المبلغ عنها	(10,545,314)	(9,316,824)
± حصة المعيدين من التغير في احتياطي الادّعاءات تحت التسوية وغير المبلغ عنها	1,818,152	624,752
صافي التعويضات المتكبدة	(158,971,394)	(173,974,813)
(خسائر) أرباح فروقات عملة ناتجة عن ترجمة الاحتياطيات الفنية للدولار	0	0
(المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة)	(36,826,357)	(37,004,101)
(مصاريف أتعاب الوكالة والمضاربة)*	(10,486,740)	(16,976,990)
(مجموع مصاريف أعمال التأمين)	(206,284,491)	(227,955,904)
صافي ربح أعمال التأمين الفنية	21,105,525	15,818,670
إيرادات (استثمار، إيجار، فوائد ... الخ).	21,519,951	30,018,258
± فروقات عملة	(1,595,424)	762,817
مخصص الزيادة (الانخفاض) في القيمة العادلة للاستثمارات	3,037,435	1,452,377
(مصاريف إدارية غير موزعة)	(17,771,405)	(21,176,190)
(مخصص ديون مشكوك فيها)	(2,016,913)	(3,217,533)
(مصاريف أخرى)	(385,669)	(848,825)
المخصص (المحرر) مقابل قرض صندوق التكافل**	(67,983)	(29,431)

صافي ربح قبل الضريبة	23,825,517	22,780,143
(ضريبة الدخل والمضافة)	(8,382,668)	(5,875,540)
صافي الربح	**15,442,849**	**16,904,603**

* مصاريف أتعاب الوكالة المضاربة هي بدل أتعاب المساهمين في شركة التكافل عن الجهد المبذول في إدارة عمليات واستثمارات التكافل لمشتركي التكافل.

** المخصص مقابل قرض صندوق التكافل هو الرصيد المتبقي من إجمالي الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق خلال السنة بعد احتساب التعويضات المستحقة، وتسديد المطالبات المتكبدة والمصاريف، ورصد الاحتياطيات الفنية، واستيفاء الشركة لأجرها بصفتها وكيلاً عن المشتركين في إدارة عمليات التكافل.

هـ . توزيع استثمارات قطاع التأمين كما هي في 2019/12/31

(العملة: الدولار الأمريكي)

الاستثمارات	داخلي	خارجي
الأسهم	40,745,626	18,420,525
السندات	0	27,933,876
استثمارات عقارية	92,391,421	1,955,217
ودائع بنكية	78,156,503	0
أخرى	343,200	0
المجموع	**211,636,750**	**48,309,618**

و. احتياطيات التأمين الفنية كما هي في 2019/12/31

(العملة: الدولار الأمريكي)

احتياطيات التأمين الفنية	إجمالي المخصص	حصة معيد التأمين
احتياطي الأخطار السارية	95,402,920	10,296,372
الاحتياطي الحسابي	7,940,844	685,640
احتياطي ادّعاءات تحت التسوية	181,545,042	43,754,593
احتياطي ادّعاءات غير مبلغ عنها	6,876,992	0
المجموع	**291,765,798**	**54,736,605**

ز. صافي حقوق الملكية حسب الشركات العاملة في فلسطين كما هي في 2019/12/31

(العملة: الدولار الأمريكي)

الشركة	رأس المال المدفوع	حقوق الملكية*
المشرق للتأمين	5,200,000	9,391,983
المجموعة الأهلية للتأمين	13,500,000	23,839,738
التأمين الوطنية	15,000,000	40,508,891
فلسطين للتأمين	7,200,000	10,196,659
تمكين للتأمين	8,000,000	7,598,794
التكافل للتأمين	10,000,000	18,348,121
ترست العالمية للتأمين	15,000,000	43,387,050
العالمية المتحدة للتأمين	10,560,000	17,591,071
مت لايف أليكو	5,000,000	5,425,088
فلسطين لتأمين الرهن العقاري	5,000,000	5,734,703
المجموع	**94,460,000**	**182,022,098**

*حقوق الملكية تستثني حقوق جهات غير مسيطرة.

قطاع تمويل الرهن العقاري

البيئة القانونية والتنظيمية

في إطار سعيها إلى تطوير البيئة التشريعية الناظمة لقطاع تمويل الرهن العقاري، عملت الهيئة خلال العام 2019 على استكمال مراجعة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم (3) لسنة 2012، للتأكد من مواءمتها للتطورات الحاصلة في الواقع الفلسطيني وتغيرات السوق، ويأتي ذلك بالتزامن مع المتابعات الحثيثة من قبل الهيئة مع مجلس الوزراء، لإقرار مسودة قانون الرهن العقاري.

التطورات خلال العام 2019

لا تزال شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركة الوحيدة العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري، وتحديداً السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري)، وذلك نظراً لتوفر السيولة لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض أسعار الفوائد العالمية، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح منتجات الشركة أكثر كلفة على المصارف من توظيفها ودائعها في منح قروض تمويل الرهن العقاري، هذا إضافة إلى اتساع رقعة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات.

وبصفتها عضواً في الفريق الوطني للتنمية المستدامة الخاص، شاركت الهيئة بتنفيذ الهدف 11: «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»، من أجندة التنمية المستدامة 2015-2030، التي تشتمل في مجموعها على 17 هدفاً، وانطلاقاً من هدف الهيئة الاستراتيجي المتمثل في التشبيك والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة، بهدف تنظيم وتطوير قطاع تمويل الرهن العقاري– في الاجتماعات الدورية التي يعقدها الفريق الوطني، وبحضور ممثلين عن الهيئة، وتمت المساهمة، بشكل كبير، من قبل فريق الهيئة في صياغة مسودة التقرير الخاص بالهدف 11، وتقديم الملاحظات على المسودة النهائية للتقرير. كما كان للهيئة دور واضح ومهم في تقديم مقترحات وإضافات حول المؤشرات الخاصة بتنفيذ الغايات المرتبطة بالهدف 11.

وفيما يخص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، وبالتالي الحد من المخاطر التي تتعرض لها الجهات المقرضة، تسعى الهيئة إلى منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة، وعليه، تستمر الهيئة في الترتيب لعقد دورات التخمين العقاري والامتحانات للحصول على الترخيص. كما تقوم بمتابعة المخمنين العقاريين المرخصين من خلال الجولات التفتيشية للتأكد من التزامهم بالتعليمات.

ومن مبدأ حرص الهيئة على التنسيق والتعاون مع جميع الأطراف ذوي العلاقة بقطاع الإسكان، تم خلال العام اجتماع الإدارة التنفيذية بالهيئة مع سلطة الأراضي ممثلة بنائب رئيس سلطة الأراضي وعدد من المسؤولين، وتمت مناقشة الأمور المشتركة ما بين الهيئة وسلطة الأراضي بخصوص نشاط التخمين العقاري، واستعداد الهيئة الكامل للتعاون مع سلطة الأراضي لما فيه مصلحة القطاع وتنظيمه.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على قيام المخمنين العقاريين المرخصين بعملية التخمين وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وتطبيق التعليمات، تم اعتماد نموذج تقرير التخمين الموحد خلال العام 2019، وذلك بالتعاون مع جمعية البنوك في التحضير، حيث تم التأكد من توافق النموذج مع متطلبات تعليمات الهيئة بالخصوص، واحتياجات المصارف، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين

المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير المعد وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما استمر العمل مع سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع الهيئة، من خلال مجموعة مختارة من المخمنين العقاريين المرخصين، للإعداد والتحضير لاحتساب مؤشر أسعار المساكن، الذي سيكون بمثابة مؤشر استرشادي للمخمنين العقاريين عند تقدير قيمة العقار في منطقة معينة، وبالتالي، التخفيف من المخاطر المرتبطة بعملية التمويل وتحقيق الاستقرار في سوق تمويل الرهن العقاري.

أما على صعيد الأشخاص الممتهنين لنشاط التخمين العقاري، فقد شهد العام 2019 ترخيص مخمن عقاري واحد جديد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً، هذا إضافة إلى ثلاثة مخمنين متوقفين عن العمل مؤقتاً.

قطاع التأجير التمويلي

البيئة القانونية والتنظيمية

الإطار القانوني

تستمر الهيئة في الرقابة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي وفق المنظومة القانونية المنظمة لقطاع التأجير التمويلي بشكل يضمن التزام الشركات، ويعمل على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات كلٍّ من المستأجرين والمؤجرين، ويشجع عمل هذه الشركات ضمن بيئة منافسة عادلة.

لقد شهد العام 2019 تطورات مهمة حول قدرة بعض الشركات على تصويب أوضاعها وفق أحكام تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليها رقم (1) لسنة 2016، حيث لم تستطع بعض الشركات اجتياز فترة تصويب الأوضاع بنجاح، ما أدى إلى اتّخاذ إجراءات عقابية بحق هذه الشركات وإيقاف أعمالها استناداً لأحكام التعليمات.

وكجزء من الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق دولة فلسطين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد شهد العام 2019 العديد من الإجراءات الرقابية التي قامت بها الهيئة، وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص، من أجل زيادة فعالية الرقابة على الشركات فيما يخص مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، قامت الهيئة بعقد ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية بتاريخ 2019/9/4، لمسؤولي الاتصال في شركات التأجير التمويلي بخصوص مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمنت شرحاً مفصلاً لمفهوم ومخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) الخاصة بجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى نتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر، كما تم عرض آخر المستجدات الخاصة بعملية التقييم المتبادل التي ستخضع لها دولة فلسطين خلال العام 2020.

كما تم إرسال تعميم إلى الشركات العاملة في قطاع التأجير التمويلي من أجل رفع كفاءتها في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والطلب من الشركات بوجوب تعزيز إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل تعيين مسؤولي الاتصال وتدريبهم، واعتماد دليل سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال من قبل مجلس إدارة الجهة المالية، والاحتفاظ بالسجلات والمستندات، وإجراء عمليات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المتطلبات التقنية المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية ابتداء من الاستعلام وانتهاء برفع تقارير الاشتباه. كما قامت الهيئة، بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية بتنظيم دورة تدريبية متخصصة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (PAMLA) لقطاع التأجير التمويلي، من أجل تأهيل ضباط الاتصال لدى الشركات، الأمر الذي ساهم إيجاباً في رفع كفاءة هؤلاء الضباط، وساعد الشركات في عمل إجراءات وسياسات مكافحة عمليتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وستقوم الهيئة بإنفاذ أعمال الرقابة المستندة إلى المخاطر على الشركات، للتأكد من التزامها بأحكام التشريعات المنظمة لمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب مطلع العام 2020، من أجل منع استغلال قطاع التأجير التمويلي في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تم خلال العام 2019 عقد ورشة عمل موسعة على مدى يومين لموظفي وزارة النقل والمواصلات ودوائر السير من مختلف محافظات الوطن في مدينة أريحا، للتعريف بالتأجير التمويلي، وتوضيح الآلية المعمول بها لتسجيل المركبات المؤجرة تأجيراً تمويلياً، وهذه الورشة تمت انطلاقاً من حرص

الهيئة على توعية جميع العاملين في وزارة النقل والمواصلات، بما يخص التأجير التمويلي، والوصول إلى مستوى واحد من الفهم للإجراءات الواجب اتباعها بهذا الخصوص، في جميع دوائر السير بمختلف المحافظات.

وتم خلال شهر كانون الأول عقد يوم التأجير التمويلي في محافظات شمال الضفة، الذي نظم في مدينة نابلس، بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وغرفة تجارة وصناعة نابلس، وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وتحت رعاية معالي وزير الاقتصاد الوطني، واشتمل على لقاء مفتوح مع شركات التأجير التمويلي المرخصة، حيث قامت الشركات بعرض منتجاتها على أعضاء مجالس الإدارة للغرف التجارية، وأعضاء الهيئة العامة في غرف محافظات شمال الضفة، كما تم خلال هذا اليوم تقديم عروض للتعريف بالهيئة، ودورها الرقابي والإشرافي على القطاعات المالية غير المصرفية، وأهم المزايا التي يمكن أن تقدمها لهم هذه القطاعات، وبخاصة قطاع التأجير التمويلي، وما يوفره هذا القطاع من فرص تمويلية، وتحديداً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تسهيل عمليات التجديد والتحديث، ومواكبة التطور التكنولوجي للمشاريع القائمة، حيث تم التطرق إلى آلية استخدام التأجير التمويلي والاستفادة منه بالطريقة المثلى، إضافة إلى آليات حماية حقوق المستأجرين من خلال تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم.

واقع القطاع

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في نهاية العام 2019، تسع شركات، حيث تم خلال العام إيقاف أربع شركات عن العمل لعدم امتثالها لتعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 90.9 مليون دولار أمريكي، بواقع 1,998 عقداً كما في نهاية العام 2019؛ مع العلم أنه لدى مقارنة العام 2019 مع العام 2018 من حيث إجمالي قيمة العقود، يتبين أنه لم يحدث تغير كبير، حيث انخفض إجمالي قيمة العقود بنسبة 1.3% مقارنة مع نهاية العام 2018، بينما كانت هناك زيادة بنسبة 21.5% في عدد العقود المسجلة لدى الهيئة.

وفيما يلي رسم بياني يوضح إجمالي الاستثمار لعقود التأجير التمويلي المسجلة في العامين 2018 و 2019 بشكل ربع سنوي:

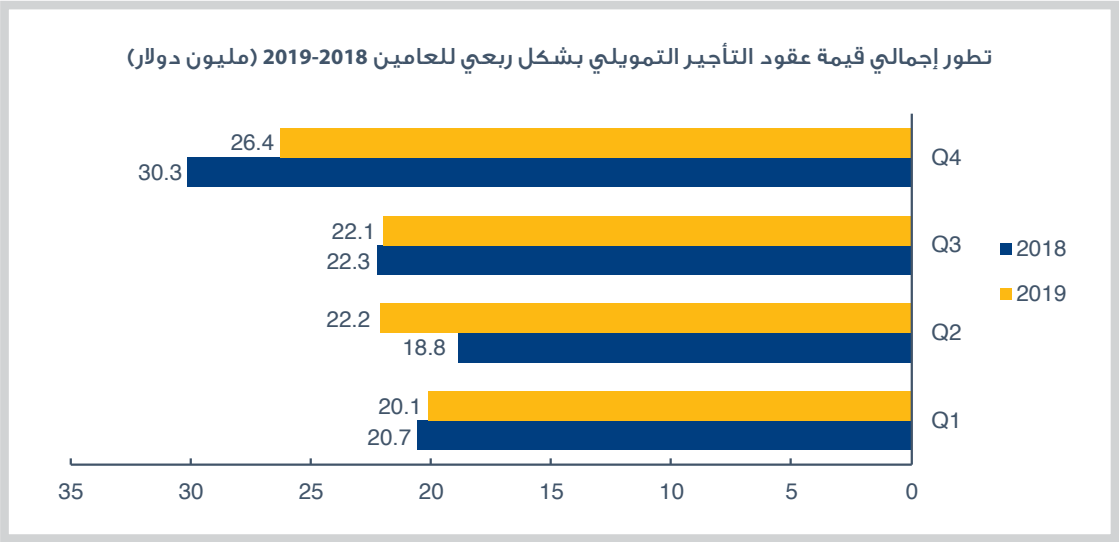

أما عدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في العامين 2018 و 2019، فموضحة بالرسم الآتي بشكل ربع سنوي:

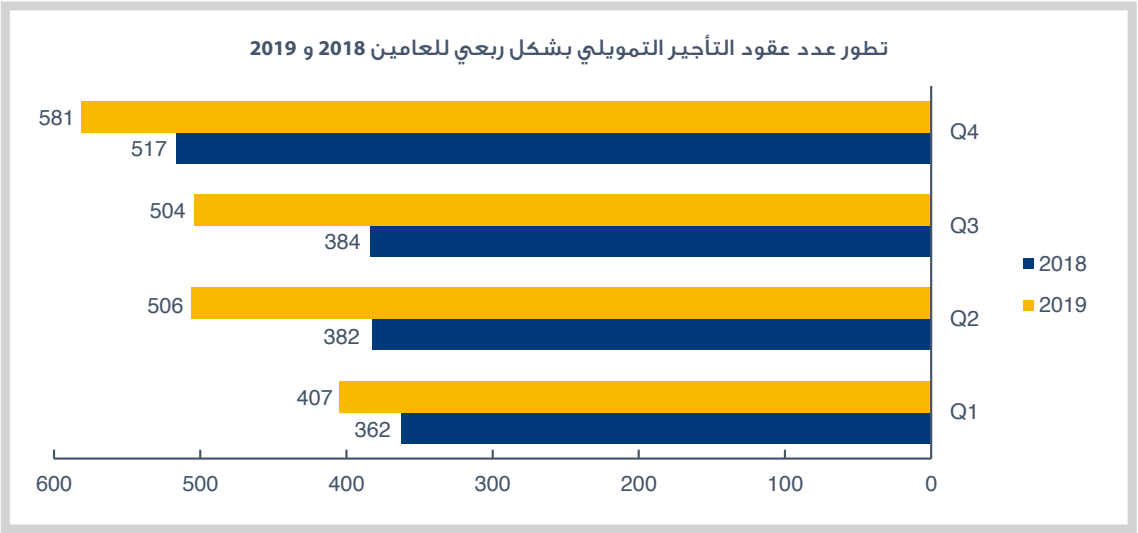

وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، حيث شكلت ما نسبته 83.6% من إجمالي قيمة العقود مقارنة مع ما نسبته 77.6% في العام 2018. في حين شكلت الشاحنات والمركبات الثقيلة ما نسبته 9.4% مقارنة بنسبة 12% من العام السابق، ما يعني زيادة التوجه إلى المركبات الإنتاجية. وما يخص المال المنقول؛ أي المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، فبلغت نسبتها من قيمة عقود التأجير التمويلي 7%، مقارنة مع ما نسبته 10.4% من العام السابق.

ويعود السبب في استمرار التركز في المركبات أو حتى الشاحنات والمركبات الثقيلة التي تملك رقماً مميزاً (رقم شاصي) وتسجل في دوائر السير، إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها، من حيث وجود سوق ثانوي وإعادة حيازتها.

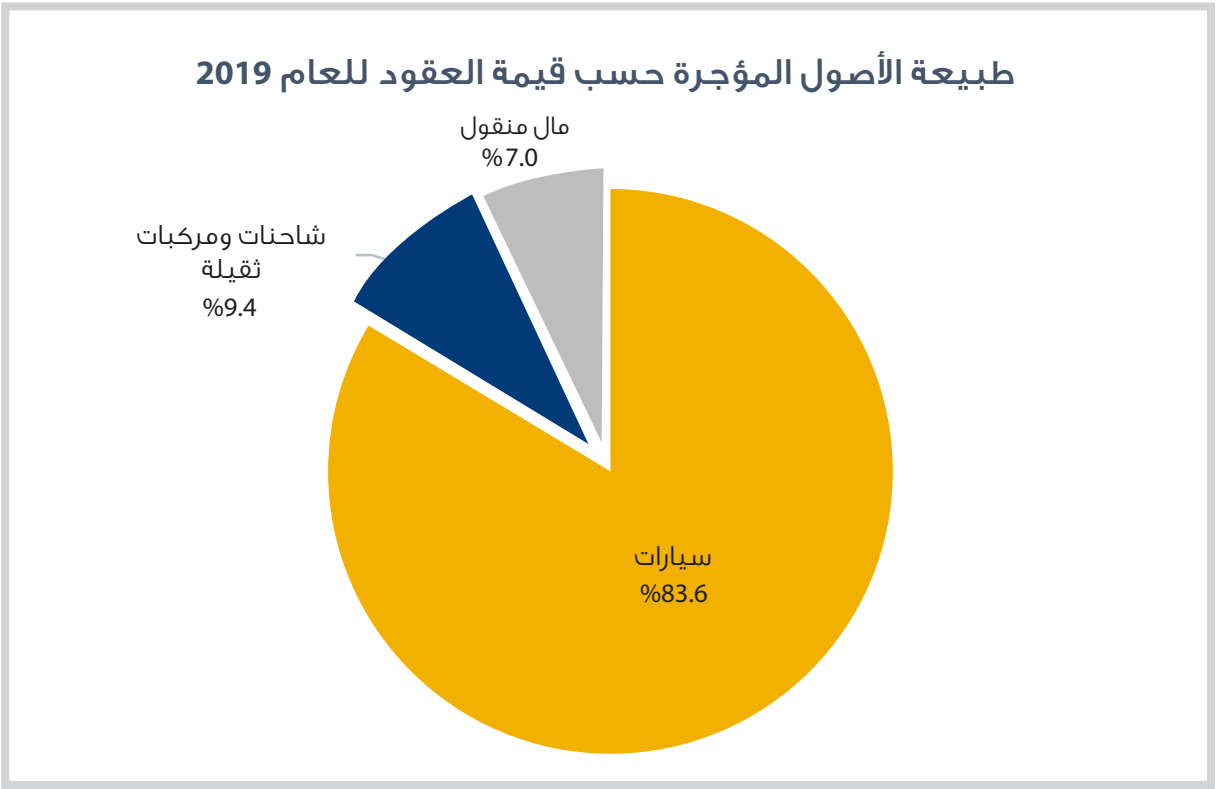

وكما يلاحظ في الشكل أدناه، فإن هناك تركزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 35.3%، تليها مدينة نابلس بنسبة 15.3%، ثم مدينة الخليل 14.5%، وتشكل بقية المدن مجتمعة ما مجموعه 34.8% من إجمالي عدد العقود.

التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب عدد العقود للعام 2019

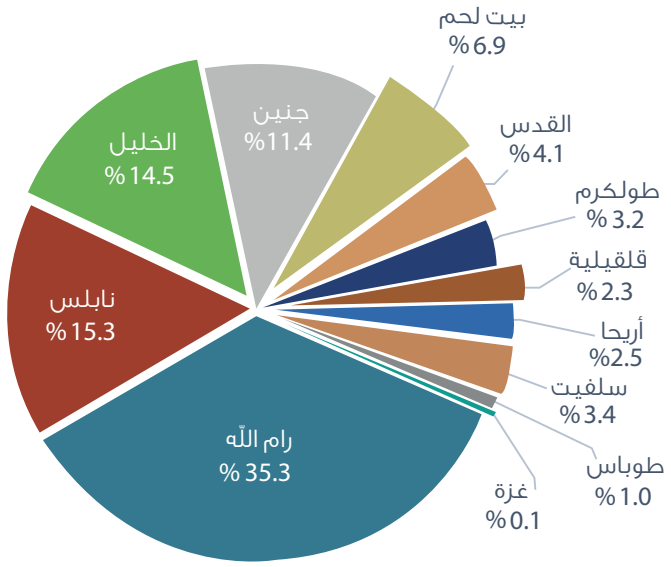

ومن حيث التركز الجغرافي لإجمالي قيمة العقود، فقد كان التركز الأكبر لمحافظة رام الله بنسبة 42.4%، تلتها محافظتا نابلس والخليل بنسبة 14.5%، 13.9% على التوالي، وتشكل بقية المحافظات ما نسبته29.2 % من إجمالي قيمة العقود.

يوضح الشكل أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي للعام 2019:

التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب قيمة العقود للعام 2019

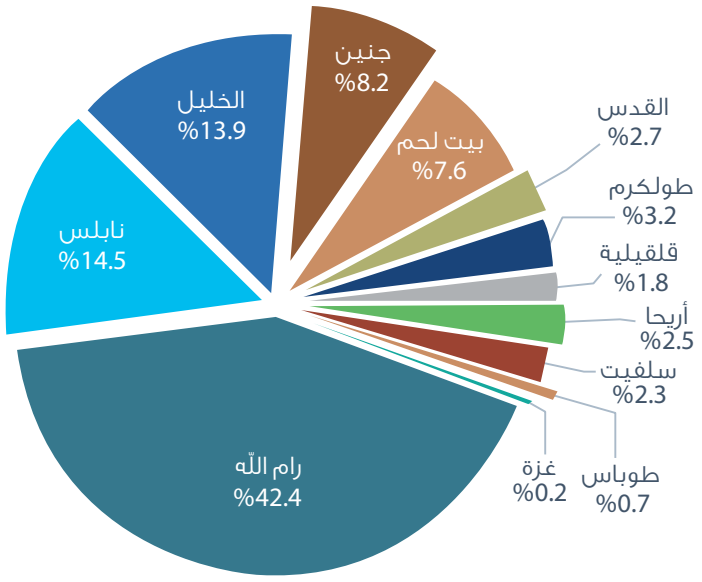

أما من حيث طبيعة المستأجرين بالنسبة لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في العام 2019، فهي موضحة في الشكل التالي:

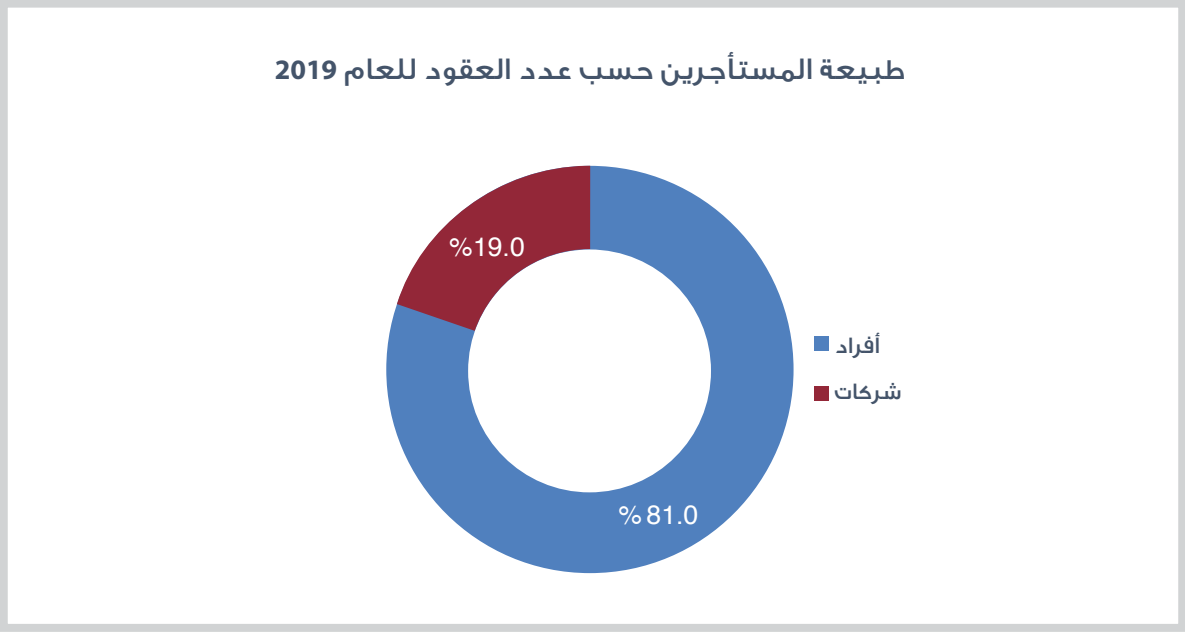

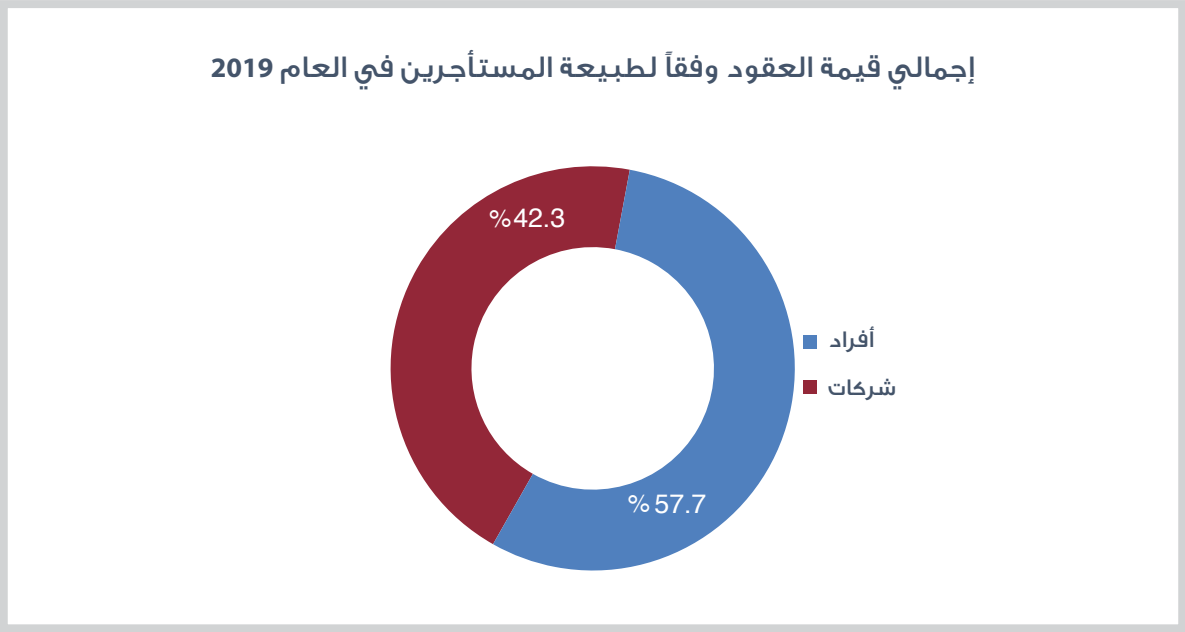

وكما هو واضح أعلاه، فإن 81% من عدد العقود المسجلة تعود إلى أفراد، بقيمة تصل إلى 57.7% من إجمالي قيمة العقود.

حوكمة الشركات

شهد العام 2019 مجموعة من الإنجازات على صعيد حوكمة الشركات، على المستوى التطويري لحوكمة القطاعات، إضافة إلى استمرار التعاون الإستراتيجي مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مجال تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، وفيما يلي ملخص لأهم التطورات خلال العام 2019 على صعيد حوكمة الشركات:

- **بدء العمل على تطوير قواعد حوكمة الشركات الخاصة بقطاع التأمين**، حيث باشرت الهيئة، خلال العام 2019، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، في تطوير تعليمات حوكمة الشركات الخاصة بشركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة، التي تضم قواعد إلزامية استناداً إلى المتطلبات الواردة في مبادئ التأمين الرئيسية (ICPs) هذا إضافة إلى مجموعة من القواعد الاختيارية التي تخص شركات التأمين.

- **تنفيذ برنامجي تدريب مدربين في مجال حوكمة الشركات**، حيث نفذت الهيئة، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، برنامجين متخصصين لتدريب المدربين في مجال حوكمة الشركات، اللذين يستهدفان مدرسي الجامعات من كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية والحقوق وبرامج الدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية الموقعة على اتفاقية التعاون المشترك ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدمج مساق حوكمة الشركات في الخطط التدريسية للكليات المذكورة.

- **استمرار برنامج دمج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية**

حيث استكملت الهيئة، خلال العام 2019، برنامج دمج مساق حوكمة الشركات في الخطط التدريسية للجامعات الفلسطينية المشاركة، وبلغ عدد المتقدمين للمساق منذ إطلاق البرنامج قبل سنوات عدة وحتى نهاية الفصل الدراسي الاول من العام الأكاديمي 2020/2019، 2983 طالباً وطالبة من خمس جامعات، اجتاز منهم المساق بنجاح 2595 طالباً وطالبة.

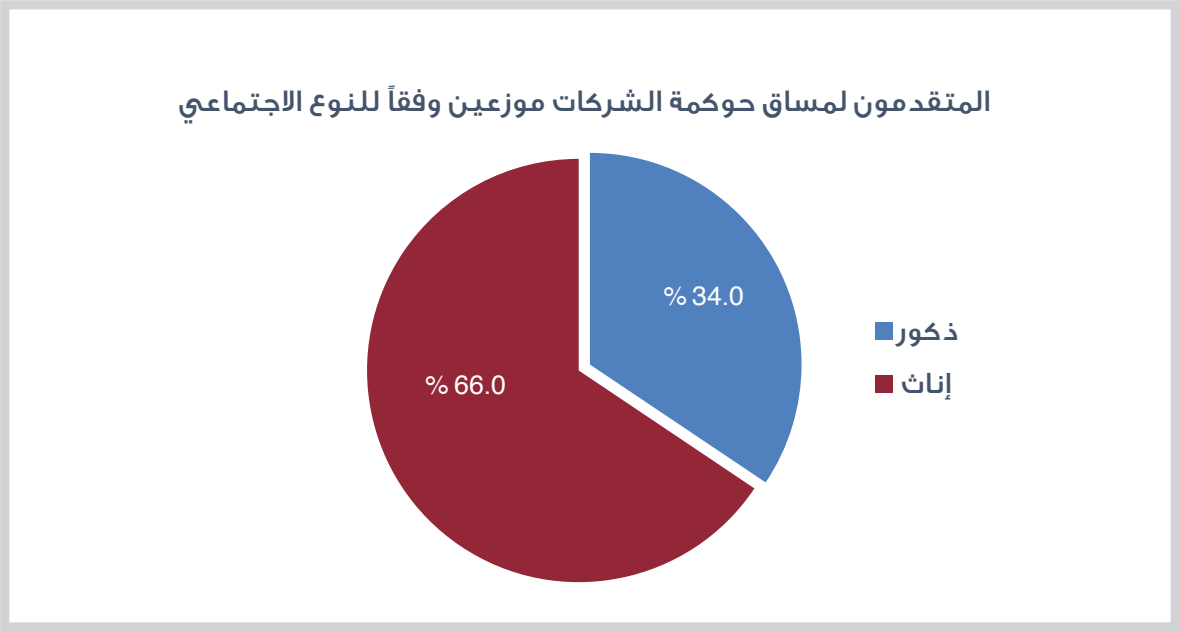

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة ستعمل خلال العام 2020 على مجموعة من المشاريع التطويرية في مجال حوكمة الشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، حيث سيتم تنفيذ تشخيص شامل لدور المرأة في الشركات المساهمة العامة، وتأثير وجودها ضمن طواقم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركات المدرجة على أداء هذه الشركات وبيئة العمل فيها، إضافة إلى تحديد الاحتياجات التمويلية وأهم الملامح الرئيسية للمنتجات المالية التي تلبي احتياجات سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورياديات الأعمال.

من جهة أخرى، ستتم المباشرة في تطوير مدونة قواعد حوكمة الشركات الصادرة في العام 2009، لتشمل التطورات الحاصلة في مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات على المستوى الدولي، إضافة إلى التطورات القانونية والتنظيمية على الصعيد المحلي فيما يخص حوكمة الشركات. كذلك سيتم العمل على مراجعة الأطر التشريعية الناظمة لعملية الإفصاح للشركات المدرجة وتطويرها وفقاً لمتطلبات الحوكمة المجتمعية والبيئية والحوكمة Environmental and Social Corporate Governance (ESG) وهي من الأمور المستجدة في حوكمة الشركات.

"لنستثمر الحوكمة في بناء مؤسساتنا"

حاكمية المؤسسة

أعضاء مجلس الإدارة كما في 2019/12/31 ونبذة تعريفية

الدكتور نبيل قسيس

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الانضمام: 2015/9/8
تم التجديد بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ: 2019/9/2

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في الفيزياء النووية النظرية، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، 1972.
- ماجستير في الفيزياء، جامعة ماينز، ألمانيا، 1969.

الخبرات العملية:

- مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس». 1994-1998، 2013-2019.
- وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012 - 2013.
- رئيس لجنة التدقيق في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009 - 2012.
- رئيس جامعة بيرزيت، 2004 - 2010.
- وزير التخطيط، 2003 - 2004.
- وزير السياحة والآثار، 2002 - 2003.
- وزير مكلف بمشروع بيت لحم 2000، 1998 - 2002.
- منسق اللجنة الوزارية للإصلاح 2002 - 2004.
- مدير عام الطواقم الفنية والاستشارية للفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام، 1993 - 1994.
- نائب رئيس الوفد الفلسطيني لمباحثات السلام، واشنطن، 1992 - 1993.
- نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، جامعة بيرزيت، 1984 - 1989.
- عضو في الهيئة التدريسية وتدرج في الرتب الأكاديمية، جامعة بيرزيت 1980 - 1994.
- رئيس دائرة الفيزياء، جامعة بيرزيت، 1982 - 1984.
- عضو في الهيئة التدريسية وتدرج في الرتب الأكاديمية، الجامعة الأردنية، 1972 -1980.
- عمل زميلَ بحثٍ في عدة جامعات ومؤسسات بحث متخصصة في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

عضويات ومواقع:

- عضو مجلس أمناء جامعة بيرزيت.
- عضو مجلس أمناء ومجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات.
- عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
- عضو المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد.
- عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، 2006 - 2012.
- له العديد من المنشورات في الفيزياء النووية والنظرية، ومقالات، وأوراق سياسات، ومقابلات كثيرة حول مواضيع سياسية واقتصادية وأكاديمية وتربوية وثقافية ذات اهتمام عام.
- شارك في العديد من المؤتمرات والمنابر الدولية المهمة، منها (في الخمس عشرة سنة الأخيرة):

World Economic Forum, Davos, 1999, 2000; InterAction Council, Dead Sea 2006; World Federation of Scientists, Erice, 2007, 2008; IV Foro Formentor, Mallorca, 2003; World Scientific Council, UNESCO, Paris, 2005, 2006; Global Colloquium of University Presidents, Princeton, 2006.

وزارة الاقتصاد الوطني

يمثلها السيد طارق المصري

تاريخ الانضمام: 2018/3/15
تم تجديد العضوية بتاريخ 2019/09/12

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة، جامعة النجاح، 1991 - 1995.

الخبرات العملية:

- مراقب الشركات، وزارة الاقتصاد الوطني، 2018 - لغاية تاريخه.
- مدير عام تسجيل الشركات، وزارة الاقتصاد الوطني، 2014 - 2018.
- مدير عام الموارد البشرية والمالية والإدارة، وزارة الاقتصاد الوطني، 2012 - 2014.
- رئيس ديوان الوزير، وزارة الاقتصاد الوطني، 2010 - 2012.
- مدير عام الرقابة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، 2007 - 2010.

- مستشار الوزير، وزارة الاقتصاد الوطني، 2005 - 2007.
- مدير التدقيق والرقابة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، 1999 - 2005.
- مدير الشؤون الإدارية، وزارة الاقتصاد الوطني، 1998 - 1999.
- مدير الشؤون المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، 1997 - 1998.
- رئيس قسم الرقابة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، 1996 - 1997.
- مساعد مدقق، مؤسسة تشرين لتدقيق الحسابات، نابلس، عمارة المصري، 1995 - 1996.

عضويات ومواقع:

- عضو مجلس إدارة مهنة تدقيق الحسابات.
- عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.
- عضو لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.
- عضو الفريق الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- عضو اللجنة الوطنية للشمول المالي.
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- عضو سابق في المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام.
- عضو سابق في المجلس الأعلى لإدارة الخطوط الجوية الفلسطينية.
- عضو سابق في مجلس إدارة المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة النقل الوطنية للكهرباء.
- مقرر هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (سابقاً).

سلطة النقد الفلسطينية

يمثلها السيد محمد مناصرة

تاريخ الانضمام: 2018/8/1
تاريخ تجديد العضوية: 2019/12/22

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة وتمويل، جامعة الخليل، 1997.
- ماجستير في المحاسبة، جامعة القدس، 2001.

الخبرات العملية:

لديه أكثر من عشرين عاماً من الخبرة في مواقع عدة في سلطة النقد كان آخرها:

- مدير دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية، 2018.
- مدير دائرة العمليات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، 2017.
- مستشار للمحافظ ونائب مدير دائرة الرقابة والتفتيش، إضافة إلى عدد من المواقع الأخرى في سلطة النقد.

العضويات:

- عضو مجلس إدارة في مجلس مهنة تدقيق الحسابات– ممثلاً عن سلطة النقد.
- عضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال– ممثلاً عن سلطة النقد.
- عضو مجلس إدارة سابق في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى.
- عضو مجلس إدارة سابق في شركة التكافل الإسلامية للتأمين.
- متطوع في بعض الأنشطة المجتمعية.

المصارف العاملة في فلسطين

يمثلها السيد جوزيف نسناس

تاريخ الانضمام: 2013/12/18
تاريخ تجديد العضوية: 2016/12/20

الشهادات العلمية:

- ماجستير في الإدارة، جامعة بوسطن، الولايات المتحدة، 1989 - 1991.
- بكالوريوس إدارة، جامعة بيرزيت، 1981 - 1985.

الخبرات العملية:

- نائب المدير العام، المدير الإقليمي، بنك القاهرة عمان، 2005 – لغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد في الأردن وفلسطين، البنك العربي، الأردن، 2003 - 2005.
- نائب الرئيس، مدير دائرة الخدمات المصرفية الخاصة والمؤسساتية، البنك العربي، فلسطين، 1995 - 2002، مدير الفرع الرئيسي/رام اللّه البلد.
- مدير إدارة البرامج والتطوير، مشاريع دولية ممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، 1986 - 1995.
- مستشار البرامج، مؤسسة التعاون، لندن، المملكة المتحدة، 1993 - 1994.

عضويات ومواقع:

- رئيس هيئة المديرين، الشركة الوطنية للأوراق المالية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (MEPS).
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الرعاية العربية للخدمات الطبية.
- عضو مجلس إدارة شركة المستثمرين العرب.
- عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية (AMAN).
- عضو مجلس إدارة مصرف الصفا.
- عضو مجلس إدارة مستشفى مار يوسف.
- عضو مجلس التعليم العالي.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بيروت/لبنان.

الشركات المدرجة

يمثلها السيد محمد عوني أبو رمضان

تاريخ الانضمام: 2017/1/20

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة ساراكوز، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة الوطنية موبايل، 2014 - لغاية تاريخه.
- وزير التخطيط والتنمية، في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012 - 2014
- رئيس مجلس إدارة شركة باصات غزة.

عضويات ومواقع:

- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2006 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية سابقاً.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) سابقاً.
- عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الرائدة.

الشركات المدرجة

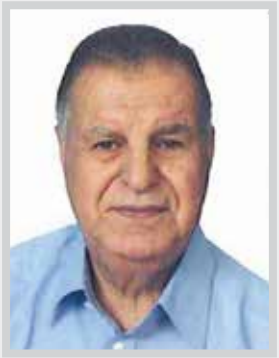

يمثلها الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر

تاريخ الانضمام: 2017/6/7

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في التنمية الاقتصادية، جامعة فيليبس، ألمانيا، 1980.
- ماجستير في العلوم السياسية والقانون الدولي والتاريخ الحديث، جامعة فيليبس، ألمانيا، 1976.
- بكالوريوس في الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 1972.

الخبرات العملية:

- أستاذ اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية.
- أستاذ الاقتصاد ورئيس دائرة ضمان الجودة، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، 2003 - 2005.
- مدير مركز الدراسات والاستشارات الفنية، جامعة النجاح الوطنية، 1994 - 1998.
- رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، القدس، 1991 - 1993.
- عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، 1984 - 1992.
- رئيس قسم الاقتصاد على دورات متعددة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- مستشار اقتصادي لدى العديد من المنظمات واللجان الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في جنيف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا (إسكوا) في المملكة الهاشمية الأردنية، منظمة العمل الدولية (ILO)، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) في فلسطين.

عضويات ومواقع:

- عضو مجلس إدارة شركة نابكو لصناعة الألمنيوم، 2007 - لغاية تاريخه.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة، 1998 - لغاية تاريخه.
- عضو الوفد الفلسطيني للمفاوضات الاقتصادية مع إسرائيل.
- زميل باحث مدى الحياة لدى منتدى البحوث الاقتصادية في القاهرة.
- حاصل على جائزة عبد الحميد شومان في الاقتصاد للعلماء العرب الشبان العام 1989 لأبحاثه الاقتصادية على الأراضي الفلسطينية.

وزارة المالية والتخطيط

يمثلها السيد محمود نوفل

تاريخ الانضمام: 2018/2/26

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس علوم سياسية واقتصاد، جامعة بيرزيت.
- دبلوم عالٍ في البرمجة والتحليل المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

الخبرات العملية:

- مدير عام الإدارة العامة لضريبة الأملاك، وزارة المالية والتخطيط، بدرجة وكيل مساعد، 2007 - حتى تاريخه.
- نائب مدير عام ضريبة الدخل، وزارة المالية والتخطيط، 2003 - 2005.
- نائب مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة لشؤون العلاقات الدولية، وزارة المالية والتخطيط، 2000 – 2003.
- مدير الجمارك، المحافظات الفلسطينية الشمالية، وزارة المالية والتخطيط، 1996 - 2000.

عضويات ومواقع:

- عضو المجلس الأعلى للمرور.
- عضو مجلس الإيرادات العامة.
- مدير مشروع المعايير الدولية للتخمين بين فلسطين واليابان.
- رئيس لجنة إعداد مسودة قانون رخص المهن، لجنة وزارية.
- عضوية اللجنة التوجيهية لتسوية الأراضي في فلسطين.
- عضو في مجموعة من لجان العمل الحكومية مثل لجنة متابعة ملف الأراضي خارج حدود البلديات، واللجنة التوجيهية لتوحيد الملف الضريبي، ولجنة مكافحة تزوير الأراضي.

لجنة الحوكمة

وتشمل في عضويتها:

- السيد محمود نوفل — رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة.
- السيد جوزيف نسناس — عضو مجلس إدارة.
- الدكتور عبد الفتاح أبو شكر — عضو مجلس إدارة.

ويتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة الهيئة في أداء دوره الإشرافي والرقابي، وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- التأكد من الالتزام بالتطبيق السليم لمتطلبات وقواعد مبادئ الحوكمة كما جاءت في مدونة سلوك أعضاء مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال وموظفيها.
- مراجعة إجراءات العمل باستمرار للتحقق من ملاءمتها وكفاءتها وعدم تعارضها مع القوانين والأنظمة والتعليمات.
- تحديث وتطوير مدونة سلوك أعضاء مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال وموظفيها، من خلال مراجعة مبادئ وممارسات الحوكمة للهيئة على فترات زمنية دورية منتظمة.
- مساعدة المجلس في تقييم أدائه ذاتياً مرة واحدة في السنة على الأقل، وتقديم تقرير حول أداء المجلس.
- رفع تقارير دورية للمجلس بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة من خلال عملها، والعقبات التي تعترض تنفيذ ذلك، والتوصيات المناسبة لمعالجة تلك العقبات.

لجنة التدقيق والمخاطر

وتشمل في عضويتها:

- السيد محمد مناصرة — رئيس اللجنة، عضو مجلس إدارة.
- الدكتور عبد الفتاح أبو شكر — عضو مجلس إدارة.
- السيد محمد عوني أبو رمضان — عضو مجلس إدارة.

ويتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة الهيئة في أداء دوره الإشرافي والرقابي، وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- الإشراف على نشاط دائرة التدقيق الداخلي.
- المشاركة في عملية تقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه الهيئة، وفحص مدى فعالية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الهيئة في كشف هذه المخاطر، والتصدي لها، أو الحد من آثارها.
- الإشراف على عمل المدقق الخارجي، وعملية إصدار التقارير المالية الدورية الخاصة بالهيئة.

اللجنة الاستشارية لشؤون التأمين

وتشمل في عضويتها:

- رئيس المجلس أو نائبه/رئيساً للجنة.
- عضو مجلس.
- مدير عام الإدارة العامة للتأمين.
- أمين عام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.
- خبير تأمين.

علاوة على اختصاصات اللجنة التي وردت في القانون، تكلف اللجنة بالمسؤوليات التالية:

- اقتراح مشاريع التشريعات اللازمة لتنفيذ القانون، ورفعها إلى مجلس الإدارة.
- اقتراح مشاريع التعديلات التي تراها اللجنة لازمة على تشريعات التأمين، ورفعها إلى مجلس الإدارة.
- اقتراح سياسات لتطوير وتنمية قطاع التأمين بحدود ما نص عليه القانون والتشريعات الصادرة بمقتضاه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة داخل الهيئة وخارجها، ورفعها للمجلس.
- إقتراح إجراءات تساعد على حماية حقوق المؤمنين والمستفيدين من خدمات التأمين، والرقي بهذه الخدمات، وتحقيق المنافسة الكاملة بين المؤمنين، بما يكفل حقوقهم ومصالحهم، وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والسياسة العامة للهيئة لتطوير قطاع التأمين.

السيد براق النابلسي

مدير عام الهيئة
تاريخ التعيين: 2016/1/19

الشهادات العلمية:

- ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 1995.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 1994.

الخبرات العملية:

- ق.أ مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2015-2016.
- مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012 - 2015.
- مدير دائرة الرقابة على عمليات السوق، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2005 - 2012.
- مراقب في دائرة الرقابة على سوق فلسطين للأوراق المالية، وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1996- 2005.
- مدير دائرة الدراسات والأبحاث، شركة التنمية للأوراق المالية، الأردن 1995-1996.

الشهادات المهنية:

- حوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الأردن، 2015.
- إدارة مخاطر للشركات، آرنست ويونغ وهيئة سوق رأس المال، فلسطين، 2012.
- International Institute for Securities Market Development, SEC, Washington DC, 2010.

العضويات:

- عضو في اللجان الدائمة لاتّحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

السيد أمجد جدوع

مدير عام الإدارة العامة للتأمين

تاريخ التعيين: 2019/1/2

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة الأعمال، جامعة شرق البحر الأبيض المتوسط، قبرص، 1992.

الخبرات العملية:

- أمين عام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، 2013–2018.
- أمين سر شركة المشرق للتأمين، 2000–2013.
- مساعد مدير عام شركة تطوير وترويج نابلس، 1998–2000.
- منسق الإدارة في شركة المؤسسة العربية للتأمين، 1992-1997.

العضويات:

- نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.
- عضو مجلس الاتحاد العربي لمراقبي التأمين.

السيدة لينا غبيش

مدير عام الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي

تاريخ التعيين: 2009/5/7

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة أعمال (MBA) تخصص تمويل وإدارة أعمال دولية، جامعة كاليفورنيا – إيست باي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، (Fulbright scholarship)، 2003.
- بكالوريوس محاسبة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1999.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، 2005 - 2009.

- مدير دائرة التخطيط والتطوير، شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، 2004 - 2005.
- مستشار في شركة الخدمات الاستشارية الإدارية (MCS)، 2004.
- مساعد مستشار مالي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.
- مسؤول إقراض، الإدارة الإقليمية، البنك العربي، فلسطين، 1999- 2001.

الشهادات المهنية:

- دبلوم متخصص (Consulting and Mentoring)، معهد التعليم المستمر، جامعة بيرزيت، بالتعاون مع مؤسسة سبارك الهولندية.
- دبلوم متخصص في تمويل الإسكان (International Housing Finance Program)، (Wharton School) جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.
- شهادة الممارس العالمي للبرمجة اللغوية العصبية.

السيد مراد جدبة

مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية

تاريخ التعيين: 2017/6/19

الشهادات العلمية:

- ماجستير التخطيط الاستراتيجي وتجنيد أموال، الجامعة العربية الأمريكية، 2019.
- بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2002.

الخبرات العملية:

- قائم ومكلف بأعمال مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2016/2 - 2017/6.
- مدير دائرة الرقابة على عمليات السوق، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012 - 2016.
- رئيس قسم التفتيش، الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2008 - 2012.
- مفتش، الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2006 - 2008.
- رئيس قسم عمليات مركز الإيداع والتحويل، شركة الأردن وفلسطين، 2005 - 2006.
- منفذ عمليات مالية (Dealer)، شركة بيت الوساطة للاستثمارات المالية، الأردن، 2002 - 2004.

الشهادات المهنية:

- شهادة متخصصة في مكافحة غسل الأموال (PAMLA).
- International Institute for Securities Market Development, SEC, Washington DC, 2012.
- Fundamental of Capital Market Development Regulation, 2010.

العضويات:

- رئيس فريق إشراف الهيئة للتقييم الوطني لعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- رئيس لجان التحقيق في الإدارة العامة للأوراق المالية.
- ممثل الإدارة العامة للأوراق المالية في المتابعة مع استفسارات واستبانات الايوسكو.
- عضو لجنة تطوير المنتجات في الشمول المالي.

الدكتور بشار أبو زعرور

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتطوير

تاريخ التعيين: 2008/7/1

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في أسواق المال والمحافظ الاستثمارية، جامعة باتراس، اليونان، 2007.
- ماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1998.
- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 1996.

الخبرات العملية:

- أستاذ مساعد زائر، جامعة بيرزيت، 2018 - لغاية تاريخه.
- أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.
- مدقق داخلي رئيسي، شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، 2000- 2003.
- مدقق داخلي رئيسي، وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997- 2000.
- له مجموعة من الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة دولياً في مجال أسواق الأوراق المالية.

الشهادات المهنية:

- Certified Expert in Financial Inclusion Policy, Frankfurt School of Finance and Business, Germany, 2019.
- Chartered Institute for Securities and Investment (CISI), London, UK, Global Securities Certificate, 2016.
- Chartered Institute for Securities and Investment (CISI), London, UK, Wealth and Investment Management Certificate, 2016.
- Chartered Institute for Securities and Investment (CISI), London, UK, Securities and Investment Certificate, 2015.
- Diploma, Rule of Law and Economic Development, CDDRL, Stanford University, California, USA, 2012.
- International Institute for Securities Market Development, SEC. Washington DC, 2009.

العضويات:

- مؤسس وعضو مجلس إدارة سابق، معهد الحوكمة الفلسطيني.
- مستشار استثمار معتمد من المعهد البريطاني المعتمد للأوراق المالية والاستثمار لندن، Parcode 194194
- عضو المجلس الاستشاري للشراكة بين القطاع العام والخاص والأهلي.
- رئيس الفريق الفني للشمول المالي، المنبثق عن اللجنة الوطنية للشمول المالي.
- عضو في جمعية التمويل المتعددة الجنسيات (MFS)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
- عضو الجمعية الاقتصادية في الشرق الأوسط (MEEA)، 2004.
- عضو الفريق الوطني للاستراتيجية عبر القطاعية لإدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية.
- عضو في المعهد البريطاني المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI).
- عضو الفريق الفني لانضمام فلسطين لاتفاقية تجارة الخدمات في منظمة التجارة الدولية واتفاقية التجارة العربية.

السيد أيمن الصباح

مدير عام الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

تاريخ التعيين: 2014/1/1

الشهادات العلمية:

- دبلوم دولي في القيادة وإدارة الفريق، كلية كامبريدج الدولية، المملكة المتحدة، 2017.
- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.
- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1998.

الخبرات العملية:

- رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة أعمال شركة فلسطين للتأمين، 2018 - 2019.
- مدير عام الإدارة العامة للتأمين، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2017 – 2018.
- عضو مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، 2017 - 2018.
- مدير دائرة الشؤون المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2005 - 2013.
- مدير مالي، مشروع البنك الدولي الخاص بإنشاء هيئة التقاعد الفلسطينية، 2005.
- مساعد رئيس قسم العمليات المصرفية، البنك الإسلامي العربي، رام الله، 2001 - 2004.
- مساعد المدير المالي، الشركة الفلسطينية للسيارات، رام الله، 1998 - 2001.

شهادات مهنية:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS17) و(IFRS9).
- برنامج تدريب مدربين خاص بحوكمة الشركات، 2019.
- الدبلوم المهني في العلوم الاكتوارية، 2017.
- إجازة محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA).
- الأسواق المالية الإسلامية: المبادئ، المنتجات، الإجراءات.

- Certified HR Risk Expert, ISMDHR.
- Certified Enterprise Risk Management Professional (CERMP).
- Jordanian Social Security Law, amendments 2014.
- Change Strategies & Organizational Development.
- Enterprise Risk Management, COSO II.
- Internal Control & Risk Management, COSO I.
- Risk Based Inspection.
- The Auditor's Responsibilities relating to fraud in an Audit of financial Statements.
- International Introduction to Securities & Investment (CISI).
- Anti-money Laundry in Financial Sector.

العضويات:

- عضو في «المجمع العربي للمحاسبين القانونيين».
- نائب رئيس نقابة العاملين في البنوك والتأمين.
- عضو نقابة المحاسبين الفلسطينيين.
- The Association of Accountants & Financial Professionals in Business (IMA).
- Chartered Institute for Securities & Investment (CISI), 486594
- Cambridge International College, ATC3599, 16958F.

السيد نجيب حجي

مدير دائرة نظم المعلومات

تاريخ التعيين: 2009/4/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2003.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم نظم المعلومات، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، فلسطين، 2005 - 2009.
- مهندس تشغيل ونظم، وزارة المالية، فلسطين، 2004 - 2005.
- مدرب صيانة أنظمة وشبكات، كلية الشهيد أبو جهاد، فلسطين، 2004 - 2005.
- مهندس أنظمة وشبكات، الشركة الدولية للتقنية الحديثة، فلسطين، 2003 - 2004.
- عضو في نقابة المهندسين الأردنيين.

الشهادات المهنية:

- Project Management Professional (PMP).
- VMware Certified Professional (VCP).
- Microsoft SharePoint Server Administration.
- Certified Information Systems Security Professional.
- Stock Markets Technology.
- Enterprise Risk Management, COSO II.
- Oracle Database Administration.
- Red Hat Certified Engineer.
- Microsoft Certified Systems Engineer.
- CISCO Certified Network Associate.

السيد أمجد قبها

مدير دائرة الشؤون القانونية

تاريخ التعيين: 2013/3/3

الشهادات العلمية:

- ماجستير قانون، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2010.
- بكالوريوس قانون، كلية القانون، جامعة النجاح الوطنية، 2006.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الأمن وسيادة القانون، الإدارة العامة للحوكمة، وزارة التخطيط، 2011 - 2013.
- رئيس قسم الحوكمة، الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2010 - 2011.
- موظف شؤون قانونية، الإدارة العامة للأوراق المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2007 - 2010.

العضويات:

- عضو في نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين.
- محكم قانوني معتمد من وزارة العدل في مجال الأوراق المالية.
- ممثل الهيئة في مجموعة متابعة استفسارات واستبانات الأيوسكو.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة – فلسطين

هاتف: 2946946 2 970+ فاكس: 2946947 2 970+

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps بريد إلكتروني: info@pcma.ps

https://www.facebook.com/palestineCMA

الإدارة العامة للأوراق المالية

بريد إلكتروني: cmsd@pcma.ps

الإدارة العامة للتأمين

بريد إلكتروني: id@pcma.ps

الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي

بريد إلكتروني: mflsd@pcma.ps

الإدارة العامة للدراسات والتطوير

بريد إلكتروني: research@pcma.ps

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

بريد إلكتروني: fad@pcma.ps

دائرة الشؤون القانونية

بريد إلكتروني: legal@pcma.ps

دائرة نظم المعلومات

بريد إلكتروني: it@pcma.ps

Palestine Capital Market Authority

B.O.BOX: 4041–Al-Bireh – Palestine

Tel: +970 2-2946946 Fax: +970 2-2946947

Website: www.pcma.ps E-mail: info@pcma.ps

https://www.facebook.com/palestineCMA

Securities Directorate

E-mail: cmsd@pcma.ps

Insurance Directorate

E-mail: id@pcma.ps

Mortgage Finance & Financial Leasing Directorate

E-mail: mflsd@pcma.ps

Research & Development Directorate

E-mail: research@pcma.ps

Financial and Administrative Affairs Directorate

E-mail: fad@pcma.ps

Legal Department

E-mail: legal@pcma.ps

IT Department

E-mail: it@pcma.ps

distribution of financial leasing contracts across regions in 2019

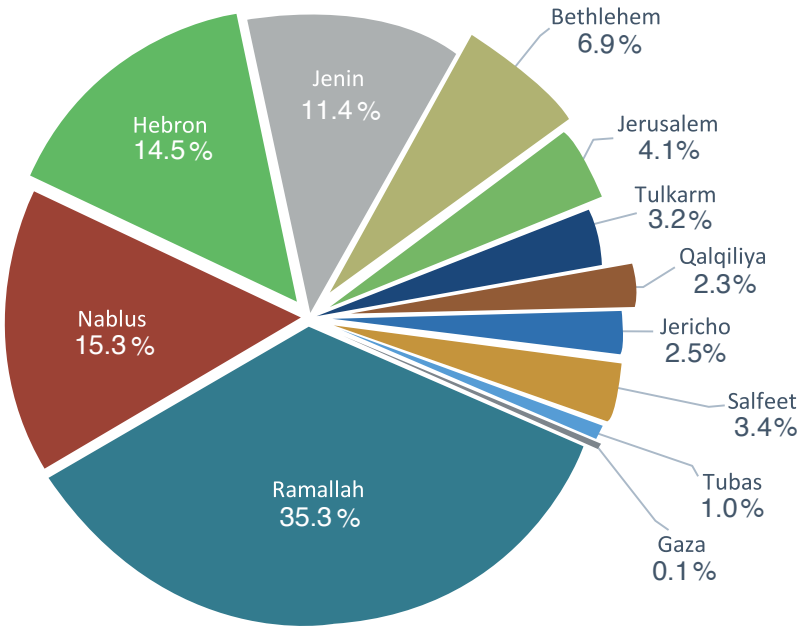

distribution of financial leasing contracts based on the nature of contractees for 2019

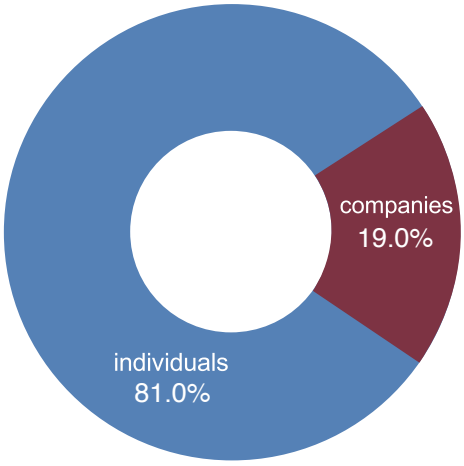

Mortgage Finance & Financial Leasing Sectors:

The number of financial leasing companies licensed by PCMA reached 9 companies, since in the year 2019 PCMA had stopped 4 companies from their work because of the Non-compliance with the regulations of licensing the financial leasing companies No. (1) for the year 2016.
The total value of investment contracts registered at PCMA were USD 90.9 million (through 1,998 contracts) at the end of the year 2019. It is worth mentioning that there was an increase in the number of contracts registered at PCMA by 21.5%.

Concerning mortgage finance, and according to the PCMAs strategic goal about the networking and cooperation with ministries and other agencies, toward regulating and developing the mortgage finance sector, PCMA, as a member of the national team for sustainable development, has participated in implementing the Goal 11 of the sustainable development agenda 2015 -2030 which constitutes of 17 goals. in addition, PCMA attended the periodical meetings held by the team, and participated in drafting the SDGs report for progress in Goal 11: "Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable". it's worth mentioning that PCMA had a major and important role in proposing special indicators related to tracking the progress of the goal 11.

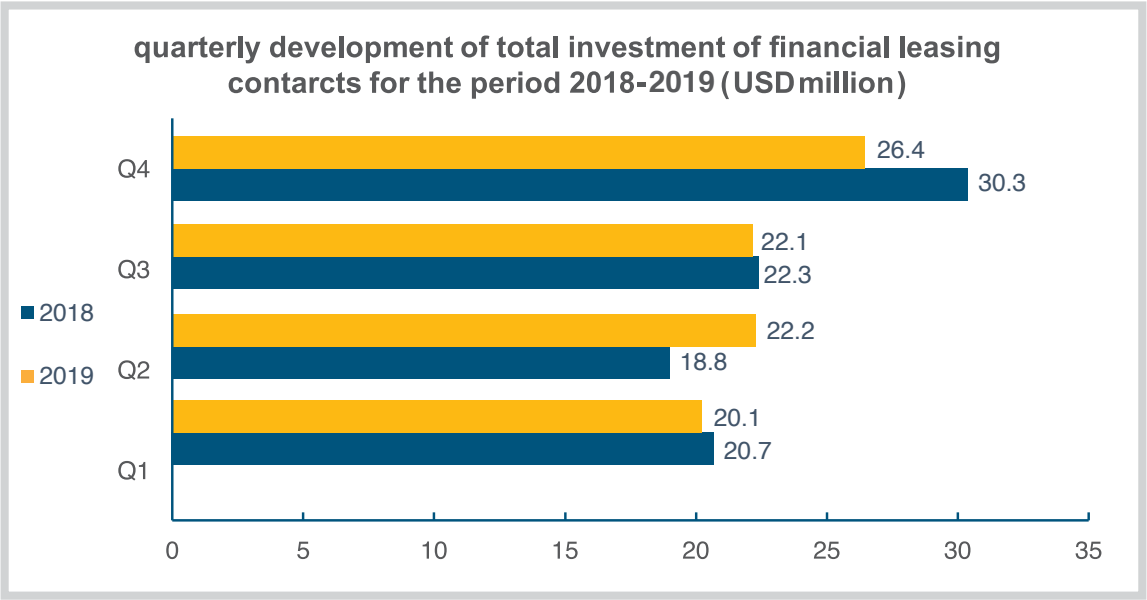

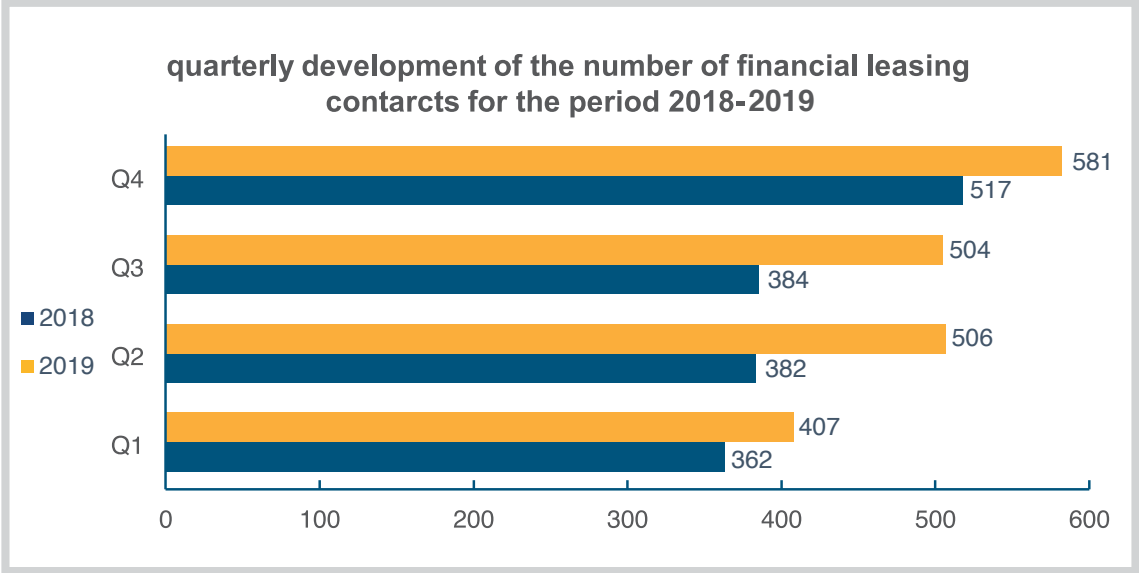

Other revenues from insurance activities	0	0
Net revenues from insurance activities	227,390,016	243,774,574
(Paid- up claims)	(166,307,996)	(182,660,629)
(Paid up premiums to cover loss's surplus)	0	0
Reinsurer's share of paid up claims	16,063,764	17,377,888
±Change in reserve of outstanding and unreported claims	(10,545,314)	(9,316,824)
±Reinsurer's share of change in reserve of outstanding and unreported claims	1,818,152	624,752
Net incurred claims	(158,971,394)	(173,974,813)
(Losses) profits of currency exchange in converting technical reserves to US Dollar	0	0
(Distributed general and administrative expenses)	(36,826,357)	(37,004,101)
(Agency fees and speculation expenses)*	(10,486,740)	(16,976,990)
Total expenses of insurance activities	(206,284,491)	(227,955,904)
Net profit of technical insurance activities	21,105,525	15,818,670
Revenues (investments, rents, interests.., etc.)	21,519,951	30,018,258
±Currency differences	(1,595,424)	762,817
Provisions of increase (decrease) in fair value of investments	3,037,435	1,452,377
(Undistributed administrative expenses)	(17,771,405)	(21,176,190)
(Allowance for doubtful account)	(2,016,913)	(3,217,533)
(Other expenses)	(385,669)	(848,825)
Provision (redemption), takaful fund subscribers loan**	(67,983)	(29,431)
Net income before tax	23,825,517	22,780,143
(Value added and income tax)	(8,382,668)	(5,875,540)
Net income	**15,442,849**	**16,904,603**

*Agency fees and speculation expenses are remunerations payable to shareholders for their efforts in managing the operations and the investments on behalf of Al Takaful participants.

** Provision (redemption)- Al-Takaful fund subscribers' loans is the remaining balance of the total contributions paid by policyholders during the year after deducting incurred claims, paid-up claims, expenses, technical reserves, and the agency fees.

Outstanding claims reserve, non-life	48,715,309	55,663,913
Unreported outstanding claims reserve	9,857,951	6,876,992
Claims reserve, life	450,607	1,654,445
Total	171,337,199	188,422,034
Total current liabilities (insurance policies)	261,035,374	291,765,798
Accounts payable	24,924,604	33,166,874
Accounts payable for insurance & reinsurance companies	11,708,285	12,539,045
Accrued expenses	3,649,282	104,058
Other provisions	9,626,298	13,569,407
Other accounts payable	11,173,851	17,205,015
Short term loans	937,814	1,319,811
Accounts payable, banks	5,196,835	9,626,229
Deferred cheques	9,231,037	8,967,131
Total current liabilities	**337,483,380**	**388,263,368**
Total shareholder's equity and liabilities	**541,431,384**	**604,324,926**

D. Aggregate income statement for the year ended 31/12/2019

Currency: (US Dollar)

Description	2018	2019
Written insurance premiums	279,370,598	302,509,068
(Reinsurer's share of written premiums)	(31,898,507)	(33,871,941)
Net insurance written premiums	247,472,091	268,637,127
±Change in current risks reserve- mathematical life insurance reserve	(7,124,337)	(10,145,064)
±Reinsurer's share in change of current risks reserve- mathematical life insurance reserve	(6,772)	1,287,652
Net earned premiums	240,340,982	259,779,715
Income from insurance activities	225,547	164,728
Reinsurance commission	3,705,483	3,757,073
(Paid-up commissions)	(16,881,996)	(19,926,942)

Shareholder's equity and liabilities		
Shareholder's equity		
Paid-up capital	90,000,000	94,460,000
Statutory reserve	17,132,051	18,507,585
Optional reserve	10,441,574	11,243,731
Issuance premium (discount)	655,390	655,390
Cumulative change in fair value	21,802,824	15,684,873
Changes in foreign currency exchange	(1,842,138)	(13,340)
Retained earnings (losses)	41,863,492	41,500,195
Minority interest	6,917,381	7,456,110
Treasury stocks	(174,465)	(174,465)
Head office current account	(543,587)	158,129
Total shareholder's equity	**186,252,522**	**189,478,208**
Surplus of Takaful fund subscribers	**0**	**0**
Non-current liabilities		
Provision for end of services benefits	14,468,951	16,204,880
Long term loans	921,902	2,472,948
Deferred Tax liabilities-Long Term	2,304,629	4,224,762
Long term account Payable	0	3,680,760
Total non-current liabilities	**17,695,482**	**26,583,350**
Current liabilities		
Insurance policies liabilities		
Current risks reserve, motor	58,546,703	69,909,430
Current risks reserve, non-life	22,567,881	25,493,490
Mathematical reserve, life	8,583,591	7,940,844
Total	89,698,175	103,343,764
Outstanding reported claims reserve, motor (compulsory)	67,612,829	79,236,160
Outstanding reported claims reserve, motor (TP)	44,700,503	44,990,524

Loans for related parties	2,614,291	343,200
Financial investments available for sale	32,387,724	31,348,449
Financial investments holding to maturity	16,267,922	20,344,667
Cheques under collections (due after more than 12 months)	2,420,437	4,430,825
Restricted deposits	1,265,000	3,196,552
Deferred tax assets	5,072,137	6,447,977
Financial assets at amortized cost	6,165,275	5,981,828
Total non- current assets	**217,044,830**	**238,841,053**
Current assets		
Financial investments for trading	11,585,701	8,270,319
Insurance policies, current risk- motor	2,513,650	3,705,774
Insurance policies, current risk- non-life	6,769,893	6,590,598
Insurance policies, reported claims- motor	23,442,701	26,244,531
Insurance policies, reported claims-non-life	16,046,216	17,510,062
Insurance policies- life	58,525	685,640
Total insurance policies	48,830,985	54,736,605
Accounts receivable for insurance & reinsurance companies	6,325,466	7,256,219
Accounts receivable	84,907,919	98,412,093
(Provision for accounts receivable)	(15,912,174)	(19,921,949)
Net accounts receivable	68,995,745	78,490,144
Other accounts receivable	18,034,953	20,692,599
Cheques under collections (due within 12 months)	68,703,838	96,663,878
Bank deposits	73,818,568	74,959,951
Cash and cash equivalent	26,505,181	23,227,433
Current Real estate investments	1,586,117	1,186,725
Total current assets	**324,386,554**	**365,483,873**
Total assets	**541,431,384**	**604,324,926**

Total insurance portfolio per product as it is on 31/12/2019 (total value of 302.5 USD Million)

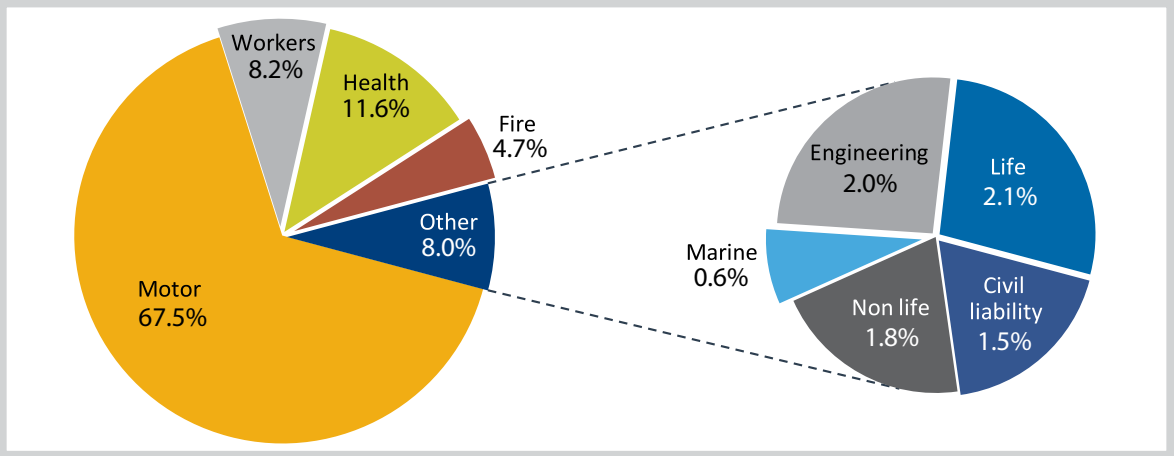

Total insurance portfolio per company as it is on 31/12/2019 (total value of 302.5 USD Million)

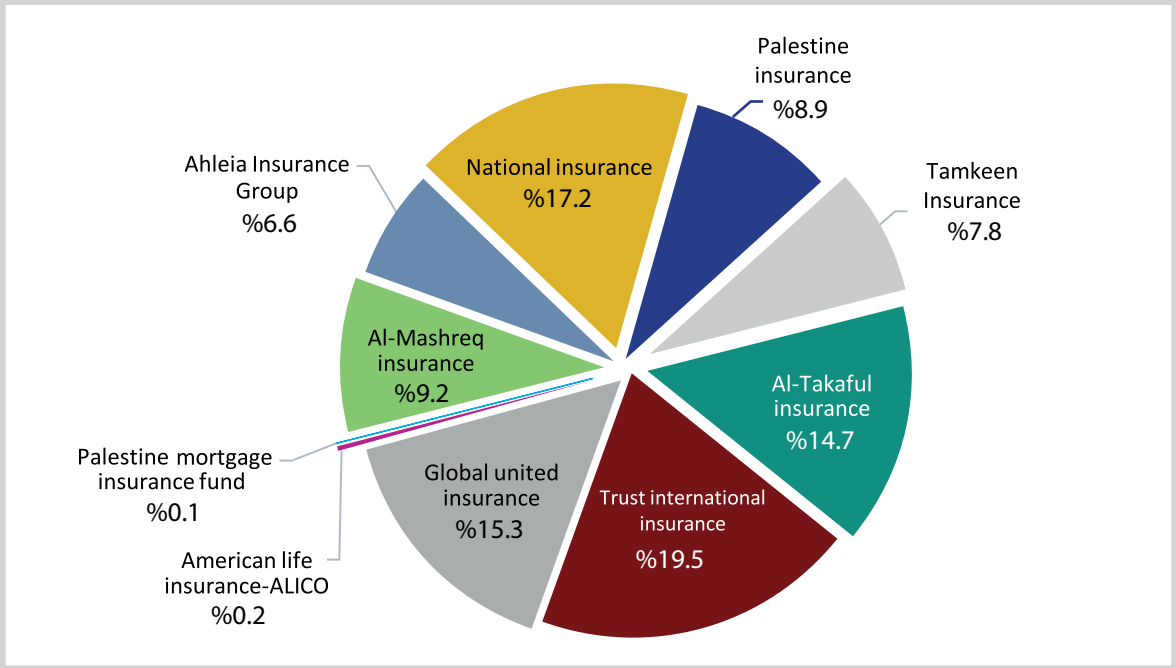

C. Aggregate balance sheet as it is on 31/12/2019

Currency: (US Dollar)

Description	2018	2019
Non-current assets		
Net property, plant and equipment	47,212,102	52,432,877
Real estate investments	82,101,869	93,159,913
Contributions in affiliated companies	21,538,073	21,154,765

Summary of assets and liabilities for insurance sector	Total current assets	324,386,554	365,483,873
	Total non-current assets	217,044,830	238,841,053
	Total investments	249,330,540	259,946,368
	Total receivables	84,907,919	98,412,093
	Net receivables	68,995,745	78,490,144
	Accounts payable	24,924,604	33,166,874
	Total assets	541,431,384	604,324,926
	Total insurance policies assets	48,830,985	54,736,605
	Total non-current liabilities	17,695,482	26,583,350
	Total current liabilities	337,483,380	388,263,368
	Total insurance policies liabilities	261,035,374	291,765,798
	Paid-up capital	90,000,000	94,460,000
	Statutory reserve	17,132,051	18,507,585
	Optional reserve	10,441,574	11,243,731
	Cumulative change in assets fair value	21,802,824	15,684,873
	Retained earnings (losses)	41,863,492	41,500,195
	Total shareholder's equity	**186,252,522**	**189,478,208**

*General and administrative expenses include both distributed and undistributed general and administrative expenses.

B. Market Concentration

At the end of 2019, both health and motor insurance still have the large percent of the total insurance portfolio, which account 79.1% ot the total insurance portfolio, while various types of insurance products have maintained relatively stable market shares over the last five years. On the other hand, three of the ten insurance companies capturing 52% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of 2019.

Insurance Penetration and Density:

Insurance contribution to the gross domestic production "Insurance Penetration" is still modest, recorded as 1.9% in 2019, although this percentage has grown over the last five years. On the other hand, the Insurance density, which measures the individual's share of the total insurance portfolio, has witnessed growth over the last five years, reaching USD 60 at the end of the year 2019.

Key indicators for Palestinian insurance sector for the year 2019[1]:

A. Financial and operational performance for insurance sector 2018-2019

Currency: (US Dollar)

	Description	2018	2019
General information	Number of insurance companies	10	10
	Number of insurance companies branches	151	160
	Number of insurance companies employees	1,401	1,532
	Number of insurance agents and producers	271	300
Insurance sector results	Motor insurance premiums	184,407,507	204,246,742
	Workers insurance premiums	23,565,137	24,851,968
	Health insurance premiums	34,586,219	35,119,320
	Fire insurance premiums	13,824,848	14,288,928
	Marine insurance premiums	1,796,569	1,885,616
	Engineering insurance premiums	5,958,361	6,074,106
	Civil liability insurance premiums	4,308,065	4,387,383
	Non-life insurance premiums	4,601,928	5,376,909
	Life insurance premiums	6,321,964	6,278,096
	Total insurance premiums	279,370,598	302,509,068
	Total paid- up claims	166,307,996	182,660,629
	Net incurred claims	158,971,394	173,974,813
	General and administrative expenses*	54,597,762	58,180,291
	Net income after tax	15,442,849	16,904,603
	Net profit of technical insurance activities	21,105,525	15,818,670

1 The financial statements of Palestine Insurance Company for the year 2019 have not been authorized from PCMA, until the date of preparing this report. Therefore, changes may occur on several items such as, insurance policies liabilities, provisions, net income and retained earnings (losses), and their implications on other items.

44	Palestine Telecommunications	PALTEL	JD	63,967,000
45	Palestine Electric	PEC	$	12,450,448
46	The Ramallah Summer Resorts	RSR	JD	309,890
47	Palestinian Distribution & Logistics SRVs	WASSEL	$	257,175
48	WATANIYA Palestine Mobile Tele-comm	OOREDOO	$	1,123,117

* Based on final disclosed financial statement.

** The company did not disclose the audited financial statements until the date of issuing this report.

*** Symbol is suspended.

PEX monthly trading activities, 2019*

Month	Value ($)	Volume	#of Transactions	Trading Sessions	Al-Quds Index
January	33,789,329	19,436,381	2,681	21	531.1
February	33,120,370	18,951,204	2,687	20	541.2
March	36,352,437	20,569,241	3,330	21	530.5
April	22,290,609	12,623,895	3,614	20	527.6
May	14,642,798	9,441,064	2,372	21	525.4
June	10,320,804	5,709,826	1,667	17	519.8
July	22,180,717	15,275,562	2,875	23	529.4
August	7,620,816	4,291,420	1,750	16	523.6
September	20,139,120	11,403,720	2,259	22	517.7
October	10,712,596	4,876,096	1,858	23	519.5
November	48,195,773	13,263,669	2,140	20	521.5
December	14,540,393	6,985,641	2,043	22	526.0

* Total activity includes over-the-counter transactions.

Insurance Sector:

During the year 2019, PCMA has finalized the preparation of an actuarial study (based on a mandate from the Council of Ministries), aiming to fixing an appropriate price for the motorcycles insurance premiums according to the insurance law and its secondary legislations. According to the study results, PCMA has submitted a proposal to amend the regulation that sets the prices level and the pricing concerning the Motor insurance and work insurance (related to motorcycles insurance) to the Council of Ministries in order to take the appropriate legal procedures, which expected to be approved in the year 2020.

17	The Vegetables Oil Industries	VOIC	JD	6,700,417
18	Dar Al-Shifa'a for the Manufacturing of Pharmaceuticals	PHARMACARE	$	1,674,817
19	Golden Wheat Mills	GMC	JD	815,181
20	Beit Jala Pharmaceutical Co.	BJP	JD	1,373,189
21	Ahliea Insurance Group	AIG	$	746,101
22	Global United Insurance	GUI	$	1,565,685
23	Al Mashriq Insurance	MIC	$	1,558,955
24	National Insurance	NIC	$	7,168,738
25	Palestine Insurance **	PICO	$	----
26	Al-Takaful Palestinian Insurance	TIC	$	2,101,613
27	Trust International Insurance Company	TRUST	$	4,005,292
28	Al-Aqariya Trading Investment	AQARIYA	$	632,460
29	Arab Investors	ARAB	JD	62,657
30	Jerusalem Real Estate Investment	JREI	$	(281,582)
31	Palestine Development & Investments	PADICO	$	25,132,000
32	Palestine Investment & Development	PID	JD	(276,106)
33	Palatine Industrial Investment	PIIC	JD	6,141,999
34	Palestine Real Estate Investment	PRICO	JD	(4,594,882)
35	Sanad construction resources	SANAD	$	(966,239)
36	Union construction and Investment	UCI	$	861,497
37	Arab Palestinian Investment Company (APIC)	APIC	$	22,331,295
38	Al-Wataniah Towers	ABRAJ	$	1,461,776
39	The Arab Hotels	AHC	JD	(1,252,342)
40	Arab Real estate Establishment ***	ARE	JD	----
41	Globalcom Telecommunications ***	GCOM	$	----
42	Nablus Surgical Center	NSC	JD	474,935
43	PALAQAR For Real Estate Dev. & Management **	PALAQAR	JD	----

Market capitalization, trading value, and trading volume 2018-2019

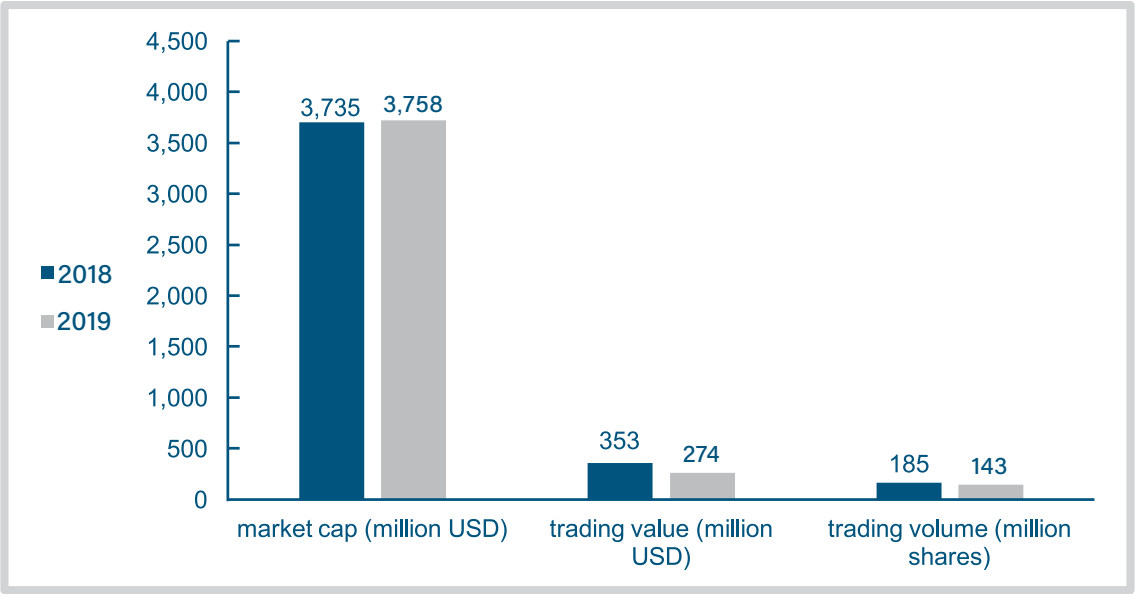

Listed companies' performance for the period ending 31/12/2019*

	Company name	Symbol	Currency	Net Profit (Loss)
1	Arab Islamic Bank	AIB	$	9,010,282
2	Bank of Palestine	BOP	$	38,936,722
3	Palestine Islamic Bank	ISBK	$	14,524,068
4	Palestine Investment Bank	PIBC	$	4,521,105
5	Al Quds Bank	QUDS	$	11,223,643
6	The National Bank	TNB	$	18,122,438
7	Palestine Securities	PSE	$	596,281
8	Arab Paint Products	APC	JD	849,284
9	Palestine Poultry	AZIZA	JD	3,941,532
10	Birzeit Pharmaceuticals	BPC	$	9,518,841
11	Al Shark Electrode	ELECTROD	JD	7,183
12	Jerusalem Cigarette	JCC	JD	144,294
13	Jerusalem Pharmaceuticals	JPH	$	5,012,972
14	Palestine Plastic Industries	LADAEN	JD	(63,398)
15	National Aluminum and Profile	NAPCO	JD	446,625
16	The National Cartoon Industry	NCI	$	285,234

Al Quds Index 2019

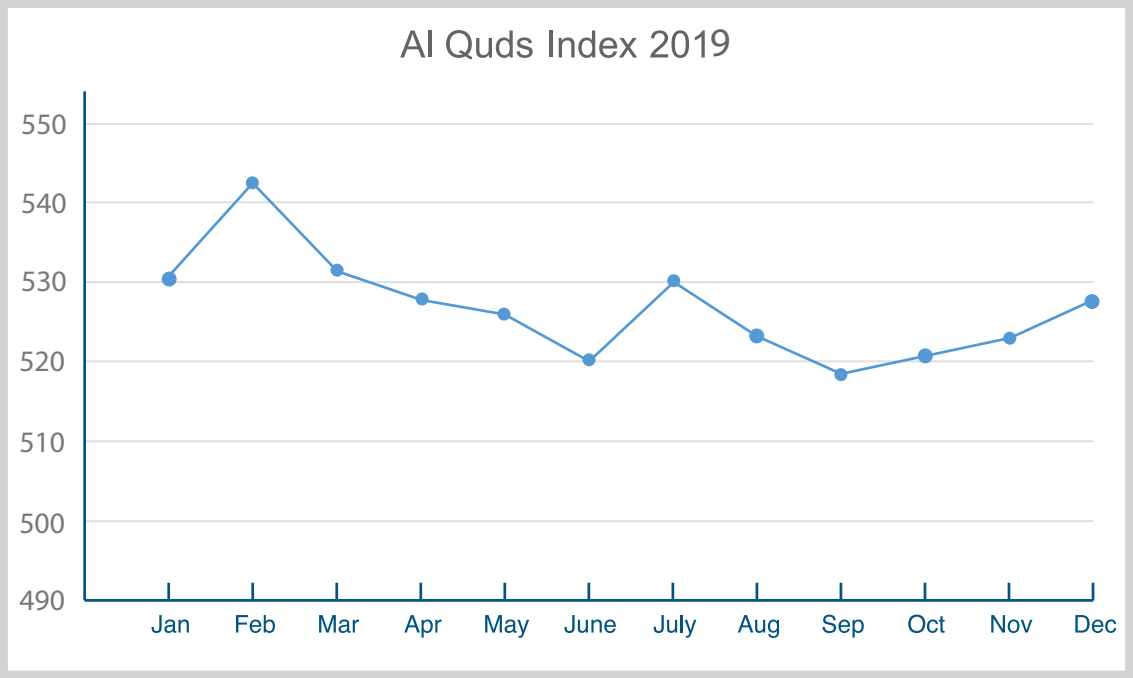

PEX trading activities, 2018-2019

Year	Trading Sessions	Trading volume	Trading value($)	Number of transactions	Average daily trading value($)	Market Capitalization ($)
2018	243	185,071,060	353,476,019	35,030	1,454,634	3,734,921,019
2019	246	142,827,719	273,905,762	29,276	1,113,438	3,757,501,158
%	1.2	-22.8	-22.5	-16.4	-23.5	0.6

Market capitalization trading value as percentage of GDP

Description	2018 (%)	2019 (%)
Market capitalization as % of GDP (current prices)	22.9	23.1
Trading value as % of GDP (current prices)	2.2	1.7

These working groups will start the implementation of the plan emanating from the National Financial Inclusion Strategy.
It is worth mentioning that Palestine is considered one of the first Arab countries to develop and launch a national strategy for financial inclusion in accordance with international standards and best practices. The financial inclusion contributes directly in fulfillment the financial stability and economic growth for countries, by incorporating the society and its segments into the formal financial system and protect their rights in addition to ease the access of SMEs and other marginalized groups to finance.

Securities Sector:

During the year 2019, Palestine Capital Market Authority PCMA had issued regulations no. (1) For the year 2019 regarding dealing with securities, and regulations no. (2) For the year 2019 concerning licensing the Custodian. In addition to approving, the Palestine stock exchange request toward reducing the guarantee of the trading ceiling for the member companies to reach USD 500,000.

PCMA has continued its efforts toward Anti-money Laundry and financing terrorism, it has developed a number of working papers of risk related to Anti-money Laundry and Financing terrorism. In this regard, PCMA has implemented the first specialized inspection in Anti-money Laundering and financing terrorism on the brokerage firms and Palestine stock exchange.
At the end of 2019, Al-Quds index closed at 526 points, recording a decrease of 0.6% from its closing at the end of the year 2018, which is 529.4 points.

Key indicators of Palestine Securities Sector for the year 2019

Al-Quds Index Quarterly Performance 2019

Period	Al-Quds index	Percentage change compared with previous quarter (%)	Percentage change compared with 31/12/2018 (%)
31/12/2018	529.4	----	----
31/3/2019	530.5	0.2	0.2
30/6/2019	519.8	-2.0	-1.8
30/9/2019	517.7	-0.4	-2.2
31/12/2019	526.0	1.6	-0.6

Corporate Governance:

The year 2019 had a number of achievements concerning Corporate Governance in Palestine due to PCMAs efforts in enhancing the Corporate Governance in the public shareholding companies listed on the Palestine Exchange in addition to increase the awareness and knowledge in this regard.

The following is a summary of the main developments in the year 2019 in terms of Corporate Governance:

- **Developing the corporate governance regulations for the insurance sector in Palestine.** During the year 2019, PCMA started working on developing the corporate governance regulations for the licensed insurance companies with the cooperation of International Finance Corporation IFC.

- **Implementation of two Training of Trainers (TOT) in the Corporate Governance field.** PCMA implemented two TOTs in the corporate governance with the cooperation of International Finance Corporation IFC. These training targeted the lecturers in the Palestinian academic institutions and universities, which already have signed the agreement that aims to advance corporate governance practices and to integrate the corporate governance course into the curriculum of the Faculty of Business and Economics in their universities.

- **The continuously of PCMAs enrollment the corporate governance course into Palestinian universities.** During the year 2019, PCMA has continued its efforts toward enrolling the corporate governance course into the curriculums of the Faculty of Business and Economics in Palestinian universities. It is worth mentioning that by the end of the first semester in the academic year 2019/2020, 2595 students have successfully passed the course.

Financial Inclusion:

Since the launching of the National Strategy of Financial Inclusion in the year 2018, PCMA has continuously worked on enhancing the financial inclusion in Palestine through the national committee co-chairs jointly chaired by PCMA and PMA which was appointed by the Council of Ministries. It has been tirelessly working on enhancing initiatives, which mainly aimed to increase financial inclusion from the current level of 36.4% to at least 50% by the end of 2025.

During the year 2019, the technical committee has finalized developing the financial inclusion official website. It is worth mentioning that the website represents a platform for all of the data related to the financial inclusion. On the other hand, that developing a central database related to the financial inclusion indicators is taking place among other activities. PCMA is particularly working on developing financial products and services that targets special society groups specially those who are targeted in the strategy to enhance the financial inclusion.

On the administrative level, the technical committee has formed and launched the work of six specialized groups as the following:

- Gender Working Group.
- Financial Technology (Fintech) Working Group.
- Development of Services and Products Working Group.
- Financial capabilities Working Group.
- The Economic Media Working Group.
- Micro, small and Medium Enterprises MSMEs Working Group.

Palestine Capital Market Authority:

During 2019, PCMA has continued implementing its plans and programs according to its tasks stipulated in the law, in addition to strengthening its internal and international relations, and based on the objectives mentioned in PCMA strategic plan for the years 2016-2020. In the context, PCMA key achievements during 2019 were the following:

- **Reforming of the centralized Sharei'a Board.** Palestine Capital Market Authority PCMA and Palestine Monetary Authority PMA reformed the centralized Sharei'a Board In line with the best international practice issued by Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). It is worth mentioning that the centralized Sharei'a Board has held its first meetings during the year 2019 at PCMA headquarter the meeting was about regulating the Islamic financial services in Palestine.

- **Enhancing the cooperation between Palestine Capital Market Authority PCMA and Palestine Monetary Authority PMA**. During the year 2019, PCMA and PMA have expanded the scope of their joint memorandum of cooperation toward enhancing the continuous coordination in achieving the related goals. In order to maintain the financial and monetary stability in addition to protecting all of the potential and future investors in Palestinian capital markets, as well as enhancing the confidence in the banking and financial institutions and promoting the financial inclusion in Palestine.

- **Implementing the competency framework for the insurance sector.** In the beginning of the year 2020, PCMA started the actual implementation of the competency framework for the insurance certification program "fit and prober framework", which mainly aims at developing and improving the work of the insurance sector in Palestine by raising the capabilities of it's staff. Furthermore, this competency framework is linked with the licensing requirements for the insurance professionals and the main jobs in the insurance companies, as the framework certificates are one of licensing requirements.

- **Holding number of specialized sessions and meetings about Anti-money Laundering and Financing terrorism.** During the year 2019, the staff in the insurance, securities and financial leasing sectors had attend these sessions which was conducted by PCMA with the cooperation of the financial follow up unit. These sessions included a presentation of the recent updates concerning the mutual evaluation process, which Palestine will be subject to during the year 2020.

- **Insurance companies joining the Unified Credit Inquiry System.** Under the PCMAs efforts toward urging the companies to join the unified credit inquiry system issued by Palestine Monetary Authority "PMA", in order to let the companies benefit from the advantages provided by this system. It is also worth mentioning that this system enhances the stability of the insurance companies as well as enhancing the financial stability and the company's liquidity ratios.

- **The Council of Ministers approved the Financial and administrative regulation for PCMA.** In the cabinet session, No (234) held on 27. Dec 2018, The Council of Ministers approved the Financial and administrative regulation for PCMA. It is effective from the date in which it was published in the Al-Waqai› al-Filastiniyyah newspaper (Palestinian official gazette).

- **The endorsement for a number of regulating instructions concerning the securities sector.** During the year 2019, PCMA board of directors has endorsed a number of regulating instructions about the custodian.

Organizational Chart

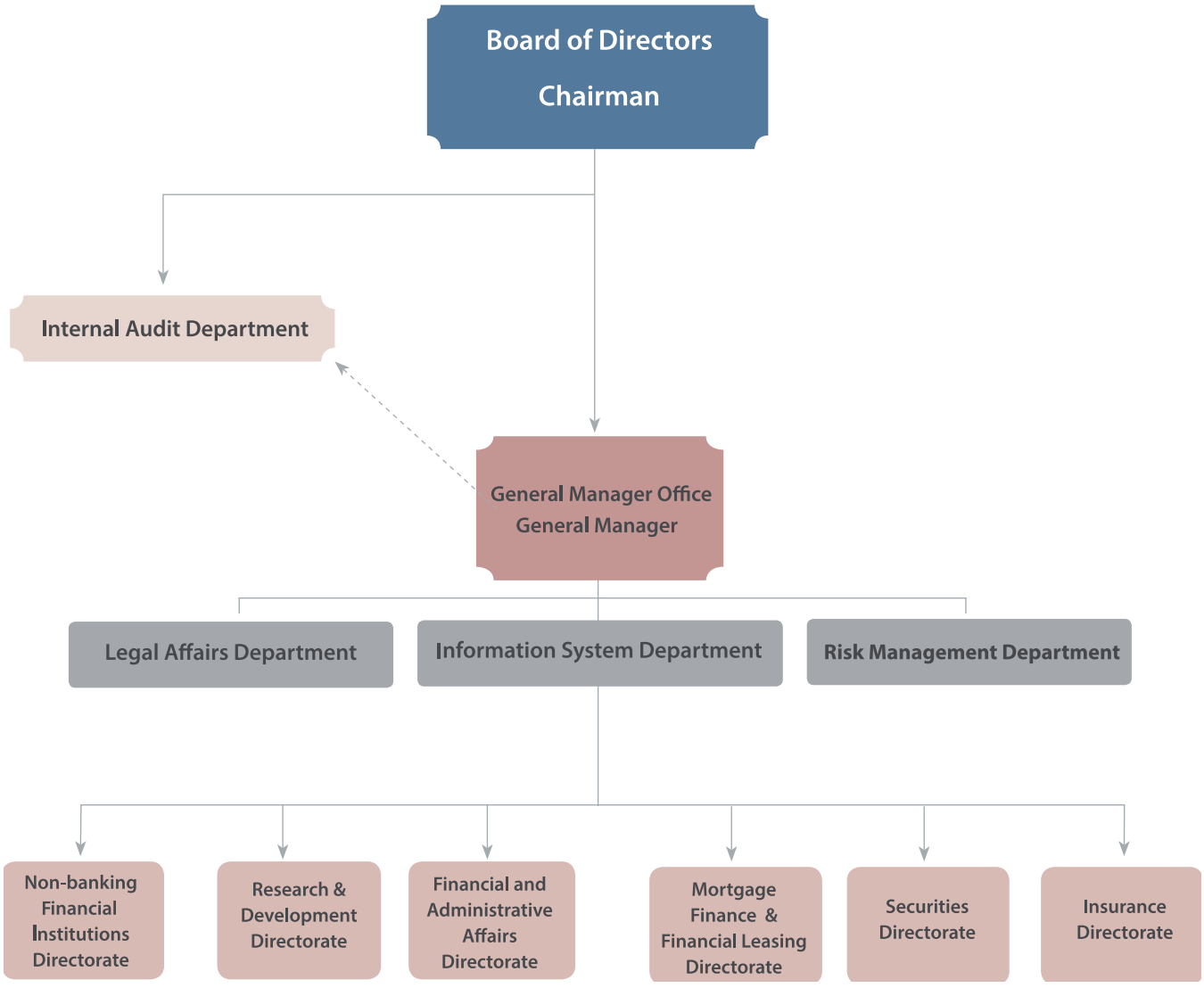

results for the work relations with partner entities, especially the Palestine Road Accident Victims Compensation Fund, of whose Board the PCMA Insurance Director is a member ex officio. The PCMA Board approved the bylaws for supervising the fund in accordance with the amendment to the Insurance Law effected at the beginning of the year and the two Boards are now cooperating more effectively in safeguarding the public interest.

Another development during 2019 is the establishment of the Higher Authority for Sharia Supervision as an independent authority. This was done jointly with the Palestine Monetary Authority (PMA), while the two authorities continue to cooperate in other arenas, such as the implementation of the National Strategy for Financial Inclusion under active joint monitoring. PCMA also organized a campaign to raise awareness and introduce the members of the Trade, Industrial and Agriculture Chambers and their affiliates to various non-banking financial sectors, especially financial leasing. Such campaigns will continue in the coming year. Also, the PCMA has introduced a new division in the Office of the Director General which is the public and international division, and entrusted it with bolstering coordination and networking with international financial institutions.

This foreword is not a substitute for a thorough reading of the report, given that there are numerous accomplishments, not alluded to here, by the executive management, the general directorates, and their departments and subdivisions. Two developments that we would like to highlight, however, are the commencement of implementation of an updated staff performance evaluation instrument following its approval by the Board of Directors, and the start of the process of automation of the work and operations of the PCMA, which is expected to enhance the effectiveness of services it provides. The first step in this respect was the digitization of the financial leasing contracts and the enhancement the technical capabilities of the relevant staff in related ministries.

Finally, my appointment as the Chairman of the PCMA and its Board of Directors has been renewed as of September 2019 for a second and final term and I look forward to working alongside my colleagues in the Board of Directors to implement PCMA's institutional plans towards more achievements, development and prosperity. On behalf of PCMA's Board, It gives me pleasure to acknowledge the important support accorded to this important state's institution by H.E. the Prime Minister, H.E. the Minister of Finance and the august cabinet of Ministers. I extend to them all our gratitude and appreciation.

Foreword by the Chairman
Dr. Nabeel Kassis

First, I would like to take the opportunity of writing this foreword for the 2019 annual report to extend my gratitude to the Board members of the Palestine Capital Market Authority (PCMA) for their efforts in facilitating the operations of the PCMA and for providing the executive management with advice and recommendations, that have assisted them in carrying out their duties and fulfilling the institution's objectives. I would also like, personally and on behalf of the Board, to commend the executive management and the entire staff of PCMA for all their efforts and achievements, which have contributed to the development of the institutional operations and performance.

In the course of 2019, PCMA's Board of Directors convened eight ordinary board meetings, some of which required supplementary meetings, which often required as much effort as an ordinary meeting. In spite of the care taken not to overcrowd the meetings' agendas, some of the business items, such as the budget and the bylaws –which were duly addressed by the Board this year – required additional time for deliberation. I take this opportunity to thank the Board members for their commitment, patience and cooperation in granting every agenda item its due share of discussion. Furthermore, ordinary and ad hoc committees formed by the Board convened many meetings to deliberate issues that were referred to them, dedicating the necessary time for that and duly discharging their tasks and submitting their recommendations to the Board to decide on. The Board also addressed organizational, regulatory and administrative matters within its purview, and issued the necessary instructions to facilitate PCMA's operations following the issuance of the financial and administrative regulations by the cabinet of ministers towards the end of the year 2018. Accordingly, the Board effected the necessary amendments to its bylaws based on the recommendation of the Executive Management, which regularly assesses the effectiveness of the applicable bylaws and identifies gaps based on practice. Furthermore, the Board issued instructions and administrative guidelines within its competence to ensure the efficiency of institutional operations and the proper discharge by the PCMA of its tasks and responsibilities, thus enhancing compliance with the laws and regulations by the financial sectors within its purview.

Another matter that is worth pointing out is PCMA's careful follow-up on the implementation of its 2016-2020 strategic plan. Accordingly, PCMA has doubled its efforts to construct a building of its own and thus secure suitable premises for its operations. We hope to lay the cornerstone for the new premises in the first half of 2020, thus taking another step toward fulfilling one of the important milestones in the strategic plan. The PCMA has also proceeded in implementing business-continuity plan and disaster recovery, which constitutes another objective in the strategic plan, expected to be concluded in the first half of 2020. Also, the long-sought stability in the staffing of the PCMA Insurance Directorate has been achieved, thus realizing expectations stated at the end of the previous year. This yielded tangible positive

Strategic Plan 2016-2020

Vision

An effective regulatory authority that aims at developing a sound capital market and protecting the interests of stakeholders

Mission

Regulating, supervising, and overseeing the securities, insurance, financial leasing, and mortgage finance sectors in Palestine as well as ensuring that their work complies with the principles of transparency, fairness and integrity, in line with international best practices.

Strategic goals

- Strengthening Insurance sector through restructuring and organizing its status in a manner that contributes to the sector's stabilization and growth.
- Stimulating and deepening the securities sector and raise society awareness regarding the importance of investment in securities sector.
- Create the enabling environment for the work and growth of the mortgage finance sector.
- Develop services provided by financial leasing sector and raise its contribution to the economy.
- Prepare internal organizing developments that contributes to achieving PCMA goals.

Board of Directors

Dr. Nabeel Kassis
Chairman

Mr. Tareq Al Masri
Vice-Chairman
Ministry of National Economy

Mr. Mahmoud Nofal
Ministry of Finance

Mr. Mohammad Manasrah
Palestinian Monetary Authority

Mr. Joseph Nesnas
Banking Sector

Mr. Mohammad Abu Ramadan
Private Sector

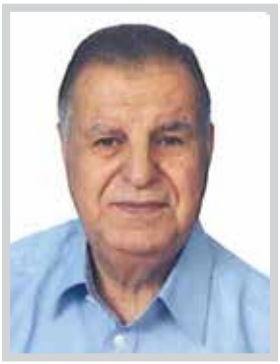

Dr. Abd El Fattah Abu Shokr
Private Sector

Board of Directors

His Excellency Mahmoud Abbas

President of the State of Palestine

Palestine Capital Market Authority

2019

Annual Report

Palestine Capital Market Authority

2019

Annual Report